

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الإسبوعي

(640)





الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	5
حقوق الإنسان في العالم	57



العيان : الحق في التنمية جزء أصيل من مبادرات رؤية 2030

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 9 محرم 1440 هـ - 19 سبتمبر 2018م

<https://www.al-madina.com/article/589762>

واس - بكين

رأس معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيان وفد المملكة المشارك في أعمال "منتدى بكين لحقوق الإنسان"، المنعقد خلال الفترة من 18 إلى 19 سبتمبر الجاري، في العاصمة الصينية بكين. واستهل العيان مشاركته بلقاء معالي عضو المكتب السياسي والأمانة العامة للجنة المركزية وزير الإدارة الإعلامية في اللجنة المركزية الصينية هوان كون مين.

وتناول الجانبان العلاقات المميزة التي تربط المملكة العربية السعودية بجمهورية الصين الشعبية، وبحث العلاقات الاستراتيجية والتعاون المميز الذي يربط البلدين الصديقين وسبل تعزيزها، خاصة فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان على المستويات كافة.

واستعرض رئيس هيئة حقوق الإنسان خلال لقائه مع المسؤولين الصينيين جهود المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - أيده الله - في إحلال السلام العالمي وتقديم العون من أجل مكافحة الفقر ومساعدة الشعوب المحتاجة في أرجاء العالم.

كما استعرض جهود المملكة العربية السعودية الرامية إلى إحلال السلام والأمن الدوليين، مشيراً إلى ما أنجزته المملكة مؤخراً بحكمة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين - حفظهما الله -، من إبرام اتفاقية سلام تاريخية وباعتراف أممي بين جمهورية أثيوبيا الديمقراطية الاتحادية ودولة إرتيريا، مؤكداً أن هذه الاتفاقية تمثل عهداً جديداً من السلام وإنهاء الحروب والصراعات في القرن الأفريقي الذي يمثل استقراره أهمية للدولتين وللقارة السمراء والعالم أجمع. من جانبه أكد هوان كون مين، عمق العلاقات التي تربط البلدين الصديقين، مشيراً إلى أن المملكة العربية السعودية محسودة على ما لديها من ثروات.

وأثنى على ما أسهمت به المملكة من جهود من أجل مكافحة الفقر وإحلال السلام والأمن الدوليين، مشدداً على أهمية تعزيز العلاقات بين البلدين الصديقين.

بعد ذلك حضر معالي هيئة حقوق الإنسان افتتاح منتدى بكين لحقوق الإنسان، وألقى كلمة قدم في مستهلها الشكر والتقدير لحكومة جمهورية الصين الشعبية على استضافتها لهذا المنتدى، الذي خصص الحديث فيه حول القضاء على الفقر، وإيجاد تنمية مشتركة لبناء مجتمع يتشارك المستقبل من أجل الإنسان.

وقال معاليه: إن مصطلح التنمية المستدامة ينطوي على وعي عميق بعلاقة الإنسان بالموارد عموماً، والموارد الطبيعية بشكل خاص، كما يتضمن أبعاداً دقيقة تتصل بازدياد الحاجة إلى التنمية المستدامة تزداد بشكل كبير، ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن أهم التحديات التي تواجهها التنمية المستدامة تتركز في ضرورة القضاء على الفقر، عبر التشجيع على إتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة، دون الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية.

وأضاف: لقد أدركت رؤية المملكة العربية السعودية 2030 ذلك بشكل جلي، حين طرحت مجموعة من البرامج والمبادرات وإعادة تشكيل منظومة الدعم الحكومية بما يعزز التنمية المستدامة في المملكة والتغلب على تحدياتها، ويمكن للمتابع لمسار التنمية في المملكة التأكيد أن رؤية 2030 التي أقرها مجلس الوزراء في 25 أبريل من عام 2016م تمثل أول تطبيق حقيقي وجاد لممارسة الحق في التنمية في المملكة، مؤكداً أن نواة هذه الرؤية انطلقت من إدراك خادم الحرمين الشريفين بأهمية التنمية المستدامة حيث أعلن يوم انطلاقتها قائلاً: لقد وضعت نصب عيني منذ أن تشرفت بتولي مقاليد الحكم السعي نحو التنمية الشاملة من منطلق ثوابتنا الشرعية وتوظيف إمكانات بلادنا وطاقاتها والاستفادة من موقع بلادنا وما تتميز به من ثروات وميزات لتحقيق مستقبل أفضل للوطن وأبنائه مع التمسك بعقيدتنا الصافية والمحافظة على أصالة مجتمعنا وثوابته ومن هذا المنطلق؛ وجهنا مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية برسم رؤية المملكة لتحقيق ما نأمله بأن تكون بلادنا - بعون من الله وتوفيقه - أنموذجاً للعالم على جميع المستويات.

وبين العيبان أنه يمكن إدراك أبعاد رؤية المملكة 2030 في كلمة مهندسها صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الذي أكد فيها أن ثروتنا الأولى التي لا تعادلها ثروة مهما بلغت: شعبٌ طموحٌ، معظمه من الشباب، هو فخر بلادنا وضمناً مستقبلها بعون الله.

وأكد معاليه أن المملكة خطت خطوات متسارعة ومتطورة في طريق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية وتعزيز استخدامات الطاقة البديلة والمتجددة وإدخالها ضمن نمط الحياة وتطبيقاتها المتعددة بوصفها طاقة نظيفة فكان أن أطلقت البرنامج الوطني للطاقة المتجددة، الذي يعد مبادرة استراتيجية تنضوي تحت مظلة رؤية المملكة 2030 وبرنامج التحول الوطني، ويهدف إلى الزيادة المستدامة لحصة الطاقة المتجددة من إجمالي مصادر الطاقة في المملكة، وكان صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز قد وقع مع صندوق "رؤية سوفت بنك" مذكرة تفاهم لتنفيذ خطة الطاقة الشمسية 2030، التي تعد الأكبر في العالم في مجال إنتاج الطاقة الشمسية.

وأشار الدكتور بندر العيبان إلى الجهود التي تبذلها المملكة في مجال حماية البيئة ممثلاً بجهودها في تنمية الغطاء النباتي والحد من التصحر، حيث سنت المملكة تشريعات وأنظمة صارمة إزاء الحد من ممارسات الاحتطاب الجائر والحفاظ على البيئة النباتية والحياة الفطرية، وقال: ليس أدل على اهتمام قيادة المملكة وجهودها في هذا الجانب من قرار إنشاء "مجلس المحميات الملكية" برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز، بهدف المحافظة على البيئة الطبيعية والنباتية والحياة الفطرية وتكاثرها وإنماؤها وتنشيط السياحة البيئية.

ولفت معاليه في كلمته أمام منتدى بكين لحقوق الإنسان إلى أن المملكة دائماً ما تؤكد - وفي إطار مفهوم تنمية رأس المال البشري أيضاً - على مواصلة تعزيزها وحمايتها لجميع القضايا المتعلقة بحقوق المرأة وفقاً لنصوص ومفاهيم الشريعة الإسلامية، فالمرأة السعودية شريك أساسي في عملية البناء والتنمية، حيث يتماشى دورها مع دور الرجل استناداً إلى رؤية 2030 وبرنامج التحول الوطني لعام 2020 وبرنامج التوازن المالي، الذي يثبت الحاجة إلى تشجيع المشاركة الكاملة للمرأة في سوق العمل وتنمية مواهبها واستثمار طاقاتها، والإسهام في تنمية مجتمعها واقتصاد بلادها.

أكد العيبان أن المملكة العربية السعودية بوصفها شريكاً رئيساً وأصيلاً في منظومة حقوق الإنسان العالمية، أولت الحق في التنمية جل اهتمامها، ورسخت فكرة أن الإنسان شريك في التنمية وهو المحور الأساس فيها وهو الذي يوجه بوصلتها ويدفع بها إلى آفاق أرحب، حيث كرست رؤية المملكة 2030 لفكرة الحق في التنمية كجزء أصيل في برامج ومبادرات الرؤية، وبدأت ضمن أهدافها المرحلية والاستراتيجية بإشراك الإنسان السعودي في الإعداد للرؤية ثم تحقيقها ومراجعة انعكاساتها التنموية من خلال عمل مؤسسي ممنهج ومنظم، مستنداً إلى تعزيز العدالة والشفافية والحوكمة ومكافحة الفساد، التي حققت إنجازاً ورسيداً من الثقة في قلوب السعوديين، أفضى إلى تعميق مفهوم مكافحة الفساد كسلوك وطني، وهذا بدوره يصب باتجاه واقع تنموي مستدام أكثر ازدهاراً وتحقيقاً لمتطلبات الإنسان في شتى جوانب حياته.

وأكد معاليه في ختام كلمته أن المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وسمو ولي عهده الأمين - حفظهما الله - ماضية في العمل من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان وتوفير الحياة الكريمة لجميع من يعيش على أرض المملكة من مواطنين ومقيمين.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

المملكة تؤكد مواصلة العمل مع • يونيسيف «لتحقيق

خطتها الاستراتيجية 2023

المصدر: جريدة الحياة الاحد 6 محرم 1440 هـ 16 سبتمبر 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4603176>

أكدت المملكة العربية السعودية أنها ستواصل العمل مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لتحقيق خطتها الاستراتيجية للعام 2023 التي تركز على أربع أولويات رئيسة تشمل النمو في مرحلة الطفولة المبكرة، وحماية الأطفال، وتوفير البيانات والأدلة التي تتعلق بالأطفال وذلك بالتعاون مع جهات الاختصاص في المملكة ودول المنطقة، وتسخير الشراكات والالتزامات والموارد لمصلحة الأطفال وبما يخدم ويحقق الغاية المرجوة من هذه البرامج. وثمنت في كلمة ألقاها السكرتير الأول ببعثة المملكة العربية السعودية بالأمم المتحدة بنيويورك محمد بن عبدالرحمن القاضي، خلال اجتماعات الدورة الثانية للمجلس التنفيذي لليونيسيف، وثيقة برنامج التعاون دون الإقليمي في منطقة الخليج العربي، والجهود الكبيرة والتعاون المثمر الذي يقوم به مكتب منظمة الأمم المتحدة للطفولة في العاصمة الرياض، وإسهامه في تعزيز الشراكة بين المملكة العربية السعودية ومنظمة اليونيسيف لتنفيذ العديد من البرامج والخطط التي تهدف إلى رعاية الأطفال والشباب والفتيات وحمايتهم وضمان حقوقهم الاجتماعية والإنسانية والتربوية وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية لهم على أكمل وجه ودون تفرقة أو تمييز. وقال القاضي - بحسب وكالة الأنباء السعودية - إن المملكة العربية السعودية حريصة على تقديم كل ما من شأنه حماية جميع الأطفال ورعايتهم وضمان تمتعهم بحقوقهم الإنسانية والاجتماعية والتربوية والاقتصادية، وإيمان المملكة بالغاية النبيلة والدور الكبير الذي تقوم به منظمة الأمم المتحدة للطفولة في سبيل توفير حاضر جميل ومستقبل زاهر لجميع الأطفال في العالم. وأوضح أن المملكة ستستمر في تقديم كل ما يعين هذه المنظمة على القيام بعملها، وتسخير جميع الإمكانيات لمكتبهم في الرياض بما يضمن قيامهم بعملهم على أكمل وجه وبما يخدم المصالح المشتركة في المملكة العربية السعودية وفي منطقة الخليج العربي.

تدريب وتوظيف مستفيدي الضمان الاجتماعي في الجوف

المصدر: جريدة الحياة الاحد 6 محرم 1440 هـ 16 سبتمبر 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4603098>

وقع فرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في منطقة الجوف أخيراً، مذكرات تفاهم مع أربع منشآت، لتدريب وتوظيف مستفيدي الضمان الاجتماعي في المنطقة، وذلك ضمن ملتقى «التوظيف للمستفيدين وذويهم» المقام في مكتب الضمان الاجتماعي في الجوف. وأوضح مدير المكتب زياد إبراهيم الدرعان أن توقيع مذكرات التفاهم مع أربع شركات للسيارات، يهدف إلى تحقيق شراكة استراتيجية وتعاون مثمر بين الوزارة والمنشآت، لتمكين مستفيدي الضمان الاجتماعي وذويهم من الالتحاق في سوق العمل من خلال التدريب والتوظيف. بدوره، ذكر المدير العام لفرع الوزارة عبدالعزيز الرويلي أن توقيع مذكرات التفاهم يأتي لتحقيق المزيد من التعاون والتكامل بين فرع الوزارة وهذه الجهات في المجالات المشتركة التي تخدم مستفيدي الضمان الاجتماعي، واستهداف

فرص العمل الأنشطة الوطنية، لافتاً إلى أن المذكرات تأتي بهدف تمكين مستفيدي الضمان للاندماج في سوق العمل، والاعتماد على الذات ليكونوا طاقات منتجة.



«العدل»: مكاتب المساندة النسائية قدمت 47 ألف خدمة

المصدر: جريدة الحياة الأحد 6 محرم 1440 هـ - 16 سبتمبر 2018 م
<http://www.alhayat.com/article/4603094>

قدمت مكاتب المساندة النسائية في محاكم الأحوال الشخصية في الرياض، ومكة المكرمة، والمدينة المنورة، والدمام، وجدة، 47 ألف خدمة استنفاد منها 26 ألف امرأة، خلال العام الماضي 1439 هـ. وتمثلت تلك الخدمات في التعريف بصحائف الدعوى وكيفية تحريرها، ومساندة المستفيدات ومساعدتهن بشرح الخدمات، إلى جانب توعيتهن قانونياً في قضايا الأحوال الشخصية، وتبيان آلية الترافع والمطالبة في حقوقهن. واحتلت مكاتب الخدمة النسائية في محكمة الأحوال الشخصية بجدة المركز الأول في إجمالي الخدمات بـ 15.156 خدمة مقدمة لـ 6979 مستفيدة، تلتها المدينة المنورة بـ 13.636 خدمة استنفاد منها 4353 مستفيدة، ثم مكة المكرمة بـ 8718 خدمة استنفاد منها 6854 امرأة، والرياض بـ 5736 خدمة استنفاد منها 5467 امرأة، وجاءت الدمام في الترتيب الأخير بـ 4534 خدمة استنفاد منها 2694. وتهدف وزارة العدل إلى التوسع في إشراك القطاع الثالث (غير الربحي) في الخدمات العدلية التي تقدمها المحاكم، من خلال مبادرات تقدمت بها ضمن «برنامج التحول الوطني 2020».



وصولة لإثراء المحتوى التقني العربي... المملكة تطلق مبادرة «العطاء الرقمي» لنشر الوعي الرقمي في المجتمعات العربية حول العالم

المصدر: جريدة الرياض الأحد 6 محرم 1440 هـ - 16 سبتمبر 2018 م
<http://www.alriyadh.com/1704584>

لرياض - واس
تعتمد وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات السعودية إطلاق مبادرة نوعية تُعدّ الأولى من نوعها على مستوى العالم، باسم مبادرة «العطاء الرقمي» لنشر المعرفة الرقمية بين المجتمعات العربية حول العالم، وذلك نظراً لعدم فاعلية المحتوى التقني العربي على الانترنت، إذ تؤكد الإحصائيات بأن نسبته لا تتجاوز الـ 1% من مجموع المحتوى التقني العالمي.

وتهدف مبادرة "العطاء الرقمي" التي يشارك فيها أكثر من 1400 مختص ومختصة إلى إثراء المحتوى التقني العربي عبر عدد من الوسائل المبتكرة والأدوات الخلاقة، وبمشاركة نخبة من الخبراء والمختصين والهواة التقنيين من مختلف دول العالم.

وأعلنت الوزارة اكتمال كافة الاستعدادات لإطلاق هذه المبادرة لرفع مستوى القدرات الرقمية لأفراد المجتمع عبر نشر ثقافة العطاء، والمساهمة في تدريب وتنقيف الناس بالمحتوى الرقمي وأهم المعارف التقنية، ودعم القطاع غير الربحي في مجال تطوير المهارات التقنية وتسريع التحول الرقمي في عمليات مؤسساته ونشاطاتها المتعددة.

وتكتسب مبادرة "العطاء الرقمي" أهمية خاصة لدورها الهام في تحفيز ذوي المهارات الرقمية على المبادرة في نشر المعرفة لجميع أفراد المجتمع وإبراز القدرات والنماذج التقنية المميّزة، واستفادة المجتمع من الوسائل التقنية في تسهيل الحياة وتحسين كفاءة الأداء وزيادة الإنتاجية، بالإضافة إلى نشر ثقافة العطاء في التقنية، وتعزيز التعاون الهادف والبناء في خدمة المجتمع، وبناء قاعدة معلومات خاصة بالتقنيات البرمجية.

ووضعت المبادرة خطة عمل طموحة لتحقيق أهدافها المنشودة للوصول لزيادة المحتوى التقني العربي بعدد 10,000 مساهمة وذلك من خلال تنظيم 100 دورة تدريبية (عن بعد)، ودورات تدريبية مباشرة في كافة مناطق المملكة، وإقامة الملتقيات والندوات المتخصصة في نشر الوعي الرقمي، وإثراء المحتوى التقني العربي على الانترنت باستخدام العديد من الأدوات الإعلامية والتقنية المتطورة لإيصال رسالة المبادرة إلى 1,000,000 مستفيد، بالإضافة إلى الإجابة عن الاستفسارات التقنية، وتحفيز وتنمية العطاء في القطاع غير الربحي رقمياً عبر خدمة أكثر من 300 منظمة غير ربحية، للمساهمة في تطوير المحتوى الرقمي العربي.

ويمكن لجميع المختصين والمهتمين بالتقنية، والقطاع غير الربحي، وكافة أفراد المجتمع المشاركة في مبادرة "العطاء الرقمي" من خلال الرابط التالي/ <http://attaa.sa>، مما يؤكد الجهود البارزة للمملكة ودورها الطبيعي في قيادة التحول الرقمي في المجتمعات العربية.

مما يذكر أن المملكة تُعد من الدول السبّاقة في تحقيق التحول الرقمي الذي يُعتبر أحد البرامج الأساسية لتحقيق رؤية المملكة 2030، بهدف بناء حكومة رقمية، واقتصاد رقمي ذي صناعة مبنية على الثورة الصناعية الرابعة، ومجتمع رقمي لإيجاد بيئة عامرة واقتصاد مزدهر ومستقبل أفضل للمملكة.



«العمل» تتجه لرفع توظيف السعوديات إلى 25%

«الشورى» يناقش تقريرها قريباً

المصدر: جريدة المدينة الاحد 6 محرم 1440 هـ - 16 سبتمبر 2018م

<https://www.al-madina.com/article/589498>

جابر المالكي - الرياض

كشفت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في تقرير سنوي رفعته إلى لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة بمجلس الشورى عن خطة إستراتيجية تتضمن رفع نسبة النساء السعوديات العاملات من إجمالي القوى العاملة إلى 25% مقابل نحو 10% تقريباً في الوقت الراهن، وزيادة نسبة التوظيف للأشخاص ذوي الإعاقة القادرين على العمل إلى 15%.

وأكدت الوزارة في تقرير اطلعت عليه «المدينة» رفع الامتثال بنظام حماية الأجور إلى 80%، وزيادة حجم مبيعات الأسر المنتجة المدعومة من بنك التنمية الاجتماعية لتصل لأكثر من ملياري ريال، إضافة إلى زيادة المستفيدين المستغنين عن الإعانات المالية لتصبح نسبتهم 12% وزيادة عدد المتطوعين ليصبح 300 ألف.

وفي ذات السياق طالبت لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة بمجلس الشورى بإعادة تدريب وتأهيل الموظفين والموظفات العاملين في القطاعات ذات التواصل المباشر مع المستفيدين أو الجمهور من خدمات وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ورفع ثقافة موظفيها، خاصة بحقوق النزلاء والنزيلات بدور الرعاية الاجتماعية بعد أن لاحظت اللجنة استياء بعض

المواطنين في مثل هذه الدور وكذلك في مؤسسات الحماية الاجتماعية من تجاوزات بعض الموظفين في قطاع العمل والتنمية الاجتماعية الذين يقومون بالجولات التفتيشية أو ممن يقومون على خدمة نزلاء الدور، مما أخرج الوزارة أمام الرأي العام والجهات الحقوقية.

وشددت توصيات اللجنة بشأن التقرير السنوي للوزارة على تقديم العمل والتنمية الاجتماعية برامج تدريبية وتوعوية لموظفيها بما يعزز الصورة الذهنية الجيدة لأداء ودور الوزارة في هذا الشأن.

وتضمنت توصيات اللجنة المطالبة تضمين تقارير الوزارة السنوية المقبلة تفصيلاً لخطة وكالة التوظيف والدور الذي ستقوم به لمعالجة مشكلة تزايد البطالة، كما دعتها إلى توضيح المعوقات التي واجهتها في تنفيذ مبادراتها والإجراءات التي اتخذتها لتعديل مسار بعض المبادرات.

وقالت اللجنة بالرغم ما أظهرته استراتيجية وزارة العمل من اهتمام وعمل دؤوب من خلال برامجها ومبادراتها والخطط التي تسعى لتنفيذها وأنظمة العمل المتطورة التي تقوم بتطبيقها، إلا أن المشاكل والتحديات الجوهرية تتمثل في ضعف موازنة مخرجات التعليم مع متطلبات السوق وانخفاض مشاركة المرأة وضعف تمكين فئات المجتمع الأكثر حاجة من تحقيق الاستقلالية والاندماج الاجتماعي.

مطالب وتوصيات اللجنة

- إعادة تدريب وتأهيل الموظفين في القطاعات الخدمية
- رفع ثقافة الموظفين بخصوص حقوق النزلاء بدور الرعاية
- تضمين تقارير الوزارة تفصيلاً لخطة مواجهة البطالة
- تحقيق الموازنة بين سوق العمل ومخرجات التعليم.
- المشكلات والتحديات الجوهرية
- انخفاض مشاركة المرأة في الاندماج الاجتماعي
- انخفاض الوعي بأهمية العمل التطوعي
- تدني جاذبية سوق العمل
- ضعف البيئة المحفزة لنمو القطاع غير الربحي



«النيابة» تحذر من 3 جرائم معلوماتية عقوبتها 9 سنوات سجناً

العقوبة تتضمن الغرامة من 500 إلى 700 ألف ريال

المصدر: جريدة المدينة السبت 5 محرم 1440 هـ - 15 سبتمبر 2018م

<https://www.al-madina.com/article/589463>

المدينة - جدة

حذرت النيابة العامة من 3 جرائم معلوماتية، تصل عقوبة واحدة منها في حدها الأقصى إلى 7 سنوات سجناً وغرامة 700 ألف ريال. وقالت إن الجريمة الأولى هي الدخول غير المشروع إلى حاسب أو شبكة حاسبات آلية أو موقع إلكتروني أو نظام معلوماتي لتهديد شخص أو ابتزازه لحمله على القيام بفعل أو الامتناع عنه ولو كان القيام بهذا الفعل أو الامتناع

عنه مشروعًا. وأشارت إلى أن عقوبة هذه الجريمة السجن مدة لا تزيد على سنة وغرامة لا تزيد على 500 ألف ريال أو إحدى هاتين العقوبتين حسب المادة الثالثة من نظام مكافحة جرائم المعلومات.

وحددت النيابة العامة الجريمة الثانية وهي تزوير الختم أو العلامة المنسوبة إلى جهة عامة أو إلى أحد موظفيها بصفته الوظيفية، أو تزوير ختم أو علامة لها حجية في المملكة عائدة لأحد أشخاص القانون الدولي العام أو لأحد موظفيه بصفته الوظيفية. وأشارت إلى أن عقوبة هذه الجريمة السجن من سنة إلى 7 سنوات وبغرامة لا تزيد على 700 ألف ريال حسب المادة 4 من النظام الجزائي لجرائم التزوير.

أما الجريمة الثالثة، فتتعلق بالمساس بالحياة الخاصة عن طريق استخدام الهواتف النقالة المزودة بالكاميرا أو ما في حكمها، والتشهير بالآخرين وإلحاق الضرر بهم عبر وسائل تقنيات المعلومات المختلفة. وأكدت أن عقوبة هذه الجريمة السجن مدة لا تزيد على سنة أو غرامة لا تزيد على 500 ألف ريال أو إحدى هاتين العقوبتين حسب المادة الثالثة من نظام مكافحة جرائم المعلومات.



العدل: 26 ألف امرأة استفدن من خدمات "المساندة" خلال

عام

المصدر: جريدة المدينة الأحد 6 محرم 1440 هـ - 16 سبتمبر 2018م
<https://www.al-madina.com/article/589465>

واس - الرياض

قدمت مكاتب المساندة النسائية في محاكم الأحوال الشخصية في «الرياض، مكة المكرمة، المدينة المنورة، الدمام، وجدة»، 47 ألف خدمة استفاد منها 26 ألف امرأة، وذلك خلال العام المنصرم 1439 هـ. وتمثلت تلك الخدمات في التعريف بصحائف الدعوى وكيفية تحريرها، ومساندة المستفيدات ومساعدتهن بشرح الخدمات، إلى جانب توعيتهن قانونيًا في قضايا الأحوال الشخصية، وتبيان آلية الترافع والمطالبة بحقوقهن. واحتلت مكاتب الخدمة النسائية بمحكمة الأحوال الشخصية بجدة المركز الأول من حيث إجمالي الخدمات بـ (15156) خدمة مقدمة لـ (6979) مستفيدة، وجاءت الدمام في الترتيب الأخير بـ (4534) خدمة استفاد منها (2694). وتهدف وزارة العدل إلى التوسع في إشراك القطاع الثالث -غير الربحي- في الخدمات العدلية التي تقدمها المحاكم، من خلال عدة مبادرات تقدمت بها ضمن برنامج التحول الوطني 2020.



«العمل والتنمية الاجتماعية» تستعين بالقطاع الخاص

لتشغيل • حساب المواطن»

المصدر: جريدة المدينة السبت 5 محرم 1440 هـ - 15 سبتمبر 2018م
<https://www.al-madina.com/article/589365>

سعيد الزهراني - الطائف

قررت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية إسناد تشغيل نظام برنامج حساب المواطن إلى القطاع الخاص من خلال بيوت الخبرة والشركات والمؤسسات المتخصصة، وذلك بهدف الارتقاء بالنظام في إطار تقديم أفضل الخدمات للمستفيدين من البرنامج، والذين يحتاجون للدعم من ناحية الخدمات والسلع الأساسية عن طريق البوابة الالكترونية الحكومية للدعم. ويهدف المشروع الى التأكد من استحقاق المستفيد وحساب القيمة المستحقة من خلال التكامل مع مصادر بيانات متعددة، وتوفير الوقت اللازم للتحقق من التأهيل والاستحقاق من خلال معالجة جميع الطلبات الواردة وتوفير امكانية لتطبيق الشروط والمعايير المرنة والتي يمكن تغييرها من قبل مسؤولي النظام وتقديم تقارير حول الآثار المتوقعة لكل سيناريو محتمل، وتقديم التقارير المنتظمة وتقارير ذكاء الاعمال والاحصاءات حول اعداد المستفيدين في جميع الحالات للمساعدة في صنع القرار. وحددت الوزارة مدة اسناد العمل على المشروع بثلاث سنوات مالية.



الضمان الصحي يخطط لشمول العمالة المنزلية بالتغطية

التأمينية الإلزامية

استحداث ضوابط للإشراف على مقدمي الخدمة والتسعير

المصدر: جريدة المدينة السبت 5 محرم 1440 هـ - 15 سبتمبر 2018م

<https://www.al-madina.com/article/589359>

أمين رزق - جدة

قال مجلس الضمان الصحي إن المرحلة الثانية من إستراتيجيته «2018 – 2020» «تستهدف توسيع نطاق التغطية التأمينية الإلزامية لتشمل العمالة المنزلية ومن في حكمهم وتفعيل التغطية الصحية على المعتمدين. جاء ذلك في التقرير السنوي للمجلس لعام 2017، ويبلغ عدد العمالة المنزلية حالياً مليونين، 64% منهم نساء، يجري استقدامهم من أكثر من 30 دولة لتلبية احتياجات الأسر السعودية وفق ضوابط وشروط محددة. ولفت المجلس إلى أن الإستراتيجية تتضمن تطوير القدرات البشرية وإنشاء مركز للتدريب والتأهيل بغرض توطيد القطاع بالتعاون مع هدف، وإطلاق آلية جديدة للإشراف على مقدمي الخدمة، وتطبيق مجموعات الأمراض وطرق الدفع بالتنسيق مع وزارة الصحة ووضع إطار تنظيمي لتسعير خدمات الرعاية الصحية والتنسيق مع الهيئة العامة للاستثمار لتشجيع القطاع الخاص على المشاركة في تقديم الرعاية الصحية في المناطق المستهدفة. وبدأت المملكة قبل سنوات في تطبيق التأمين الطبي الإلزامي على العاملين في القطاع الخاص من السعوديين والوافدين، وأسره حتى تجاوز العدد الإجمالي حالياً 11 مليون نسمة. ويشارك 5282 مقدم خدمة في تقديم الرعاية للصحيين للمستفيدين، وثارت مناقشات مستفيضة في السنوات الأخيرة لإصدار بوليصة تأمين طبي لكل مواطن لتخفيف النفقات الصحية والتي وصلت في عام 2017 إلى 83 مليار ريال.

33 ألف خيار سكني وتمويلي ضمن دفعة سكني التاسعة

المصدر: جريدة الوطن الأحد 6 محرم 1440 هـ - 16 سبتمبر 2018م

http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=347771&CategoryID=2

الرياض: واس 2018-09-16 12:04 AM

أعلنت وزارة الإسكان وصندوق التنمية العقارية عن الدفعة التاسعة من برنامج «سكني» لعام 2018، الذي يستهدف تحقيق 300 ألف خيار سكني وتمويلي في جميع مناطق المملكة، حيث بلغ مجموع المستفيدين من المواطنين خلال هذه الدفعة 33472 مواطناً، ليتجاوز عدد الخيارات أكثر من 215 ألف خيار.



لحسم ملف هروب العمالة المنزلية: 6 مقترحات موجهة لـ

«الداخلية» و«العمل»

حفظاً لحقوق المستقدمين في ظل ثغرات الأنظمة وضعف التنفيذ

المصدر: جريدة سبق السبت 6 محرم 1440 هـ - 16 سبتمبر 2018م

<https://sabq.org/JxSNHY>

موجز الملف:

-حقوق مستقدمي العمالة المنزلية الهاربة تنتظر الحسم وسط خيارات عديدة من المستغرب تجاهلها.
-الأنظمة والتشريعات الحالية حرصت على تطبيق النظام بـ"الترحيل" ولم تكفل حقوق المتضررين.
-مطالبات مستمرة بفرض تأمين وتمديد فترة التجربة وتفعيل التحقيق مع العمالة الهاربة.
-مكاتب الاستقدام وضعف لائحة العمالة نصاً وتطبيقاً يعزز جانب العمالة أكثر من المتضررين النظاميين.
-قصص متكررة يومياً والحل الحالي بلاغ تغيب ثم ترحيل وغياب حقوق المستقدمين.
-انتشار مافيا تهريب العاملات والبداية من مكاتب بلادهم.
-مطالبات بتعاون السفارات وتفعيل نظام تعميم شامل.
برغم أن ملف (هروب العمالة المنزلية) يتم التطرق له كثيراً، إلا أن هذا الملف تحديداً احتفظ بعدم حسم أبرز الأسئلة حوله بالرغم من سن أنظمة متعددة في سياقاته، غير أنها كلها برزت في مجال التنظيمات والعقوبات ولكنها لم "تمس" كما يجب حفظ حقوق الكفيل الملزم بالأنظمة والذي دفع رسوماً عالية، حيث أن الترحيل ليس "تعويضاً" له ولكن عقوبة تنظيمية على هاربي العمالة المنزلية تحديداً.

"كل شيء تطور إلا:..."

في هذا الملف تناقش "سبق" أبرز التداعيات حول ذلك، وإبراز الواقع الفعلي بمقاربة مع الواقع تداخلاً ومعاينة وتواصل مع أطراف عديدة، وسرد استشهادات أكدت "العمر الطويل" لهذا الملف الشائك.

في البداية القصة ربما يلخصها باختصار الكاتب خالد السليمان بقوله: " كل شيء تطور في البلد إلا إجراءات التعامل مع العمالة المنزلية الهاربة، فما زال النظام يطالب الكفيل بتسديد نفقات ترحيلها، رغم كل ما يتكبده من خسائر وأضرار نتيجة إخلالها بالعلاقة التعاقدية!!"

مضيفاً: "المزعج أن الهاربين يستغلون فترة هربهم في العمل لدى الغير وجني الأموال الطائلة حتى إذا رغبوا في العودة إلى أوطانهم حولوا آخر قرش جنوه ثم سلموا أنفسهم للشرطة، أو وضعوا أنفسهم في طريق مفتشي الإقامة النظامية لينالوا عودة مجانية إلى أوطانهم!!"

"السليمان" يعتبر أن ما تقوم به الجهات المختصة من إجبار الكفيل على تحمل تكاليف الترحيل إنما "هو أسهل وسيلة للتخلص من المسؤولية، وهي مسؤولية تقصير تبدأ بتوفر بيئة العمل الحاضنة للعمالة الهاربة وتمر بحرية تحويل الأموال غير المشروعة لتنتهي بمكافأة تذكره سفر مجانية!!"

القصة

أسباب الهروب من سوء المعاملة وتأخير الرواتب ليست المسار الذي يناقشه هذا التقرير. تقول الإحصائيات الرسمية إنه يتم تقديم أكثر من 20 ألف بلاغ هروب أو تغيب عن العمل سنوياً في الحد الأدنى. وفي (2013) تم تسجيل غياب أكثر من 30 ألف عاملة منزلية.

القصة قديمة مما يضع علامات استفهام كبيرة حول تأخر حسمه. وفي لقاء سابق يعلق نائب رئيس لجنة الاستقدام بالغرفة التجارية بجدة، علي القرشي بقوله: "الموضوع قديم جداً منذ الثمانينيات الهجرية. للأسف في أسواق المملكة نجد أوكارا للعمالة الهاربة ويقف وراءها عصابات يتم الترتيب لهم منذ انطلاقهم من بلدانهم..العمالة الهاربة بكل أسف يتم مكافأتهم إما بالترحيل أو نقل كفالاتهم!!"

خطوات

أما خطوات هروب العمالة المنزلية فتتم كالتالي: حصول العاملة على رقم شخص متخصص في تهريب الخادمتين من خلال تواصلها مع عاملات أخريات في محيط الأسرة ثم تتواصل العاملة مع المهرب ليتم الاتفاق على المدينة التي ستهرب لها والمنزل الجديد الذي ستعمل فيه وراتبها الجديد ويتم تحديد موعد الهروب بدقة، باليوم والساعة. وترسل الخادمة للمهرب إحداثيات المنزل بالجي بي إس. ويعمد المهرب إلى استخدام سيارة خدمات عامة أو تاكسي لإخفاء الخادمة. ثم يترقب المهرب اللحظة المناسبة بعيداً عن نقاط التفتيش لتجنب القبض عليه.

تشريعات ناقصة ودور غائب للسفارات:

من جهته يقول المستشار القانوني والعمالي حمدي الهلالي لـ"سبق": مكاتب الاستقدام تسرح وتمرح على حساب المواطن. أسعار خيالية، وفترة ضمان قصيرة، ومخالفات للمواصفات، يفترض ألا تقل فترة الضمان عن عامين، وأن تكون هناك عقوبات رادعة، لأن الحالية كأنما ولدت سريعاً وبحاجة لمراجعات. وأقترح ربط سفر العمالة المنزلية بحضور الكفيل في المطار حتى لا يتم ترحيل العمالة الهاربة بطريقة ما أو عن طريق سفاراتهم. الأنظمة الحالية فيها ثغرات كبيرة. للمملكة الآن سجل مشرف في حماية حقوق الإنسان ولكن ماذا عن حقوق المواطن في هذه الحالات؟! يجب تكامل الأنظمة لحفظ أموال البلد وأمنها بالدرجة الأولى والكرة في ملعب المُشْرِع. كما يجب أن تكون السفارات والقنصليات ضامنة في حال تبليغها .

العقوبات على المُشغِّل وليس على العمالة

هذا فيما نقلت الزميلة "الاقتصادية" في تقرير لها عن سلطان المطيري نائب مدير مكتب العمل في الشرقية عن أن لائحة جديدة تشدد العقوبات ضد العمالة الهاربة في طريقها للصدور قريباً.

مضيفاً: "العقوبات الخاصة بهروب العمالة تتولاها وزارة الداخلية. وأنه لن يتم تفسير العمالة المنزلية الهاربة، إلا بعد أن تؤخذ كل حقوق كفلائها، لافتاً إلى أنه في حالات الهروب يحال المخالف إلى شؤون الوافدين بإدارة السجون، وتكمن المطالبات من قبل الكفيل بمخاطبة سفارة العامل الهارب، مشيراً إلى أن هذه اللائحة رادعة وستصدر قريباً. ولكنه أقر أن الإجراءات المتخذة ضد العمالة المنزلية الهاربة حتى الآن، تقتصر على الترحيل من البلد، منوهاً إلى أن هذه العقوبة ومسؤوليتها تقع على عاتق وزارة الداخلية، فيما تقع الغرامات على المُشغِّل وليس على العمالة ."

قرارات وأنظمة أحادية: القرارات مثلاً من (وزارة العمل) متتالية –ومع حفظ الجهود الجبارة للوزارة -ولكنها بامتياز لا هي ولا القرارات التي صدرت من جهات أخرى مساندة تطرقت لحفظ حقوق الكفيل النظامي المهذرة في حال هروب العمالة خاصة المنزلية.

وكمثال: في فبراير 2017م أصدرت "العمل" قراراً يقر نقل خدمات العامل أو العاملة من فئة عمال الخدمة المنزلية، ومن في حكمهم من صاحب عمل آخر في 13 حالة من الحالات التي لا يكون عامل الخدمة المنزلي ومن في حكمه سبباً في حدوثها" ... ماذا عما كان سبباً في حدوثها مثل الهروب!

وبالنسبة للجوازات فالمهمة تنحصر في تسجيل بلاغ التغيب عن العمل والذي يمكن الغاءه فقط خلال (15) يوماً ثم يحال لفرق المتابعة والترحيل. وعند السؤال "كيف أحفظ حقّي؟" الإجابة: عليك رفع قضية في المحكمة. أما المحكمة فربما ستكون محظوظاً في حال قبول لائحة دعواك الالكترونية وغالباً الرد: "الطلب ناقص" أو "عدم الاختصاص". لائحة العمالة المنزلية:

وعلى موقع وزارة العمل وعند تصفح (لائحة العمالة المنزلية) التي تتضمن (23) مادة وتنص على تنظيم علاقة العمل بين الطرفين وحفظ حقوقهما ويمكن ملاحظة أنه لا يوجد نص واحد ملزم بإعادة مستحقات الاستقدام في أي حالة. وضمن المادة (13) تنص اللائحة على أنه "عند ترك عامل الخدمة المنزلية العمل، على صاحب العمل أن يُبلغ أقرب مركز شرطة لمقر منزله. وعلى مركز الشرطة المبلغ القيام بثلاث خطوات هي: أولاً: إبلاغ إدارة الجوازات بترك العامل للعمل لاتخاذ الإجراءات اللازمة، وثانياً: إفادة مكتب العمل بذلك للتأكد من أنه ليس للعامل دعوى ضد صاحب العمل أو لصاحب العمل دعوى ضد العامل. وثالثاً: عندما تكون هناك دعوى فعلى مكتب العمل إفادة إدارة الجوازات بذلك، وتزويد المبلغ بنسخة من بلاغ ترك العمل.

ووفقاً للعديد ممن قاموا بتقديم بلاغات أنه غالباً – إن لم يكن بالملء – فإن مراكز الشرطة تكتفي بأخذ بيانات المبلغ وتقول سنتصل بك حال القبض على المبلغ عنه، وفي حالات القبض فإنه لا يتم حتى إجراء أي تحقيق!

لجان الفصل :

وفي المادة (18) يعاقب عامل الخدمة المنزلية الذي يخالف أحكام اللائحة بالتالي: أولاً: غرامة مالية لا تزيد على ألفي ريال أو بمنعه من العمل في المملكة نهائياً أو بهما معاً، أو ثانياً: تتعدد الغرامات بتعدد المخالفات المثبتة على عامل الخدمة المنزلية، وثالثاً: "يتحمل عامل الخدمة المنزلية المخالف تكاليف عودته إلى بلده، فإن لم يكن لديه مستحقات مالية تفي بالغرامات المقررة عليه يرحل إلى بلده على حساب الدولة إذا لم تكف الحصيلة المتحققة من تطبيق المادة التاسعة عشرة من هذه اللائحة."

وهنا يلاحظ أن اللائحة لم تتطرق مطلقاً لحقوق المواطن التي دفعها ثمناً للاستقدام!

لجان الفصل:

وفي المادة (21) ما نصه: "تكون بقرار من الوزير -وفقاً للاختصاص المكاني لكل مكتب عمل تابع لوزارة العمل- لجنة أو أكثر من رئيس وعضوين يكون أحدهم مستشاراً قانونياً من وزارة العمل للنظر في المطالبات المالية الناشئة بين عمال الخدمة المنزلية وأصحاب العمل ومخالفات هذه اللائحة التي ليس لها طابع جنائي ودراستها والفصل فيها وتطبيق العقوبات المنصوص عليها في هذه اللائحة .

وحول المادة السابقة فإن اللجوء للجان العمالة المنزلية فهي في حالة خلاف بين طرفين حاضرين ولكن ماذا عن عمالة هاربة وكفيل مهجرة حقوقه!

غياب التحقيق:

وهنا يمكن ملاحظة أن اللائحة أغفلت حقوق الكفيل بالإضافة لعدم تنفيذ الإجراءات التي أشارت لها اللائحة. سواء من قبل أغلب مراكز الشرطة وعدم مبالاة الأخيرة بالنقصي والتحقيق مع الهاربين لمعرفة من قاموا بتشغيلهم – وكذلك التعامل الغريب في هذا الجانب من قبل إدارات الجوازات بدون تعميم – حيث يتم رفض إلغاء بلاغ الهروب مثلاً دون إرشاد المتضرر إلى حل أو الإجراء التالي وبصريح العبارة "مو مشكلتي.. أنا انفذ النظام بالترحيل فقط" وهذه وقائع تأكدت منها "سبق" عملياً ومن متضررين عديدين.

حماية حقوق الكفلاء:

يقول الكاتب محمد راشد الفوزان في مقال بعنوان (حماية حقوق الكفلاء أيضاً. أين؟): "الإدارة العامة للجوازات أصدرت قراراً جديداً بتغريم العمالة الهاربة بـ"عقوبة الوافد المتغيب عن العمل غرامة 10 آلاف ريال، والترحيل والمنع من دخول المملكة نهائياً" وهذا جيد ومنتظر من زمن، وعلى أن يُحمل بالطبع العامل هذه الغرامة كاملة "لهروب". و مضيفاً: "...الجوازات تستطيع أن تستوفي حقها بمنع من السفر حتى السداد أو منع من السفر، لكن الكفيل ماذا سيسترد من كل ذلك؟ حق الكفيل من يسترده؟ وأين التشريع الذي يحفظ حقوقه؟ فكما للعمالة المنزلية حقوقها المحفوظة وهذا حقهم، كذلك الكفيل أيضاً من يحمي حقوقه؟ "

بين مكاتب الاستقدام ومافيا تهريب العمالة: بالإضافة للانتقادات لمكاتب وشركات الاستقدام يأتي الضرر الأكبر من وجود عصابات مافيا تهريب العاملات وبرغم

الجهود المبذولة في مطاردة أوكارهم إلا أن نشاطهم مستمر، وأعداد العمالة الهاربة متزايد حيث يؤكد مختصون أن هذه العصابات تبدأ عملها من بلد العمالة.

"سبق" استفسرت من أحد مكاتب الاستقدام المعروفة. الموظف الذي طلب عدم ذكر اسمه قال: " ليس دورنا أن نطارد العمالة الهاربة، ولسنا جهة أمنية ولا محكمة أو حقوقيين. أين مكافحة عصابات التهريب؟!.. نحن أيضاً نتضرر ونفقد ثقة العملاء، ولذا نحرص على مكاتب موثوقة خارجياً كما نتعاون مع المتضرر بتوفير مترجمين لتقريب وجهات النظر في حال

التظاهر بالعجز:

من جهته يعلق الكاتب د. محمد بن عبدالله آل عبداللطيف في مقال له: "تحوم الشكوك بأنعاملات المنزليات يخضعن لدورات تدريبية مكثفة في بلد القدوم ليس على التدبير المنزلي ولكن على كيفية الالتفاف على الأنظمة المحلية...جهات الاستقدام، ومعها للأسف الجهات الرسمية المشرفة عليها، والأنظمة المنظمة لها، تتظاهر بالعجز أمام هذه الظاهرة...ولا يعرف أي سبب في عدم السعي لحماية حقوق المواطن المسكين بتمديد الضمان ضد الهروب أو رفض العمل إلى طيلة مدة العقد...؟

التأمين لضمان حقوق المواطن:
وفي دراسة مستفيضة تشدد د. لطيفة عبدالعزيز عبداللطيف أستاذ علم الاجتماع: على "أهمية أن تتعاون الجهات المسؤولة عن الاستقدام بوضع قوانين تحمي حقوق المواطن في حالة هروب العمالة التي تحت كفالته، وأن يعوض عن جميع خسائر الاستقدام التي دفعها سواء من العمالة نفسها أو سفارتها كما يجب تطبيق نظام التأمين بحيث إنه عندما يهرب العامل يغطى به، وأن لا يأتي العامل من بلده إلا وقد دفع التأمين وبذلك يضمن الاستمرار في العمل.
أسئلة إلى الجهات المعنية (وزارة العمل + الداخلية):
يمكن في نهاية هذا الملف حصر الأسئلة الموجهة للجهات المعنية في التالي:
في حين تم إقرار أنظمة تحافظ على حقوق العمالة المنزلية، إلا أنه بالمقابل لا يوجد أي نص يحفظ حقوق الكفيل الملتزم بالأنظمة والذي هربت عمالته بعد دفعه رسوم استقدام عالية، فترحيل الهاربين ليس تعويضاً للمواطن لذا يجب سنّ نظام منصف.

المناشدات التي تفيض بها رسائل المتضررين يفترض أن تدفع القطاع المختص في وزارة الداخلية للتشديد على مراكز الشرطة التي تلتقط الهاربين والهاربات من العمالة المنزلية بعد خروجها المفاجئ كتسليم لأنفسهم أن يتم التحقيق معهم واجبارهم على الكشف عن عصابات التهريب التي تعاملوا معها والآن يرمون أنفسهم للتسليم للحصول على ترحيل مجاني.

لماذا لا يتم فرض تأمين على مكاتب الاستقدام الخارجية ووسيطهم المحلي وعلى العمالة نفسها حتى لا يتضرر المواطن. لماذا لا يتم رفع فترة التجربة من (90) يوماً إلى (9) أشهر مثلاً أو أكثر؟

لماذا لا يتم وضع إجراء ذكي وشمولي بحيث بمجرد إبلاغ الكفيل عن هروب عمالته كتغيب عن العمل مثلما تسميه "الجوازات" يتم التعميم الفوري لجهات أخرى أمنية مثل الشرطة و لجهات ذات علاقة مثل المحكمة لإصدار المنع من السفر وللسفارات كإشعار لعدم منح وثائق سفر مؤقتة ونحو ذلك؟

تكتيف وتشديد العقوبات على مهربي العمالة والمواطنين الذين يسمحون لها بالعمل بالرغم من هربهم بما يكفي للحد من ذلك، مع تكتيف حملات المداومة.



بالفيديو.. خادمة "إثيوبية" تحطم منزل مواطن بالخرج.. و"سبق"

تكشف التفاصيل

انتابها حالة هستيرية وصياح شديد.. وكانت تنادي:

"الشیطان.. الشیطان"

المصدر: جريدة سبق السبت 6 محرم 1440 هـ - 16 سبتمبر 2018م

<https://sabq.org/vx2mJn>

عبدالسلام العنزي -الخرج

1

39

36,671

قامت خادمة إثيوبية أمس الجمعة بتحطيم مطبخ منزل كفيها (مواطن من محافظة الخرج)، وتركته بحالة يرثى لها من الفوضى العارمة، وذلك بعد أن انتابها حالة هستيرية وصياح شديد، انتهت بتكبيها من قبل كفيها حتى حضرت الشرطة للموقع، وقامت بتحويلها لأحد المجمعات الصحية النفسية بالمحافظة.

ويروي "محمد مضي"، وهو من سكان أهالي محافظة الخرج، تفاصيل الحادثة لـ"سبق" بقوله: "عصر أمس الجمعة خرجت أمي وشقيقتي من المنزل لزيارة أحد الأقارب، وبعد عودتهن بعد صلاة المغرب فوجئنا بتحول المطبخ إلى فوضى عظيمة، أشبه بمكب نفايات، وكانت الخادمة في إحدى زواياها وهي في حالة هستيرية وصياح شديد، وتنادي (الشیطان.. الشیطان)".

ويضيف: "على الفور قامت أحد شقيقتي بمناداتي أنا وأخي، وقمنا بالسيطرة عليها، وتكبي يديها حتى لا تؤذي من حولها، بالرغم من محاولاتها قبل ذلك إلحاق الضرر بي عن طريق رميها عددًا من الأواني المنزلية الحادة علي. وبعد ذلك قمنا بإبلاغ الشرطة التي حضرت، ووجهتنا إلى مخفر شرطة الخالدية، وتم تحويل الخادمة إلى مجمع الأمل للصحة النفسية بالخرج، وإعطائها مهدئات؛ فاستقرت حالتها، وخلدت إلى النوم."

وأردف: "بالرغم من الضرر الكبير الذي لحق بمنزل والدتي إلا أن والدتي أصرت بشكل قاطع على التنازل عنها، وعدم مطالبتها بأي تعويض من جراء ما فعلته، وطالبتنا بالمسارعة بعمل حجوزات سفر لها لبلدها معللة ذلك بأنها فقيرة، ولا تستطيع تعويضنا عن الأضرار حتى لو قامت الشرطة بسجنها."

ويؤكد "محمد" أن الخادمة غادرت لبلدها عصر اليوم السبت بعد الانتهاء من الإجراءات الرسمية، وتسجيلنا التنازل في مخفر الشرطة.. وقال: "ونسأل الله العلي القدير العوض عما حدث."

وقال "محمد" في نهاية حديثه لـ"سبق": "إن معاملتنا للخادمة ذات الـ 24 عامًا، التي حضرت لخدمة والدتي منذ أشهر قليلة فقط، كانت معاملة طيبة جدًا، ولم نواجه معها أي مشاكل، ولم نلاحظ عليها أي تغيير في طريقة حياتها أو في تعاملها مع والدتي أو إحدى شقيقتي، لكن حقيقة حتى الآن لا نعلم ما الذي حدث لها، وتسبب في فعلتها."

وفاة طالب اختناقاً داخل حافلة مدرسية في سيهات

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 7 محرم 1440 هـ - 17 سبتمبر 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4603240>

تسبب إهمال سائق حافلة إحدى المدارس في المنطقة الشرقية، في وفاة طالب يدرس في المرحلة الابتدائية اليوم (الأحد)، وذلك بعد أن بقي الطالب في الحافلة طيلة فترة الدوام المدرسي نائماً من دون أن ينتبه له السائق، ما أدى إلى اختناقهِ. فيما لم يكن من إدارة المدرسة سوى تسجيله غائباً وإرسال رسالة لوالده بعدم حضوره.

وقالت الإدارة العامة للتعليم في المنطقة الشرقية على لسان متحدّثها سعيد الباحص لـ«الحياة»: «إنه تم تشكيل فريق عمل زار المدرسة لمتابعة تفصيلات الواقعة»، موضحاً أن الطالب المتوفى عبدالعزيز مصطفى المسلم، يدرس في الصف الثاني في مدرسة ابن خلدون الابتدائية بسيهات، ووافته المنية في المستشفى، نتيجة الاختناق داخل الحافلة المستأجرة من والده.

ولفت الباحص إلى أن المدرسة عندما لاحظت عدم حضور الطالب، قامت بتسجيله غائباً من بداية اليوم الدراسي، وتم إرسال رسالة لولي الأمر وقتها بغياب الطالب عن المدرسة مع بقية الطلاب الغائبين لهذا اليوم، وتم إبلاغ المدرسة لاحقاً بوفاة الطالب. ورفعت «تعليم الشرقية» التعازي والمواساة لأسرة الطالب المسلم.

وفاة معلمة وإصابة 7 أخريات في حادث على طريق الليث

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 7 محرم 1440 هـ - 17 سبتمبر 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4603218>

توفيت معلمة وأصيبت 7 أخريات بإصابات مختلفة، منهن أربع إصابتهن «متوسطة» في حادث تصادم وقع فجر اليوم (الأحد)، على طريق الليث - غميقة، شرق المحافظة.

وتعرضت سيارة حافلة نقل صغيرة كانت تقل ثمان معلمات كن في طريقهن إلى مدرستهن في قرية الوطيات الواقعة على طريق الليث - غميقة، لحادث تصادم مع سيارة أخرى من نوع «هوندا»، ما نتج منه وفاة إحدى المعلمات بعد وصولها المستشفى، وإصابة ثلاث معلمات أخريات، اثنتان منهن إصابتهما «متوسطة»، إضافة إلى إصابة سائقي المركبات بإصابات مختلفة، راوحت بين كسور ورضوض.

وبأشر الحادثة دوريات مرور الليث بقيادة العقيد نواف النفيعي، ودوريات شرطة محافظة الليث، وكذلك فرقتي إسعاف تابعتين للهلال الأحمر، قامتا بنقل بقية المصابين

ونعت إدارة تعليم الليث وفاة فرات شامي راجح البركاتي، المعلمة في مدرسة الوطيات. وقالت في بيان: «نجم من الحادث إصابة سبع معلمات أخريات من المدرسة ذاتها، وهن: نور عبدالحميد الزبيدي، وأمل أحمد الزبيدي، ورحمة محمد السفري، وأمنة حسين العيافي، وصالحة محمد المنديلي، وحسنة عبيد العيافي، وسامية مرشد الحربي، لافتة إلى أنهم يتلقون العلاج اللازم الآن في مستشفى الليث العام.

فيما وصلت إلى مستشفى الملك فهد في جدة اليوم، معلتان من المعلامات المصابات في الحادثة، بينما ماتزال خمس معلامات منومات في مستشفى الليث العام قيد الملاحظة، إضافة إلى السائقين سعيد اليزيدي وصلاح سالم العضلي (سائق المعلامات).

وزارت المساعدة للشؤون التعليمية (بنات) هدية محمد البركاتي، ومديرة الإشراف التربوي زهراء سند الزبيدي، وعدد من المشرفات التربويات ورئيسات الأقسام، المعلامات المصابات في المستشفى للاطمئنان على صحتهن



7 سيدات ينضممن إلى 1405 موثقين وموثقات

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 7 محرم 1440 هـ - 17 يبتمبر 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4603215>

وافق وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور وليد الصمعاني اليوم (الأحد)، على منح سبع موثقات رخصاً معتمدة للقيام بأعمال كتابات العدل، ليصبح إجمالي الموثقات المعتمدات 19 موثقة. وكشفت إدارة الموثقين في الوزارة أن إجمالي الموثقين والموثقات المعتمدين لدى الوزارة بلغ 1405 موثقين وموثقات في مختلف مدن ومحافظات المملكة، يقدمون خدماتهم في وقت العمل وخارجه وعلى مدار الأسبوع. وتوفر بوابة الموثقين التي تشرف عليها الوزارة، خدمة إصدار وكالات الأفراد وفسخها، وإصدار وكالات المؤسسات والشركات وفسخها، وتوثيق عقود تأسيس الشركات، إضافة إلى عمليات الإفراغ العقاري. وأوضحت «العدل» في بيان، أن خدمة «الموثق» تعد إحدى مشاريعها في برنامج «التحول الوطني 2020»، الهادفة إلى رفع كفاءة أعمال التوثيق للأفراد والشركات من خلال إشراك القطاع الخاص، بشكل يوسع من خصخصة الخدمات العدلية، ويدعم الاقتصاد الوطني وينسجم مع أهداف «رؤية المملكة 2030». وأشارت الوزارة إلى أنه يمكن الاستفادة من الخدمة عبر الدخول إلى بوابة الموثق www.mwathiq.sa وتحديد نوع الخدمة المطلوبة، ومن ثم تظهر قائمة الموثقين القريبين من طالب الخدمة



ضبط (1733437) مخالفا إثر حملة 'وطن بلا مخالف'.. وترحيل

(437396)

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 7 محرم 1440 هـ - 17 سبتمبر 2018م

<http://www.alriyadh.com/1704635>

الرياض - واس

أسفرت الحملات الميدانية المشتركة التي انطلقت يوم الأربعاء الموافق 26 / 2 / 1439 هـ وحتى نهاية يوم الخميس 3 / 1440 هـ لتعقب وضبط مخالفي أنظمة الإقامة والعمل وأمن الحدود التي تمت في كافة مناطق المملكة عن النتائج التالية :

أولاً: بلغ إجمالي المخالفين الذين تم ضبطهم بالحملات الميدانية الأمنية والمشاركة في مناطق المملكة كافة (1733437) مخالفاً، منهم (1325791) مخالفاً لنظام الإقامة، و(276713) مخالفاً لنظام العمل، و(130933) مخالفاً لنظام أمن الحدود.

ثانياً: بلغ إجمالي من تم ضبطهم خلال محاولتهم التسلل عبر الحدود إلى داخل المملكة (29442) شخصاً، (55%) منهم يمنيون الجنسية، و(42%) إثيوبيو الجنسية، و(3%) جنسيات أخرى، كما تم ضبط (1387) شخصاً لمحاولتهم التسلل عبر الحدود إلى خارج المملكة.

ثالثاً: بلغ إجمالي المتورطين في نقل وإيواء مخالفين أنظمة الإقامة والعمل وأمن الحدود والتستر عليهم الذين تم ضبطهم (2645) شخصاً.

رابعاً: بلغ إجمالي المواطنين الذين تم إيقافهم لتورطهم في نقل أو إيواء وافدين مخالفين للأنظمة (658) مواطناً، تم استكمال الإجراءات النظامية بحق (627) منهم وإخلاء سبيلهم، وتستكمل الجهات المختصة تنفيذ الأنظمة بحق بقية الموقوفين وعددهم (31) سعودياً.

خامساً: بلغ إجمالي من يتم إخضاعهم حالياً لإجراءات تنفيذ الأنظمة (14697) وافداً مخالفاً، منهم (12490) رجلاً، و (2207) نساء.

سادساً: تم إيقاف العقوبات الفورية بحق (287506) مخالفين، وإحالة (243229) مخالفاً لبعثاتهم الدبلوماسية للحصول على وثائق سفر، وإحالة (300124) مخالفاً لاستكمال حجوزات سفرهم، وترحيل (437396) مخالفاً.



السعوديون يشغلون 171 ألف وظيفة صحية بحلول 2027 بواقع 98 % لأطباء الأسنان و 74 % للصيادلة و 60 % للبشري

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 7 محرم 1440 هـ - 17 سبتمبر 2018م
<https://www.al-madina.com/article/589608>

أحمد الجهني - جدة

A A

توقعت الهيئة السعودية للتخصصات الصحية وصول عدد الوظائف الصحية التي يشغلها سعوديون إلى 171.7 ألف وظيفة صحية بحلول 2027 مقارنة بنحو 74.9 ألف وظيفة، وأوضحت الهيئة في تقرير حول «واقع القوى العاملة الصحية السعودية خلال العشر سنوات المقبلة 2018 - 2027»، أن تلك الوظائف تتضمن أطباء الأسنان وبشري وصيادلة وممرضين وأخصائي العلوم الطبية التطبيقية.

وبيّن التقرير أن هناك أكثر من 257 ألف وظيفة صحية سيشغلها أجانب في المملكة بحلول عام 2027، تشمل تخصص البصريات وتخصص العلاج الطبيعي وإعادة التأهيل وتخصص التغذية السريرية وتخصص تقنية الأشعة وتخصص المختبرات الطبية. وكشف التقرير أن عدد وظائف طب الأسنان للسعوديين ستصل إلى 21.8 ألف وظيفة مقارنة بنحو 7268 وظيفة لتبلغ نسبة السعودة 98%، وعدد الأطباء البشريين السعوديين سيصل إلى 50.8 ألف طبيب خلال العشر سنوات المقبلة مقابل 33.9 ألف طبيب أجنبي، بنسبة توطين تصل إلى 60%. وبين التقرير أن عدد الصيادلة السعوديين سيصل إلى 26.7 ألف مقابل 9440 صيدلياً أجنبياً، بنسبة توطين تصل إلى 74%. وأن وظائف التمريض هي أقل الوظائف التي سيتم توطينها مقارنة بالقطاعات السابقة بنسبة توطين 12% ومن المتوقع أن يبلغ عدد الممرضين السعوديين 26.2 ألف ممرض مقابل 185.7 ألف ممرض أجنبي.

مختصون: 15% نسبة التوطين الوهمي في القطاع الخاص الإصلاحات الاقتصادية كبحت جماح الأزمة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 7 محرم 1440هـ - 17 سبتمبر 2018م
<https://www.al-madina.com/article/589614>

قدر اقتصاديون ورجال أعمال نسبة السعودة الوهمية في القطاع الخاص خلال العامين الماضيين بنحو 10-15% فيما بلغت أعداد المسجلين في المنشآت كتوطين وهمي بنحو 70-80 ألف، مشيرين إلى أن الضغوط التي تعرضت لها المنشآت بسبب الإصلاحات الاقتصادية أسهمت بشكل كبير في تراجع أعداد المسجلين الوهميين في المنشآت. وقال نائب رئيس لجنة المواد الغذائية في غرفة جدة محمد الجهني: إن الظروف الجديدة التي تمر بها المنشآت في العامين الماضيين، والتي كانت نتيجتها خروج نحو 20% من المنشآت من القطاع الخاص بسبب عدم قدرتها على تحمل التكاليف التشغيلية كشفت كثيرًا من حالات السعودة الوهمية وحالات التستر التجاري، مشيرًا إلى أن سبب تنامي ظاهرة السعودة الوهمية هو عدم وجود إقبال من الشباب على بعض المهن البسيطة مثل العمل في المطاعم والكافيهات والذي نلاحظ أن من يعمل فيها بشكل نظامي أو وهمي هم طلاب جامعات.

وأضاف الجهني، أن نسبة السعودة الوهمية كانت قبل الإصلاحات الاقتصادية الأخيرة 20% من المسجلين في التأمينات الاجتماعية، فيما تراجعت لتتراوح ما بين 9-10% بنحو 70-80 ألف عامل، مشيرًا إلى أنها لا تتجاوز الـ 15% في قطاع تجزئة المواد الغذائية وأيضًا في المستودعات والمصانع، فيما يمكن ملاحظة ذلك في السوق المركزي للأسماك أو للفواكه والخضار والذي يتطلب العمل فيهما أجواء قاسية وحارة وصعبة.

في حين يرى عضو لجنة الموارد البشرية بغرفة جدة الدكتور خالد ميمني أنه لا بد من تركيز التوطين على القطاعات التقنية والتكنولوجية والتي تجذب الشباب عكس المجالات البعيدة عن طموح الشباب، مشيرًا إلى أنه من الضروري تطوير قدرات القطاع الخاص حتى لا يضطر إلى الاستعانة بأعداد كبيرة من العمالة الوافدة، وهو ما يلزمه بإعداد سعوديين في القطاعات التي يصعب توطينها مثل شركات النظافة.

وأضاف: للتخفيف من ظاهرة السعودة الوهمية لا بد من التركيز على سعودة المجالات الجذابة وأيضًا تحويل طالبي العمل إلى أرباب عمل من خلال دعم المشاريع الصغيرة للشباب، حتى لو كانت مشاريع بسيطة وذات ميزانية محدودة.

وقال الاقتصادي الدكتور عبدالله المغلوث إن كثرة برامج التوطين التي تنفذها وزارة العمل في الفترة الأخيرة مع وجود الفاتورة المجمعة أسهمت بشكل كبير في خفض التوطين الوهمي بسبب توفر الكثير من الفرص الوظيفية للسعوديين والذين وصلت نسبتهم في السنوات الأخيرة إلى ما بين 15-20% من إجمالي نسبة السعوديين العاملين في القطاع الخاص.

وأضاف: إن من أهم المعوقات التي تواجه السعودة والحد من البطالة هي السعودة الوهمية، إذ تسجل مئات الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أسماء سعوديين وسعوديات من الأقرباء أو من ذوي الاحتياجات الخاصة وتدفع لهم رواتب بسيطة، بل وبعضهم يحصل على نصف راتبه من صندوق تنمية الموارد البشرية، وهم في منازلهم من أجل فقط أن ترفع نسبة السعودة في شركة أو مؤسسة ما وتحصل بالتالي على مميزات استقدام على اعتبار أنها في النطاق الأخضر، معتبرًا أن هذا غش واضح يتعارض مع إستراتيجية الدولة في توطين الوظائف، وفيها إهدار لمليارات الريالات سنويًا تصرف كرواتب بدون أي عائد إنتاجي.

وتابع: «المشكلة أن من أهم أسباب التوظيف الوهمي هو المواطن السعودي صاحب الشركة أو المؤسسة وهذه المشكلة أدركتها وزارة العمل واعتقد أنها تحتاج لجهود كبيرة ووقت طويل للقضاء عليها والوصول إلى سعودة حقيقية في سوق العمل.»

ويتفق المستشار الاقتصادي فضل البوعينين في أن الضغوط التي شكلتها الإصلاحات الاقتصادية وبرامج التوطين

أسهمت في خروج بعض المنشآت المحسوبة على التستر التجاري والتي كانت تعتمد على السعودة الوهمية بشكل كبير، ومن ثم تقليل نسب التوطين الوهمي، وهو ما نلاحظه في التقرير الأخير لمصلحة التأمينات الاجتماعية، والذي أشار إلى انخفاض عدد المشتركين السعوديين الذين يمثلون 19% من إجمالي المسجلين بالقطاع الخاص بنحو 28.4 ألف مشترك ليصل عددهم إلى 1.73 مليون عامل بنهاية الربع الثاني 2018 مقارنة بالربع الأول 2018.

وأضاف: أسهم برنامج نطاقات لدى وزارة العمل بشكل كبير في تنامي ظاهرة التوطين الوهمي لأنها وضعت نسباً للتوطين على كل القطاعات بغض النظر عن مدى توافر العدد الكافي من السعوديين للعمل في هذه القطاعات، وهو ما دفع أصحاب المنشآت إلى البحث عن حلول بديلة تمثلت في الاستعانة بطلاب مدارس وربات منزل، وهو ما انعكس إيجابياً على ظاهرة السعودة الوهمية، لذلك أصبحنا نقرأ في الإحصاءات الرسمية عن وجود نساء مسجلات في قطاعات يصعب تصديق تواجد المرأة فيها نظراً لظروف العمل فيها مثل قطاع المقاولات، وهنا لا بد من التأكيد أن أي إصرار على توطين وظائف طاردة للسعوديين مثل مهن الصيد والزراعة وبعض مهن الإنشاءات بسبب طبيعتها القاسية وتدني أجورها سوف يكون عاملاً محفزاً لزيادة التوطين الوهمي. وأوضح أنه للقضاء على ظاهرة السعودة الوهمية لا بد من التركيز على توطين الوظائف المتوسطة والعليا لأنها محفزة للسعوديين للعمل نظراً لأجورها المرتفعة، مقارنة بالمبلغ البسيط الذي يحصل عليه السعودي ما قبل تسجيل اسمه في المنشأة، إضافة إلى ضرورة وجود رقابة فعالة على المنشآت.



«التقاعد» تُشكل لجنة للنظر في تظلمات المتقاعدين

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 7 محرم 1440 هـ - 17 سبتمبر 2018م

<https://www.okaz.com.sa/article/1671830>

حازم المطيري (الرياض @almoteri75) أعلنت المؤسسة العامة للتقاعد تشكيل لجنة للنظر في تظلمات متقاعدي المؤسسة ومشتريها، وذلك بناء على التفويض الصادر من مجلس إدارة المؤسسة لمحافظة بتشكيل اللجنة، والتي يرأسها مستشار قانوني مستقل من خارج المؤسسة، وتضم عضوين من منسوبيها.

وقالت «التقاعد» في تصريح لها اليوم (الأحد): تختص اللجنة بالنظر في تظلمات المشتركين والمتقاعدين على القرارات الصادرة من المؤسسة في مجال تطبيق نظامي التقاعد المدني والعسكري والأنظمة الأخرى ذات العلاقة، وقرارات مجلس الإدارة المتعلقة بهذا الشأن. ويتم استقبال طلبات التظلم لدى كافة مكاتب وفروع المؤسسة، وفقاً لنموذج خاص لطلب التظلم وذلك تسهيلاً على المتقاعدين والمشاركين، يتضمن بجانب المعلومات الخاصة بالمتظلم وطبيعة التظلم، رأي الإدارتين المختصة والقانونية، ومن ثم رفعها إلى اللجنة حيث تقوم بدراسة التظلم وإصدار توصيتها حياله، وذلك خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أسابيع من تاريخ استيفاء المستندات أو البيانات أو الإيضاحات المتعلقة بالتظلم.

وتأتي هذه الخطوة ضمن العديد من الخطوات المختلفة التي تقوم بها المؤسسة في مجال تطوير خدماتها تنفيذاً لإستراتيجية المؤسسة 2022 التي نصت على أن رؤيتها هي: «الريادة والموثوقية في مجال الحماية الاجتماعية» ورسالتها هي: «تعزيز رخاء وطمأنينة المشتركين والمتقاعدين».

«الشورى»: لا إلغاء لتوصية رسوم تحويلات الأجانب

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 7 محرم 1440 هـ - 17 سبتمبر 2018م

<https://www.okaz.com.sa/article/1672052>

فاطمة آل ديبس (الرياض @fatimah_a_d) أكد المتحدث الرسمي باسم مجلس الشورى الدكتور محمد بن عبدالله المهنا، أن مقترح فرض رسوم على تحويلات الأجانب لم يتم سحبه، وإنما تم تأجيله إلى موعد آخر. جاء ذلك رداً على سؤال «عكاظ» عن أسباب عدم مناقشة المقترح في جلسة الشورى يوم (الأربعاء) الماضي، وفق ما تم إعلانه مسبقاً، موضحاً أن المجلس يتمتع بمرونة تتيح له التعديل على جداول أعمال جلساته وفق قواعد عمله، وبما يخدم أولويات العمل ويحقق المصلحة العامة، ويتيح الفرصة أيضاً للجان المختصة لإجراء مزيد من الدراسة واستطلاع رأي الخبراء والمختصين والجهات المعنية، ومنح الموضوعات حقها من الوقت الكافي عند طرحها للنقاش تحت قبة الشورى من قبل أعضاء المجلس. وشدد الدكتور محمد المهنا أن المجلس يحرص على الإعلان عن جداول أعماله على موقعه الرسمي أولاً بأول، بهدف إحاطة المجتمع والمهتمين بالموضوعات التي سيناقشها، مشيراً إلى أن الموضوعات المدرجة للمناقشة في المجلس قد تخضع إلى تقديم أو تأخير وفق ما تقتضيه المصلحة العامة وأولويات العمل.

إصدار تاريخي لـ «التمكين والحقوق الصحية»

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 7 محرم 1440 هـ - 17 سبتمبر 2018م

<https://www.okaz.com.sa/article/1672045>

محمد داوود (جدة @okaz_online) أطلقت مؤسس ورئيس وحدة التمكين الصحي والحقوق الصحية بجامعة الملك عبدالعزيز البروفيسورة سامية محمد العمودي إصداراً جديداً يستعرض تاريخ إنشاء وحدة «التمكين الصحي والحقوق الصحية» كأول وحدة إنجاز منفرد لكلية الطب بجامعة المؤسس على مستوى المملكة. وتناولت العمودي في إصدارها باللغتين العربية والإنجليزية قصة ميلاد وحدة التمكين الصحي والحقوق الصحية بهدف تمكين الأفراد في القطاع الصحي وشرائح المجتمع كافة بتعريفهم بالأنظمة والتشريعات التي تحمي حقوقهم الصحية الصادرة عن وزارة الصحة والمكفولة من الشرع والنظام، إضافة إلى إلقاء الضوء على الأخلاقيات الطبية وعلاقتها بالحقوق الصحية، إلى جانب توضيح الضوابط الشرعية المنظمة لبعض القضايا الطبية والارتقاء بالخدمات الصحية من خلال الوقاية من الأمراض المزمنة وغيرها، وخفض المضاعفات والوفيات الناتجة عن الجهل بالحقوق الصحية، وترسيخ الوعي والثقافة لدى المجتمع بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي قامت بها الدولة. وأكد عدد من كبار الشخصيات والأطباء وشرائح مختلفة من المسؤولين في مختلف المجالات والتخصصات، أهمية مشروع التمكين في تعريف المجتمع بحقوقه الصحية، مثنين الجهود الكبيرة التي بذلتها البروفيسورة العمودي في إعداد المشروع إلى أن تحقق الإنجاز الذي يخدم كل فرد في مجتمعنا ووطننا الغالي.



بالدموع.. معلمة عاطلة: "التعليم" ترفع الإداريات للتدريس وتتجاهل معاناة التربويات طالبت الوزارة بالتدخل.. ومتحدث "الخدمة المدنية": لم يصلنا توجيه بخصوصهن

المصدر: جريدة سبق الاثنين 7 محرم 1440هـ - 17 سبتمبر 2018م

<https://sabq.org/VjQYKE>

عبدالحكيم شار -الرياض
غالبت رانيا عابد (معلمة عاطلة) دموعها في برنامج تلفزيوني وهي تتحدث عن معاناتها، وطالبت وزارة التعليم بالتدخل في حلها، وأشارت إلى أن "التعليم" تسد العجز في الكادر التعليمي برفع الإداريات لوظائف التدريس، وتتجاهل التربويات اللاتي يجلسن في البيت .
وفي التفاصيل، قالت "عابد": "كلي أمل بتدخل والدي خادم الحرمين وولي عهده الأمين، وأمرهم بحصرنا وتعييننا هذا الأسبوع؛ لتصبح الفرحة فرحتين الأسبوع القادم .
وناشدت في هذا الصدد تنظيم لقاء مفتوح للعاطلات مع وزير التعليم لعرض المشكلة عليه.. وأكدت أن سجلهن الأكاديمي يثبت أنهن خريجات كلية التربية، لكن أرقامهن الوظيفية اختفت فجأة .
ومن جهته، علق المتحدث الرسمي لوزارة الخدمة المدنية سلطان الظاهر على قضية الخريجات العاطلات بقوله: "لم يصلنا حتى الآن أي توجيه من مجلس الوزراء بخصوص خريجات التربية العاطلات، ومتى وصل لن نتأخر في تنفيذه ."
ولفت الظاهر إلى أن "وزارة التعليم هي التي تحدد مدى حاجتها للخريجات العاطلات وليس وزارة الخدمة المدنية".
مشيراً لبرنامج يا هلا أمس إلى أن "حصر الخريجات العاطلات وتعيينهن مباشرة من خلال الوزارة غير وارد، ويتعارض مع مبادئ التوظيف، إلا أن يأتيهم توجيه مباشر بهذا الأمر .

نيبال ترفع الحد الأدنى لرواتب عمالها في السعودية إلى 1300 ريال بما في ذلك تأمين المأكل والمشرب للعامل بقيمة 300 ريال

المصدر: جريدة سبق الاثنين 7 محرم 1440هـ - 17 سبتمبر 2018م

<https://sabq.org/T3kVx7>

خالد علي - الرياض

حددت الحكومة النيبالية الحد الأدنى لمعدل رواتب عمالها القادمين للعمل في السعودية بـ 1300 ريال شهرياً. ووفقاً لقرار مجلس الوزراء النيبالي، يجب على صاحب العمل في المملكة العربية السعودية دفع حد أدنى شهري قدره 1300 ريال سعودي، بما في ذلك تأمين المأكل والمشرب للعامل بقيمة 300 ريال. وجاء القرار عقب توصية من وزارة العمل والضمان الاجتماعي النيبالي والذي طالب بضرورة مراجعة رواتب العمالة النيبالية العاملة في الخليج ورفع الحد الأدنى للرواتب - وفقاً لصحيفة "ختمندو بوست".



الراجحي يبحث مع 20 منشأة مستثمرة في المملكة مبادرات وبرامج دعم التوطين

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 8 محرم 1440هـ - 18 سبتمبر 2018م

<http://www.alriyadh.com/1704958>

الرياض - محمد الحيدر

التقى وزير العمل والتنمية الاجتماعية المهندس أحمد بن سليمان الراجحي في مقر صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) في مدينة الرياض، مستثمري وممثلي 20 منشأة أجنبية في المملكة، بحضور نائب الوزير للعمل الدكتور عبدالله بن ناصر أبوثنين، ومدير عام الصندوق الدكتور محمد بن أحمد السديري، ووكيل محافظ الهيئة العامة للاستثمار لخدمات واستشارات المستثمرين الدكتور إبراهيم السويل.

ورحب المهندس الراجحي في بداية اللقاء، بالمستثمرين وممثلي المنشآت، مؤكداً على ضرورة تعزيز الشراكة والتكامل بين منظومة العمل والتنمية الاجتماعية وقطاعات الأعمال، سعياً لتحفيز نمو القطاع الخاص للتوسع في التوطين، وتمكين المواطنين والمواطنات في كافة مناطق المملكة من فرص العمل اللائقة والمنتجة، لرفع مستوى مساهمتهم في التنمية الاقتصادية.

وأكد الوزير أن المنظومة ستقدم الدعم للقطاع الخاص، من منطلق الشراكة والتعاون، بما يخدم تنمية الاقتصاد الوطني ويرفع مستوى مشاركة القوى الوطنية في سوق العمل، ويزيد المستوى المهاري للموارد البشرية الوطنية بما يتلاءم مع احتياجات السوق.

من جهته، قدم وكيل الوزارة للسياسات العمالية الدكتور أحمد الزهراني في اللقاء، عرضاً مفصلاً حول مبادرات الوزارة الهادفة إلى دعم قطاعات الأعمال لرفع معدلات التوطين، كما استعرض حزم المبادرات وخطة الاطلاق المقررة لها.



لجنة التحقيق في وفاة طالب الحافلة بـ«سيهات»

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 8 محرم 1440 هـ - 18 سبتمبر 2018م

<https://www.al-madina.com/article/589734>

عيسى الحبيب - الأحساء

وجّه مدير مكتب التعليم بمحافظة القطيف عبدالكريم بن عبدالله العليط، بتشكيل لجنة عاجلة للتحقيق في وفاة طالب الصف الثاني، بمدرسة ابن خلدون الابتدائية في سيهات، عبدالعزيز بن مصطفى المسلم، في الصف الثاني. وضمت اللجنة، المساعد للشؤون التعليمية بمكتب تعليم القطيف، علي بن عبد الله الشهري، ورئيس وحدة القضايا بالمكتب محمد بن حمد الخالدي ورئيس شعبة القيادة المدرسية بالمكتب عبدالله بن سالم الشهري. وباشرت اللجنة عملها فور صدور القرار، مبدية حزنها الشديد للحادث المؤسف، والتقت قائد المدرسة عبدالله بن بدر القحطاني ومنسوبيها، خلال دوام الفترة المسائية، وبحث ملابسات الحادث، تمهيدا لرفع تقرير بالنتائج التحقيق.



«العدل» تنشر 16 ألف حكم تجاري عبر البوابة الإلكترونية

8 آلاف للبيع و1700 للشركات و3600 للمنازعات

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 8 محرم 1440 هـ - 18 سبتمبر 2018م

<https://www.al-madina.com/article/589686>

واس - الرياض

نشرت وزارة العدل الأحكام القضائية التجارية الصادرة في العام 1439 هـ، عبر صفحة مركز البحوث التي يتم تغذيتها شهرياً بالأحكام على بوابة الإلكترونية للوزارة، حرصاً منها على تحقيق أقصى درجات الشفافية في المرفق العدلي. وبحسب منصة ذكاء الأعمال في الوزارة فإن إجمالي القضايا التجارية المنتهية خلال العام 1439 هـ، بلغت 16102 حكماً، منها 8016 حكماً في اختصاص البيع والإجارة والتوريد، و8016 حكماً في اختصاص المقاولات والمكاتب التجارية، 1706 أحكام في اختصاص الشركات، 62 حكماً في اختصاص التحكيم، 46 حكماً في اختصاص التجارة البحرية، و43 حكماً في اختصاص الوكالات، إضافة إلى 3668 حكماً في منازعات أخرى. وكان معالي وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني قد وجه لجنة المحاكم والدوائر التجارية بكتابة وطباعة جميع الأحكام ومسحها ضوئياً عبر الشاشة المخصصة لكتابة الحكم في نظام القضاء التجاري على أن يتولى مركز البحوث مراجعة ونشر جميع الأحكام النهائية منها.

أسبوع ساخن في «الشورى» ومطالبات بوضع حد لـ «الجدلية» دمج «الهيئة» في «الإسلامية» ومعالجة المادة 77.. تكون أو لا تكون!

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 8 محرم 1440 هـ - 18 سبتمبر 2018م
<https://www.okaz.com.sa/article/1672383>

عبدالله آل هتيلة (أبها @ahatayla2011)
ينتظر أن يناقش مجلس الشورى ضمن جدول أعماله للأسبوع القادم عددا من المواضيع المهمة، والتي يحرص المواطن على متابعة ما تم حيالها تحت قبة الشورى، خصوصا تلك التي أثارت جدلا واسعا دون أن يصدر المجلس حيالها التوصيات الحاسمة، بدلا من تكرار طرحها ومناقشتها وإبقائها معلقة، وسط تفاوت في وجهات النظر من قبل الأعضاء. ويتوقع أن يعود النقاش حول المادة 77 من نظام العمل والعمال التي لم يحسم أمرها، من خلال مناقشة تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، بشأن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، التي بدورها ما زالت تكتفي بالتناول النظري في مناقشة هذه المادة، دون الأخذ في الحسبان حسم أمرها، فيما يرى عدد من الأعضاء ضرورة مراعاة مصلحة صاحب العمل والموظف معا، وهو ما أضفى نوعا من الضبابية على ما يتم الخروج به من خلال النقاشات. وكان رئيس مجلس الشورى الدكتور عبدالله بن محمد آل الشيخ قد أكد قبل ثمانية أشهر تقريبا، أن مقترحات المواطنين وعرائضهم الواردة للشورى تحظى باهتمام ومتابعة المجلس ولجانه. وقال خلال لقائه بعض المواطنين الذين تقدموا بمقترحات بشأن توظيف الوظائف والصعوبات التي يواجهها الموظف السعودي في القطاع الخاص، والملاحظات والمقترحات حول بعض مواد نظام العمل، خصوصا المادة 77 من النظام، «أن ما سي طرح من آراء ومقترحات ستكون بالتأكيد محل عناية واهتمام لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، في اجتماعاتهم المستمرة مع المسؤولين في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، أو عند دراسة التقرير السنوي للأداء للوزارة»، وهو ما يعني أن المجلس ربما يحسم الجدل حول هذه المادة، التي ماتزال تؤرق مضاجع الموظفين، إذ أصبحت سيفاً مسلطاً على رقابهم. وفي المقابل يناقش المجلس وجهة نظر لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ما يشير إلى عودة النقاش حول ضم الهيئة إلى وزارة الشؤون الإسلامية، التي تشهد حراكا غير مسبوق بعد تعيين الدكتور عبداللطيف آل الشيخ وزيرا لها، وهو الأمر الذي يشجع على مصادرة حالة من التردد عندما يناقش تقرير الهيئة، ويتم التطرق إلى ضمها للوزارة، لاسيما أن هناك أعضاء يرون ضرورة هذه الخطوة، التي يعارضها آخرون رغم قناعتهم بالمبررات، التي ساقها مقدمو التوصية. مجلس الشورى سيجد نفسه خلال الأسبوع القادم أمام مسؤولية كبيرة، فيما أن يقر دمج الهيئة بالوزارة، أو يعلن أنها لم تعد صالحة للنقاش بدلا من بقاء «الجدلية» بين الأعضاء دون تحقيق الفائدة المرجوة من وراء هذه النقاشات، التي لا تغني ولا تسمن من جوع.

11 ألف قضية عمالية خلال عام.. 43 % لسعوديين

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 8 محرم 1440 هـ - 18 سبتمبر 2018م

<https://www.okaz.com.sa/article/1672377>

عدنان الشبراوي (جدة @Adnanshabrawi)

قدرت مصادر لـ «عكاظ» عدد القضايا العمالية التي وردت للهيئة الابتدائية العام الماضي، بنحو 11 ألف دعوى، النسبة الأكبر منها 57.40%، لقضايا غير السعوديين، فيما 43% من إجمالي القضايا لسعوديين.

وبينت المصادر أن وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء استكملا خطوات تدشين المحاكم العمالية مطلع ربيع الأول القادم، واستكملت تسمية 99 ملازما قضائيا للتدريب على أعمال المحاكم العمالية في دورات مخصصة، فضلا عن تجهيز 80 قاضيا على رأس العمل خضعوا لدورات سابقة للعمل في المحاكم الجديدة، وأوكلت مهمة تدريب الملازمين القضائيين إلى معهد القضاء العالي تحت إشراف مركز التدريب العدلي.

وأوضحت المصادر أن المرحلة الأولى ستشهد افتتاح 5 محاكم عمالية في كل من (جدة والرياض والدمام ومكة والمدينة المنورة)، فضلا عن دوائر عمالية ملحقة ببقية المحاكم في المدن والمحافظات.

وقال المحكم والموثق بوزارة العدل المحامي صالح مسفر الغامدي إن المحكمة العمالية أنيط بها طبقا للنظام القضائي النظر في المنازعات المتعلقة بعقود العمل والأجور والحقوق وإصابات العمل والتعويض عنها والمنازعات المتعلقة بإيقاع صاحب العمل الجزاءات التأديبية على العامل، أو المتعلقة بطلب الإغفاء منها، والدعوى المرفوعة لإيقاع العقوبات المنصوص عليها في نظام العمل، والمنازعات المترتبة على الفصل من العمل، وشكاوى أصحاب العمل والعمال الذين لم تقبل اعتراضاتهم ضد أي قرار صادر من أي جهاز مختص في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، والمنازعات المتعلقة بالعمال الخاضعين لأحكام نظام العمل، بمن في ذلك عمال الحكومة والمنازعات الناشئة عن تطبيق نظام العمل ونظام التأمينات الاجتماعية.



2 مليار تكلفة علاج المواطنين بالخارج

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 8 محرم 1440 هـ - 18 سبتمبر 2018م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=347898&CategoryID=5

جدة: نجلاء الحربي 17-09-2018 11:51 PM

تخطت كلفة علاج السعوديين في الخارج، والتي تتحملها وزارة الصحة، الـ 2.05 مليار ريال، وذلك خلال عام 1438. ويتم إرسال الحالات المرضية إلى الخارج بعد أن توافق عليها لجنة تابعة للوزارة، تطلع على التقارير المرفقة الخاصة بها، ثم تتخذ القرار بالعلاج في الداخل أو الخارج.

تصدرت 4 دول قائمة وزارة الصحة في علاج المواطنين، باعتبار أنها أكثر الدول المستقبلية للمرضى المبتعثين للعلاج على نفقة الدولة.

وجاءت الولايات المتحدة في المركز الأول، تلتها ألمانيا، ثم بريطانيا، والصين.

وأكدت مصادر لـ«الوطن»، أن الحالات المرضية المرسلة للعلاج بالخارج، تتم الموافقة عليها وفق لجنة تابعة للوزارة، تقوم بدراسة الحالات والاطلاع على التقارير المرفقة، ثم اتخاذ القرار إما بالعلاج في الداخل أو خارج السعودية، فيما تتنوع الحالات المرضية بين أمراض القلب، والأمراض النفسية، والأعصاب والتأهيل، وأمراض الأنف والأذن، والتجميل، وغيرها.

التكاليف العلاجية

من جهتها، كشفت إحصاءات حديثة لوزارة الصحة، أن التكلفة العلاجية لمرضى القلب بالخارج خلال عام 1437-1438 قدرت بـ47 مليون ريال، بينما بلغت التكلفة الإجمالية لأمراض الباطنية 370 مليوناً، وتكلفة علاج مرضى الغدد 6.9 ملايين، ومرضى الدم 110 ملايين، بينما كلف علاج مرضى يعانون أوراماً، تطلب الأمر علاجهم على حساب وزارة الصحة، بقيمة بلغت 888 مليون ريال.

وأوضح الإحصاء أن تكلفة علاج مرضى الأعصاب والتأهيل بالخارج بلغت 312 مليون ريال. أما ما يخص أمراض الأطفال التي تحتاج علاجاً في الخارج، فقد بلغت التكلفة العلاجية 201 مليون ريال، بينما سجلت تكلفة الأمراض النفسية 1.9 مليون ريال، وقيمة تكلفة الأمراض الجلدية 11.8 مليون ريال، والتكلفة العلاجية لمرضى الأنف والأذن 13.2 مليون ريال، بينما سجلت تكلفة عمليات ولادة النساء بالخارج 7 ملايين ريال، والتكلفة العلاجية لأمراض العيون 15.5 مليون ريال.

الجراحات العلاجية

بان الإحصاء أنه ضمن المرضى الذين تم علاجهم بالخارج على تكلفة وزارة الصحة، مرضى العمود الفقري، إذ بلغت التكلفة 9 ملايين ريال. وضمن التخصصات التي تتطلب علاج مرضها خارج السعودية زراعة النخاع، والتي تكلفت بنحو 122 مليون ريال.

كما تم إرسال حالات مرضية تعاني تشوهات أو آثار حروق بتكلفة إجمالية بلغت 47 مليون ريال. أكثر الحالات إرسالاً

من جهته، كشف استشاري الطب النفسي الدكتور سهيل خان لـ«الوطن»، أن أكثر الأمراض النفسية التي يتم إرسال أصحابها إلى الخارج، هي التي تحتاج إقامة طويلة المدى، كمرضى الاضطراب الوجداني والانفصام والإدمان، وبعض هذه الحالات تحتاج تنويماً فترة طويلة أكثر من 6 أشهر، موضحاً أن من أسباب إرسال المرضى النفسيين للخارج، عدم وجود أسرة كافية لاستقبالهم، ورفض ذويهم إخراجهم من المصححات حتى تتحسن حالتهم الصحية. وأوضح خان، أنه يتردد عليه في عيادته أسر تطالبه بمعرفة عناوين مراكز الصحة النفسية بالخارج، لنقل ذويهم إليها دون التفكير في التكلفة العلاجية، مؤكداً أن هناك برامج للرعاية المنزلية، تتابع المريض النفسي حققت الشفاء لكثير من المرضى النفسيين، وقللت نسبة الانتكاسات.



161 سعودية مؤهلة في الطيران المدني

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 8 محرم 1440 هـ - 18 سبتمبر 2018م

http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=347884&CategoryID=2

الرياض: سليمان العنزي 17-09-2018 11:52 PM

استفادت 161 متدربة من التدريب النسائي في الأكاديمية السعودية للطيران المدني، خلال العام الماضي، فيما عينت الهيئة العامة للطيران المدني، ممثلة في الأكاديمية السعودية للطيران المدني، أول كادر نسائي، لتصبح أول مدربة سعودية لأمن الطيران.

تدريب وتأهيل

161 متدربة استفدن من برامج العام الماضي

الهيئة تؤهل 12 مراقبة جوية للمرة الأولى في المملكة

تعيين كادر نسائي لتكون أول مدربة لأمن الطيران في المملكة
أنهت الهيئة العامة للطيران المدني، ممثلة في الأكاديمية السعودية للطيران المدني، تدريب وتعيين أول كادر نسائي في
مجال تدريب أمن الطيران لتصبح أول مدربة سعودية لأمن طيران في هذا المجال. وكانت الهيئة قامت من قبل
بتأهيل 12 مراقبة جوية لأول مرة في المملكة.
تدريب

قدر تقرير صادر عن الهيئة العامة للطيران اطلعت عليه «الوطن» عدد المستفيدات من التدريب النسائي في
الأكاديمية السعودية للطيران المدني خلال العام الماضي بـ161 متدربة. ويعتبر قطاع أمن الطيران بالهيئة العامة للطيران
المدني هو الجهة المعنية بالتأكد من أمن وسلامة الركاب وأطقم الطائرات والعاملين ومرتادي المطارات والطائرات
والمرافق بالمطارات والتي تقدم خدمات للطيران المدني، ضد أي تدخل غير مشروع في الأرض أو في الجو، وذلك
خلال مجموعة من الإجراءات وتوفير الموارد اللازمة من موارد بشرية ومادية على المستوى الدولي ومستوى
المطارات.

أهداف القطاع

تتركز أهداف قطاع أمن الطيران بالهيئة العامة للطيران المدني في التأكد من الالتزام بمتطلبات البرنامج الوطني لأمن
الطيران المدني، وما يصدر من تعليمات وفقاً للمعايير والمقاييس المطلوبة والتنسيق مع الجهات المسؤولة عن تأمين
وحماية عمليات الطيران المدني داخل المملكة، إضافة إلى الاتصالات والمشاورات الثنائية التي تتم من خلال اللجنة
الأمنية الإشرافية للمطارات وفقاً لمهام ومسؤوليات اللجنة، والتأكد من وجود مستوى موحد للأمن في مطارات المملكة
بهدف تأمين انسيابية عمليات النقل الجوي التجاري.

قائمة الإدارات

أمن الطيران

أمن الشحن الجوي

شؤون أمن المطارات

الرؤية

السعي نحو تطوير وتحديث كافة الإجراءات والتدابير والتقنيات الأمنية طبقاً لأعلى المعايير الدولية بهدف المساهمة في
خلق بيئة طيران مدني آمنة ومرنة.

الواجبات والمسؤوليات

إعداد البرنامج الوطني لأمن الطيران المدني ومراجعته وتحديثه وفقاً لمتطلبات الملحق الـ17 وإصدار الأنظمة اللازمة
لتنفيذ البرنامج الوطني لأمن الطيران المدني وسرعة الاستجابة في حال التهديد الأمني.

تحديد مهام واختصاصات الجهات المعنية بأمن الطيران المدني بالمملكة.
التأكد من التزام مشغلي المطارات والطائرات ومقدمي خدمات الملاحة الجوية والجهات الأخرى التي لها علاقة بأمن
الطيران باشتراطات البرنامج الوطني لأمن الطيران المدني.

القيام بالتنقيش والمسح الأمني والتدقيق والاختبار للتأكد من الالتزام بمتطلبات البرنامج الوطني لأمن الطيران المدني
والتشريعات ذات العلاقة وضمان فعالية البرنامج الوطني لأمن الطيران المدني من خلال ممارسة أنشطة مراقبة الجودة.
وضع معايير ومواصفات جميع المعدات والتجهيزات الأمنية بالمطارات والتأكد من سلامة أدائها وفقاً للمعايير التشغيلية
المطلوبة.

القيام بأعمال سكرتارية للجنة الأمنية الإشرافية للمطارات.

مراجعة تقارير اللجان الأمنية التحضيرية في المطارات ووضع التوصيات اللازمة لها إذا لزم الأمر.
إصدار التراخيص اللازمة للعاملين في مجال أمن الطيران والشركات الأمنية العاملة بالمطارات ووكلاء الشحن
المعتمدين.

التنسيق والاتصال وتمثيل الهيئة في المنظمات الدولية ذات العلاقة في الأمور المتعلقة بأمن الطيران المدني.
تفتيش المحطات الخارجية للناقلات الوطنية بالمملكة.

المشاركة في لجان التحقيق وفرق العمل المحلية والدولية في مجال أمن الطيران المدني.

تقييم التهديدات الأمنية بشكل مستمر والرفع بالتوصيات إذا لزم الأمر لرئيس الهيئة العامة للطيران المدني.
وضع سياسات التدريب للعاملين في مجال أمن الطيران بالمملكة من خلال البرنامج الوطني لتدريب أمن الطيران والعمل
على مراجعته وتحديثه.



جازان.. ملف "طفل أبو عريش" يصل لديوان المظالم استعداداً لمقاضاة "الصحة"

استندت الأسرة في دعواها إلى تقرير يدين الطاقم ويتناقض مع المقدم للهيئة

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 8 محرم 1440 هـ - 18 سبتمبر 2018م

<https://sabq.org/JmNchp>

قاسم الخبراني - جازان
كشفت أسرة الطفل "منصور"، ضحية بتر الكف في مستشفى أبو عريش العام بعد ولادته، أنها تقدمت بشكل رسمي بملف القضية إلى ديوان المظالم استعداداً لمقاضاة الصحة في القضية التي تناولت "سبق" أحداثها، ودارت فصولها قبل عام بسبب حقنة، وُضعت في الوريد بشكل خاطئ.
وفي التفاصيل، تستند أسرة "منصور" - بحسب ما ذكرت في دعواها المرفوعة في المظالم - إلى تقرير يدين الكادر الطبي بمخالفة نظام مزاوله المهن الصحية الصادر من صحة جازان نفسها، ويتناقض مع التقرير الذي قُدم للهيئة الطبية الشرعية، الذي رُدت إثره الدعوى، ولم يُصنف ما حصل ضمن الأخطاء الطبية.
وبيّنت المتابعة الفنية بصحة جازان - بحسب التقرير الذي يدين الطاقم (تحتفظ "سبق" بنسخة منه) - أنه بعد دراسة ملف الشكوى اتضح وجود تقصير من قبل الفريق المعالج للطفل، يتمثل في عدم متابعة حالة الذراع بصفة دورية خلال فترة تنويمه؛ وبذلك يكون قد خالف الطاقم نظام مزاوله المهن الصحية في مادته التاسعة التي تنص على أنه يجب أن يستهدف العمل الطبي دائماً مصلحة المريض.
ورأت المتابعة أن الكادر المعالج خالف المادة الخامسة عشرة من النظام نفسه التي تنص على أنه يجب على الممارس الصحي أن يجري التشخيص بالعناية اللازمة مستعيناً بالوسائل الملائمة، وبمن تستدعي ظروف الحالة الاستفادة منهم من الاختصاصيين والمساعدين، بجانب مخالفة المادة السادسة والعشرين التي تنص على أن التزام الممارس الصحي الخاضع لهذا النظام هو التزام بذل وعناية ويقظة، ويتفق مع الأصول العلمية المتعارف عليها.
وأضاف التقرير بأن الكادر خالف المادة 27 التي تنص على أن كل خطأ مهني صحي صدر من الممارس، وترتب عليه ضرر للمريض، يُلزم من ارتكبه بالتعويض.
وفي المقابل، ردت الهيئة الصحية الشرعية بجازان الدعوى مشيرة إلى أنه لا يدخل ضمن الأخطاء الطبية؛ وذلك بناء على تقرير من الرأي الطبي الذي أكد أن ما حصل للطفل عبارة عن خثرة دموية شريانية نتيجة لإدخال القسطرة الوريدية في الساعد؛ وبالتالي موت الطرف. وأكدت أن هذا يعد في المفهوم الطبي اختلاط مضاعفات نتيجة تخريش جدار الشريان الذي لا يمكن تجنبه بسبب صغر وزن الطفل، مع منح والد الطفل حق رفع دعوى في ديوان المظالم.
يُذكر أن قضية الطفل "منصور" تعود تفاصيلها إلى ما قبل نحو العام، وذلك عندما ظهرت بقعة سوداء من الدم المتجلط في كف يده بسبب إبرة وُضعت له بالخطأ في مستشفى أبو عريش العام؛ فتسببت في بتر كفه بعد نقله إلى أحد المستشفيات الخاصة في عسير.

20 منشأة أجنبية تدرس مبادرات وبرامج "العمل" لدعم

التوطين

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 8 محرم 1440 هـ - 18 سبتمبر 2018م

http://www.aleqt.com/2018/09/17/article_1455416.html

"واس"

التقى معالي وزير العمل والتنمية الاجتماعية المهندس أحمد بن سليمان الراجحي أمس، في مقر صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) بالرياض، مستثمري وممثلي 20 منشأة أجنبية في المملكة، بحضور معالي نائب الوزير للعمل الدكتور عبدالله بن ناصر أبوثنين، ومدير عام الصندوق الدكتور محمد بن أحمد السديري، ووكيل محافظ الهيئة العامة للاستثمار لخدمات واستشارات المستثمرين الدكتور إبراهيم السويل.

ورحب المهندس الراجحي في بداية اللقاء، بالمستثمرين وممثلي المنشآت، مؤكداً ضرورة تعزيز الشراكة والتكامل بين منظومة العمل والتنمية الاجتماعية وقطاعات الأعمال، سعياً لتحفيز نمو القطاع الخاص للتوسع في التوطين، وتمكين المواطنين والمواطنات في مناطق المملكة كافة من فرص العمل اللائقة والمنتجة، لرفع مستوى مساهمتهم في التنمية الاقتصادية.

وأكد معاليه أن المنظومة ستقدم الدعم للقطاع الخاص، من منطلق الشراكة والتعاون، بما يخدم تنمية الاقتصاد الوطني ويرفع مستوى مشاركة القوى الوطنية في سوق العمل، ويزيد المستوى المهاري للموارد البشرية الوطنية بما يتلاءم مع احتياجات السوق.

من جهته، قدم وكيل الوزارة للسياسات العمالية الدكتور أحمد الزهراني في اللقاء، عرضاً مفصلاً حول مبادرات الوزارة الهادفة إلى دعم قطاعات الأعمال لرفع معدلات التوطين، كما استعرض حزم المبادرات وخطة الاطلاق المقررة لها.



مجلس الوزراء يقر صرف كلفة استهلاك المياه شهرياً لمستفيدي

الضمان»

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 9 محرم 1440 هـ - 19 سبتمبر 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4603592>

قرر مجلس الوزراء بعد الاطلاع على ما رفعه وزير المالية، وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (15 - 63 / 39 د) وتاريخ 2 / 12 / 1439 هـ، أن تتحمل الدولة الغرامة المستحقة على صاحب العمل إذا ثبت أن تأخر تجديد إقامة العامل كان بسبب تأخر الدولة في صرف مستحقات صاحب العمل، وكان العامل يعمل في المشروع نفسه الذي تأخر صرف مستحقاته، وتفويض وزير المالية باستكمال ما يلزم في شأن ذلك.

كما، قرر المجلس خلال جلسته في جدة أمس (الثلاثاء) برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، بعد الاطلاع على ما رفعه وزير العمل والتنمية الاجتماعية، وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (14 - 61 / 39 د) وتاريخ 17 / 11 / 1439هـ، الموافقة على أن يُصرف لمستفيدي الضمان الاجتماعي كلفة الاستهلاك الرشيد للمياه، ويكون الصرف شهرياً وبحسب الإجراء المتبع لصرف دعم فواتير الكهرباء. وفي مستهل الجلسة، أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على نتائج اجتماعه مع الرئيس الارتيري أسباس أفورقي، ورئيس وزراء أثيوبيا الدكتور أبي أحمد علي، لتوقيع اتفاق جدة للسلام بين أثيوبيا وأرتيريا. وأعرب عن تهنئته للبلدين على هذا الإنجاز، وتمنياته أن يكون في توقيع الاتفاق أساس قوي لتوثيق عرى التعاون والصداقة بينهما، ما يحقق الأمن والاستقرار لهما وينعكس إيجاباً على أمن واستقرار المنطقة. كما هنا دولتي جيبوتي وأريتريا على اللقاء التاريخي بينهما في مدينة جدة الذي جاء استجابة لدعوته، متمنياً للدولتين المزيد من الأمن والازدهار والاستقرار. ثم أطلع الملك سلمان بن عبدالعزيز، المجلس على نتائج محادثاته مع الرئيس الجيبوتي إسماعيل عمر جيله، ومضمون الرسالة الخطية التي تسلمها من رئيس جامبيا آداما بارو، واستقباله الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس. وأوضح وزير الإعلام الدكتور عواد بن صالح العواد، في بيان عقب الجلسة - بحسب وكالة الأنباء السعودية - أن مجلس الوزراء ناقش بعد ذلك عدداً من التقارير عن تطور الأوضاع في المنطقة والعالم، ورحب بتوقيع اتفاق جدة للسلام بين إريتريا وأثيوبيا برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وحضور ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، و الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، ووزير الخارجية والتعاون الدولي بدولة الإمارات الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان. وأكد المجلس أن توقيع الاتفاق الذي تم بعد جهود حثيثة ودؤوبة قام بها خادم الحرمين الشريفين، وولي العهد منذ أشهر عدة جاء انطلاقاً من العلاقات الراسخة بين المملكة والبلدين، وحرصاً من المملكة العربية السعودية على إنهاء النزاع الذي دام أكثر من 20 عاماً، ليسود بمشيئة الله تعالى السلام والاستقرار بينهما، وثنم الجهود والدور الريادي الذي قام به قادة البلدين لإعادة العلاقات بينهما لإرساء مرحلة جديدة ستشهد تطوراً كبيراً في العلاقات ومزيداً من التعاون في مختلف المجالات.

ورفع المجلس التهنئة لخادم الحرمين الشريفين، وولي العهد على نجاح هذه الجهود التي أثمرت عن توقيع اتفاق جدة للسلام بين أثيوبيا وأريتريا، وعقد اللقاء التاريخي بين دولتي جيبوتي وأريتريا بعد 10 أعوام من القطيعة لفتح صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين، مما يجسد حرص المملكة واهتمامها بتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. وبين أن مجلس الوزراء نوه بالقرارات الصادرة عن اجتماع الدورة العادية الـ150 لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية التي اختتمت بالقاهرة، وبالبيان الصادر عن اللجنة الوزارية العربية الرباعية المعنية بمتابعة تطورات الأزمة مع إيران، وسبل التصدي لتدخلاتها في الشؤون الداخلية للدول العربية التي انعقدت على هامش اجتماعات الدورة الـ150 لمجلس جامعة الدول العربية.

التنويه بجهود المملكة في مكافحة الإرهاب

شدد المجلس في هذا السياق على أن الإرهاب الذي تمارسه إيران من خلال تدخلاتها السافرة في الشؤون العربية ودعمها للمليشيات الإرهابية يعد من أبشع مظاهر الإرهاب الذي يحتاج إلى التكاتف والتعاون لمواجهته وردع أدواته، مجدداً التأكيد على أن المملكة التي بذلت جهوداً في مكافحة الإرهاب لم تتردد في تقديم أنواع الدعم كافة بالتعاون مع المجتمع الدولي للقضاء على هذه الآفة الخبيثة. وأعرب مجلس الوزراء عن إدانة المملكة واستنكارها الشديدين للتفجيرات الانتحارية التي وقعت شمال تكريت بالعراق، وفي العاصمة الصومالية مقديشو، وإقليم نكهرار شرق أفغانستان، وقدم العزاء والمواساة لذوي الضحايا ولحكومات وشعوب العراق والصومال وأفغانستان والتمنيات بالشفاء العاجل للمصابين، مجدداً التأكيد على موقف المملكة الثابت والرافض لجميع أنواع العنف والإرهاب والتطرف.

التعاون مع موريتانيا والعراق وكوريا

أفاد الدكتور عواد بن صالح العواد أن مجلس الوزراء اطلع على الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسته، ومن بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، وانتهى المجلس إلى ما يأتي: بعد الاطلاع على ما رفعه وزير الصحة، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (183 / 46) وتاريخ 18 / 10 / 1439هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تفاهم بين وزارة الصحة في المملكة العربية السعودية، ووزارة الصحة في موريتانيا للتعاون في المجال الصحي، وأعد مرسوم ملكي بذلك. وبعد الاطلاع على ما رفعه وزير المالية، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (186 / 47) وتاريخ 19 / 10 / 1439هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة التفاهم في مجال التعاون الجمركي بين وزارة المالية في المملكة العربية السعودية، ووزارة المالية في العراق، وأعد مرسوم ملكي بذلك. ووافق مجلس الوزراء على تفويض وزير النقل رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للطيران المدني - أو من ينوبه - بالتباحث مع الجانب الكوري في شأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال المطارات بين الهيئة العامة للطيران المدني في

المملكة العربية السعودية، ووزارة الأراضي والبنية التحتية والنقل في كوريا، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

تعيين أعضاء «الهيئة العامة للعقار»

وافق مجلس الوزراء على تعيين كل من: حمد بن علي الشويعر، وإحسان بن عباس بافقيه، وسعيد بن محمد الغامدي، أعضاء من القطاع الخاص ذي العلاقة بنشاط الهيئة العامة للعقار في مجلس إدارة الهيئة لمدة ثلاث سنوات. وبعد الاطلاع على ما رفعه وزير الخدمة المدنية، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (193 / 48) وتاريخ 20 / 10 / 1439 هـ، وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (27 - 25 / 39 / د) وتاريخ 21 / 5 / 1439 هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على منح الوزير المختص صلاحية تمديد خدمة الطبيب الاستشاري بعد بلوغه السن المنصوص عليها في المادة (الخامسة عشرة) من نظام التقاعد المدني الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / 41) وتاريخ 29 / 7 / 1393 هـ حتى سن السبعين عاماً، وذلك وفقاً للشروط الواردة في القرار، أعد مرسوم ملكي بذلك.

تعديلات على نظام المحاسبين القانونيين

بعد الاطلاع على ما رفعه رئيس ديوان المظالم، في شأن تعديل بعض النصوص النظامية المقررة للاختصاصات المنقولة من محاكم ديوان المظالم في نظر بعض الدعاوى الجزائية والتجارية والمدنية إلى محاكم القضاء العام، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (169 / 43) وتاريخ 11 / 10 / 1439 هـ، قرر مجلس الوزراء إضافة حكم إلى عجز البند (ثانياً) من المرسوم الملكي رقم (م / 18) وتاريخ 23 / 2 / 1436 هـ، وإجراء تعديلات على نظام المحاسبين القانونيين، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / 12) وتاريخ 13 / 5 / 1412 هـ، وتعديل المادتين (الثالثة عشرة) و(السابعة والعشرين) من نظام مكافحة الغش التجاري، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / 19) وتاريخ 23 / 4 / 1429 هـ، وذلك وفقاً للتفصيل الوارد في القرار، وأعد مرسوم ملكي بذلك.

كما طلع مجلس الوزراء على عدد من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، من بينها التقارير السنوية لكل من: وزارة البيئة والمياه والزراعة، والمؤسسة العامة للخطوط الحديدية، ودارة الملك عبدالعزيز، والرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني عن أعوام مالية سابقة، وقد أحاط المجلس علماً بما جاء فيها ووجه حيالها بما رآه.

ترقيات للمرتبتين الـ15 و الـ14

وافق مجلس الوزراء على ترقيات للمرتبتين الـ15 و الـ14، وذلك على النحو الآتي: ترقية حسين بن شويش بن حسين الشويش إلى وظيفة مستشار اقتصادي بالمرتبة الـ15 بوزارة المالية. ترقية عبدالله بن صالح بن عبدالرحمن العريفي إلى وظيفة مستشار إداري بالمرتبة الـ15 بوزارة المالية. ترقية علي بن عبدالله بن سعد الحمدا إلى وظيفة مستشار اقتصادي بالمرتبة الـ15 بوزارة المالية. ترقية عبدالرحمن بن راشد بن محمد الحمد إلى وظيفة مستشار تخطيط بالمرتبة الـ15 بوزارة الاقتصاد والتخطيط. ترقية المهندس فهد بن عبدالله بن عبدالعزيز النويصر إلى وظيفة مستشار مشاريع بالمرتبة الـ15 بالصندوق السعودي للتنمية. ترقية عبدالله بن محمد بن مهنا المهنا إلى وظيفة مستشار إداري بالمرتبة الـ14 بالأمن العام. ترقية عبدالله بن إبراهيم بن حسين القصيبي إلى وظيفة المدير العام لمراقبة الإيرادات بالمرتبة الـ14 بوزارة المالية. ترقية محمد بن عبدالكريم بن محمد عبدالكريم إلى وظيفة مستشار مالي بالمرتبة الـ14 بوزارة المالية. ترقية سعد بن عبدالرحمن بن عبدالعزيز المقبل إلى وظيفة المدير العام لمطابع الحكومة بالمرتبة الـ14 بوزارة المالية، وترقية عبدالرحمن بن عبدالله بن فضل الدغس إلى وظيفة رئيس قطاع بالمرتبة الـ14 بوزارة المالية.

فارق الحياة بعد اجتازه داخل حافلة المدرسة

«التعليم» تحدد 8 إجراءات وتدابير «عاجلة» لمنع تكرار حادثة

• طفل سيهات»

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 9 محرم 1440 هـ - 19 سبتمبر 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4603520>

حددت وزارة التعليم اليوم (الثلاثاء)، ثمانية إجراءات وصفقتها بـ«العاجلة»، لمنع تكرار حوادث وفاة الطلبة داخل الحافلات المدرسية، بعد يومين من حادثة وفاة الطالب عبدالعزيز المسلم داخل حافلة أقلته إلى مدرسته في مدينة سيهات (محافظة القطيف)، إذ فارق الحياة بعدما غفى داخل الحافلة ولم ينته سائقها إلى وجوده، وأغلق عليه الباب. ووجه وزير التعليم الدكتور أحمد العيسى باتخاذ إجراءات وتدابير لرفع مستوى العناية في سلامة الطلاب والطالبات، وكذلك منسوبي ومنسوبات المدارس. وتضمنت الإجراءات والتدابير العاجلة لرفع مستوى العناية في سلامة الطلاب والطالبات وكذلك منسوبي ومنسوبات المدارس «التأكيد على المدارس بضرورة إبلاغ ولي الأمر بتغيب ابنه أو ابنته عن المدرسة خلال نصف الساعة الأولى من بدء اليوم الدراسي. فيما تقع ضمن مسؤولية إدارة المدرسة متابعة حركة السيارات أمام بوابة المدرسة وتكليف منسق الأمن والسلامة مراقبة الحال العامة لحركة السير أمام بوابة المدرسة وتسجيل تقرير يومي بذلك.»

وتقوم الإدارة العامة للأمن والسلامة المدرسية بإعداد برنامج تدريبي لمدة ساعة، وتنظيم دورة تدريبية للطلاب في كل فصل دراسي لتوعيتهم في المخاطر التي قد يواجهونها داخل المدرسة أو خارجها، فيما يتم إعداد قاعدة بيانات في المدرسة لتحديد وسيلة النقل التي يصل بها كل طالب أو طالبة إلى المدرسة، على أن تشمل أرقام التواصل المباشرة مع ولي الأمر والسائق ورقم لحالات الطوارئ واعتماد البيانات من ولي الأمر.

وأكدت الإجراءات على شركة «تطوير للنقل التعليمي» باستمرار تطوير نظام السلامة في حافلاتها ولدى المتعهدين الذين تشرف عليهم، والتنسيق مع هيئة النقل العام للتسريع بإصدار الترتيبات التنظيمية للنقل التعليمي، والترتيب لعقد ورشة عمل تشارك فيها وزارتي النقل والشؤون البلدية والقروية، والإدارتين العامتين للمرور والدفاع المدني، لمناقشة سبل تطوير وسائل النقل وحركة المرور أمام المدارس، للخروج بحلول وبدائل تسهم في رفع مستوى السلامة. وكذلك أن تنظم الإدارة العامة للإعلام والاتصال في الوزارة حملة إعلامية توعوية تستهدف منظومة الأمن والسلامة، وتكون موجهة إلى أولياء الأمور والطلاب والطالبات ومنسوبي ومنسوبات المدارس وأفراد المجتمع كافة.

وقالت الوزارة في بيان إن «الوزارة تلقت بكل أسى نبأ وفاة الطالب عبدالعزيز المسلم (رحمه الله)، نتيجة إهمال سائق الحافلة الخاصة التي تنقله إلى المدرسة، إذ أغلق الحافلة في الوقت الذي كان الطفل نائماً داخلها»، وقدمت الوزارة أحر التعازي لذوي الطالب المتوفى، سائلة الله «أن يلهم ذوي الصبر والسلوان»، مؤكدة أن «التحقيق ما يزال جارياً لتحديد مسؤولية الأطراف ذات العلاقة، واتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الشأن.»

وأشار البيان إلى عقد اجتماع في الوزارة اليوم، برئاسة وزير التعليم وبحضور نائبه والمسؤولين عن الشؤون المدرسية والأمن والسلامة وشركة «تطوير للنقل التعليمي» والإعلام والاتصال، للنظر في الإجراءات التي يمكن تطبيقها في الميدان لتوفير مزيد من الاحتياطات لضمان السلامة في المدارس من الأخطار كافة.

وشددت «التعليم» على المسؤولية المباشرة للموظفين في المدارس، سواء القادة التربويين أو المعلمون أو الموظفون الإداريون، في «توفير أقصى درجات الأمن والسلامة داخل المدرسة، وكذلك المسؤولية المشتركة للجهات الحكومية المعنية المتمثلة في النقل، والمرور، والدفاع المدني، للقيام بدورها تجاه توفير أقصى درجات الأمن والسلامة خارج أسوار المدرسة.»

وأكدت على المسؤولية المناطة في أولياء الأمور تجاه أبنائهم، مشيرة إلى أن وصول الطالب أو الطالبة إلى المدرسة «مسؤولية الأسرة التي تتمثل في اختيار الوسائل الأكثر أمناً لنقل أبنائهم، ومتابعة شؤونهم أثناء تنقلاتهم من المنزل إلى المدرسة وكذلك عودتهم، والتعاون مع المدرسة في كل ما يرتبط بسلامة أبنائهم داخل المدرسة وخارجها.»

وشدد وزير التعليم على أن تتولى قطاعات الوزارة تنفيذ الإجراءات «بكل مسؤولية وحزم»، ومتابعة تنفيذها في الميدان التعليمي كل بحسب اختصاصه، وتقديم تقرير عاجل خلال أسبوعين حول ما يتم حيالها.



«إيجار» يتعامل مع صكوك ملكية العقارات القديمة والإلكترونية

خطوات لتوثيق العقد الموحد»

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 9 محرم 1439 هـ - 19 سبتمبر 2018م

<https://www.al-madina.com/article/589840>

داود الكثيري - جدة

نفى مصدر مسؤول في وزارة الإسكان اقتصار نظام «إيجار» على تأجير العقارات المملوكة بصكوك إلكترونية فقط، وقال: إن البرنامج يتعامل مع جميع أنواع صكوك ملكية العقارات بما فيها الصكوك القديمة الصادرة من المحاكم وكتابات العدل قبل دخول الصكوك الإلكترونية الجديدة. ويتيح برنامج إيجار الذي أطلقتها وزارة الإسكان إمكانية إبرام عقود طويلة المدى، مما يحفظ حق المستأجر في رفض أي زيادات خلال مدة العقد الساري.

وبين الموقع الإلكتروني لبرنامج (إيجار) أنه يشمل على تنظيمات ستسهم بشكل غير مباشر في إيجاد التوازن في الأسعار والشفافية في إعلان مؤشر الوحدات السكنية لجميع الأحياء، مع توضيح مواصفات تلك الوحدات، الأمر الذي سيسهم في إيجاد سوق تنافسي بين مطوري العقارات، وتشير الإحصاءات الصادرة من (الإسكان)، أن عدد الوسطاء العقاريين المسجلين في البرنامج بلغ 8500 وسيط، يتولون مهمة التحقق من سندات ملكية المؤجر للعقار والوحدات العقارية، فيما يبلغ عدد المسجلين يومياً في الشبكة حوالي 500 مشترك يومياً.

من ناحيته أوضح الدكتور عبدالله البلوي رئيس طائفة العقار سابقاً بالغرفة التجارية بجدة لـ«المدينة»: أن برنامج (إيجار)، يحمي كل الأطراف ذات العلاقة بالإيجار سواء الملاك أو المكاتب العقارية أو المستأجرين، ولكن الإشكالية في آلية تطبيقه، لافتاً إلى تعقيد نظامه وأن كثيراً من المكاتب والشركات العقارية تواجه صعوبات في التسجيل، واستيفاء الشروط والمتطلبات.

وأضاف: «من الوعود التي أطلقها القائمون على البرنامج أنه سيتم إيقاف خدمات المستأجرين المماطلين في السداد، وغيرها من الوعود، ولكن في الحقيقة خلاف ذلك، حيث توجد إشكالية كبيرة في آلية تطبيقه.»

وتساءل البلوي في إشارة إلى ضبابية البرنامج - عن فائدة البرنامج، هل هو يحمي المستأجر، ويحمي المالك أيضاً، وهل ذلك فعلياً، أو فقط مجرد أنهم أصدروا نظاماً بلا تطبيق.

وطرح البلوي في حديثه لـ«المدينة» استفسارات كثيرة حول البرنامج، مؤكداً أن كثيراً من العقاريين لا يملكون المعلومة الصحيحة عن البرنامج، لافتاً إلى أن (إيجار) لم يستطع حتى الآن حل مشكلة تواجه كثيراً من الملاك والمكاتب العقارية والمتمثلة في مماطلة المستأجرين عن السداد، وقال: «فرضا أن مستأجراً استأجر عن طريق مكتب عقاري نظامي ومرخص، وكان العقد بينهما (العقد الموحد)، ولم يلتزم المستأجر بالسداد، فإن مالك العقار لا يستطيع إخراجه، لأنه لا يوجد حالياً قانون واضح في هذا الشأن»، مؤكداً أنه متى ما وجدت المكاتب العقارية أن البرنامج حماية لها وفي صالحها، ستسجل فوراً فيه.

«العدل»: 15321 خدمة توثيقية منزلية للمسنين والمرضى

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 9 محرم 1440 هـ - 19 سبتمبر 2018م

<https://www.okaz.com.sa/article/1672601>

«عكاظ» (الرياض @okaz_online)

قدمت وزارة العدل ممثلة في وحدة كتابات العدل المتنقلة، 15321 خدمة توثيقية لخدمة المستفيدين من كبار السن «70 سنة أو أكثر» في أماكنهم، تنوعت ما بين إصدار اللوكالات وإفراغات، وذلك منذ إطلاقها منتصف عام 1437 هـ حتى نهاية عام 1439. وبينت الوزارة أن كتابات العدل المتنقلة هي خدمة مجانية تقدمها للمستفيدين غير القادرين على الحضور إلى مقرات كتابات العدل من كبار السن، والمرضى وذوي الإعاقات ونزلاء المستشفيات ودور الرعاية والملاحظة، إذ يأتي كاتب العدل ليقدم الخدمة في موقع المستفيد بحسب المواعيد المتوافرة، وتتم الخدمة بشكل فوري دون الحاجة إلى مراجعة كتابة العدل. وأضافت أنه يمكن الاستفادة من مبادرة كتابات العدل المتنقلة من خلال 3 نوافذ ميسرة: تطبيق «كتابات العدل المتنقلة» على أجهزة الهواتف الذكية، والهاتف الموحد 920025888، والبريد الإلكتروني MNPMOJ.GOV.SA، ومن ثم يحضر كاتب العدل لمكان طالب الخدمة وإصدارها بشكل فوري، مراعاةً لظروف بعض الفئات المجتمعية وعدم قدرتهم على الحضور لكتابات العدل للانتفاع من الخدمات العدلية. يذكر أن وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، وجه بالتوسع في خدمة كتابات العدل المتنقلة لخدمة المستفيدين، بعد أن بدأت بالرياض، لتنتقل بعد ذلك إلى 8 مدن جديدة هي مكة المكرمة، المدينة المنورة، جدة، الدمام، الخبر، الظهران، بريدة، وعنيزة.

مصدر شوري لـ «عكاظ»: حسم رسوم تحويلات الأجانب

بالتصويت

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 9 محرم 1440 هـ - 19 سبتمبر 2018م

<https://www.okaz.com.sa/article/1672618>

فاطمة آل دبب (الرياض @fatimah_a_d)

رجح مصدر رسمي في مجلس الشورى أن يصوت المجلس على مقترح فرض رسوم على تحويلات الأجانب خلال ثالث جلسة قادمة لمجلس الشورى. وأكد في تصريح إلى «عكاظ» أن لجنة الشؤون المالية في المجلس ستعرض وجهة نظرها التي سبق أن قدمتها ورأت فيها ملاءمة التوصية، وبالفعل وافق المجلس عليها، مشيراً إلى أن التوصية سبق أن نوقشت، ووجدت معارضة من قبل ممثلي وزارة المالية وبعض أعضاء مجلس الشورى. وقال إن جلسة التصويت ستشهد حضور كامل الأعضاء، وتكون الموافقة بالأغلبية، لافتاً إلى أن الأمر يعود إلى مجلس الشورى وهو سيد قراره. وذكرت مصادر لـ «عكاظ» أنه في حال موافقة المجلس على التوصية وفقاً لنتيجة التصويت، سترفع إلى المقام السامي لينظر فيها ويقدر المصلحة العامة، ويرى ما هو مناسب حيالها.

وكان عضو مجلس الشورى عضو اللجنة المالية بالمجلس الدكتور محمد آل عباس، أكد لـ«عكاظ» أن «الشورى» ماضٍ في مناقشة مقترح مشروع نظام رسوم التحويلات النقدية للعاملين الأجانب المقدم من العضو السابق الدكتور حسام العنقري، لافتاً إلى أن ما يناقشه المجلس يعد من اختصاصه وطبيعته عمله وهو جهاز مستقل، وما صدر عن وزارة المالية بالنفي عن فرض رسوم على التحويلات المالية للأجانب لا شأن للمجلس به، وأن أمانة المجلس إذا ما سحبت المقترح من جدول أعمال المجلس فهذا شأن المجلس، ولكن المجلس سيناقش المقترح حسب ما هو موجود في جدول أعماله.

يذكر أن مشروع النظام المقترح المكون من 12 مادة، الذي تم سحبه من قبل المجلس بعد طرحه للنقاش، بتاريخ 2017/1/25، يقضي بفرض رسوم على تحويلات الوافدين في السعودية، بنسبة 6% من قيمة التحويل، وذلك خلال السنة الأولى من عمل أي أجنبي، على أن تقل سنوياً لتصل إلى 2% عند السنة الخامسة وما بعدها.

ويحتاج تمرير مشروع النظام إلى أغلبية لا تقل عن 76 صوتاً.

ويستهدف النظام المقترح تشجيع العاملين الأجانب لإنفاق مدخراتهم النقدية أو استثمارها داخل المملكة، وتطوير مستوى المزايا والخدمات التي تقدمها الدولة للعاملين الأجانب المقيمين في المملكة ومرافقيهم والحد من قيام العاملين الأجانب بممارسة أعمال إضافية والحصول على دخل بشكل غير نظامي.

أما دواعي تقديم المقترح، حسب تقرير اللجنة المالية، فهي كما أوردها العنقري للاستفادة من الفرصة الاقتصادية الضائعة التي تكمن في السبيلة النقدية التي يتم تحويلها بواسطة العاملين الأجانب بشكل متنامٍ ومستمر، إذ ارتفعت التحويلات النقدية للعاملين الأجانب المقيمين في المملكة من 57 ملياراً عام 1426 لتصل لنحو 135 مليار ريال عام 1435، وتمثل قيم هذه التحويلات أحد أهم بنود مدفوعات الحساب الجاري في ميزان مدفوعات المملكة. ويعتمد هذا المقترح على مقتضى أحكام النظام الأساسي للحكم، وتحديد المادة 20 التي نصت على ألا تفرض الضرائب والرسوم إلا عند الحاجة، وعلى أساس من العدل، ولا يجوز فرضها، أو تعديلها، أو إلغاؤها، أو الإعفاء منها إلا بموجب النظام.

مشروع نظام رسوم تحويلات الأجانب

قدمه عضو الشورى السابق الدكتور حسام العنقري

يهدف لتشجيع الأجانب لإنفاق مدخراتهم أو استثمارها بالمملكة

يقضي بفرض رسوم بنسبة 6% من قيمة التحويل

الرسوم تتناقص سنوياً لتصل إلى 2% عند السنة الخامسة

«الإسكان»: 39 % من السعوديين دون 35 عاماً يمتلكون منازل

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 9 محرم 1440 هـ - 19 سبتمبر 2018م

<https://www.okaz.com.sa/article/1672553>

عبدالرحمن المصباحي (جدة @sobhe90) كشف تقرير أصدرته وزارة الإسكان أخيراً -اطلعت «عكاظ» عليه- أن نسبة تملك المساكن للفئة العمرية التي تراوح بين 15- 34 عاماً بلغت 39.4% بنهاية شهر مايو الماضي. ووفقاً للتقرير، فإن أكثر من نصف عدد السكان ممن راوحت أعمارهم ما بين 35-44 عاماً استطاعوا تملك المساكن، بنسبة وصلت إلى 50.1%. وبين أن الفئات العمرية التي تتجاوز أعمارها 45 عاماً بلغ نسبة تملكها للمساكن 59.9% في السعودية، وأن الفئة العمرية التي تراوح أعمارها بين 45-54 عاماً بلغ معدل ملكيتها للمساكن 65.9%. وفيما يخص الفئة العمرية التي تراوح أعمارها بين 55-64 عاماً بلغت نسبة تملكها للمساكن 81.9%، أما الفئات العمرية التي يزيد عمرها على 65 عاماً، فقد بلغ معدل تملكها للمساكن 87.3%. وأكد التقرير، أن وكالة الشؤون الفنية بالوزارة أصدرت «دراسة تأثير تغير أسعار البناء على المشاريع السكنية» للفترة ما بين 2016 - 2018 عبر الرصد المستمر للتغيرات الخاصة بسوق قطاع التشييد والبناء، وتحديد تأثير ونسب التغيرات الزمنية لكل عنصر في عناصر تكاليف المشاريع السكنية. وعكست الدراسة التغير التفصيلي لتكاليف المشاريع السكنية، خصوصاً في قطاعات التشييد والبناء، التي أظهرت انخفاض كلفة المشاريع السكنية في العام الماضي 2017 بنسبة 15% مقارنة بعام 2016، فيما ارتفعت بنسبة 17% خلال العام الحالي 2018 مقارنة بالعام الماضي.



جامعة القصيم: يُسمح للطالبة بالخروج عند انتهاء جدولها اليومي

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 9 محرم 1440 هـ - 19 سبتمبر 2018م

http://alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=347994&CategoryID=5

بريدة: الوطن 2018-09-18 10:37 PM

أوضحت وكالة جامعة القصيم لشؤون الطالبات، الدكتورة نوال الثويني، أن خروج الطالبات مرتبط بالجدول الدراسي الخاص بكل طالبة، وحال انتهت محاضراتها يحق لها الخروج في أي وقت، ولا يوجد وقت محدد للخروج. وأكدت حرص الجامعة على خدمة الطالبات، ومنحهن حقوقهن، وتوفير الأجواء المناسبة لبيئة تعليمية أكاديمية مناسبة. وأضافت الثويني، بأن القصيم تتميز بتفوق طالباتها، وذلك بفضل ما تبذله حكومة خادم الحرمين الشريفين، من دعم للمجال التعليمي، تحقيقاً لرؤيتها الطموحة.

اجتماع عربي يناقش خطة استراتيجية عن صحة الأمهات والأطفال

المصدر: جريدة الحياة الخميس 10 محرم 1440 هـ - 20 سبتمبر 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4603792>

القاهرة - «الحياة» | منذ 4 ساعات في 20 سبتمبر 2018 - آخر تحديث في 20 سبتمبر 2018 / 01:30
بدأت أمس بمقر الأمانة العامة للجامعة العربية، أعمال اجتماع فريق العمل المصغر للجنة المعنية بوضع الخطة الاستراتيجية العربية متعددة القطاعات حول صحة الأمهات والأطفال والمراهقات (2018-2030)، بحضور مدير إدارة الصحة والمساعدات الإنسانية بالجامعة العربية مسؤول الأمانة الفنية لمجلس وزراء الصحة العرب المستشار سعيد الحاضي، ومشاركة ممثلي الدول العربية.
ويناقش الاجتماع على مدى يومين الإطار العام لمسودة الخطة الاستراتيجية العربية متعددة القطاعات حول صحة الأمهات والأطفال والمراهقات (2018-2030)، التي أعدها المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان. كما يبحث الاجتماع النتائج والمؤشرات لمسودة الخطة الاستراتيجية العربية متعددة القطاعات حول صحة الأمهات والأطفال والمراهقات.

«الإسكان»: نسبة تملك السعوديين من فئة الشباب أعلى من نظرائهم في أميركا

المصدر: جريدة الحياة الخميس 10 محرم 1440 هـ - 20 سبتمبر 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4603782>

الرياض - «الحياة» | منذ 4 ساعات في 20 سبتمبر 2018 - آخر تحديث في 20 سبتمبر 2018 / 00:58
كشفت دراسة أجرتها وزارة الإسكان عن أن توزيع معدل ملكية المساكن بحسب الفئة العمرية في المملكة مشابه إلى حد كبير مع الولايات المتحدة الأميركية، وأظهرت أن نحو 40 في المئة من الشباب السعودي ممن أعمارهم بين 15 إلى أقل من 35 عاماً يمتلكون مساكن، وهي نسبة عالية مقارنة بنظرائهم في الولايات المتحدة الأميركية التي تقارب 35 في المئة. وكانت وزارة الإسكان أصدرت العدد الثالث عشر من نشرتها الدورية، التي تُعنى بأثر المستجدات المتعلقة بسوق الإسكان في المملكة، وتوفر للمختصين والمهتمين بالقطاع مجموعة من البيانات والمعلومات والأخبار الرقمية والاقتصادية والتنظيمية ذات العلاقة بقطاع الإسكان، وتضمن الإصدار الحديث من النشرة دراسة تتعلق بمعدل ملكية المساكن بحسب الفئة العمرية دراسة مقارنة معيارية بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأميركية. وعن نسب التملك، قسّمت النشرة المواطنين إلى خمس فئات، أعمار الفئة الأولى (من 15 إلى 34 سنة) ويشكلون 36,7 في المئة من المواطنين، إذ بلغت نسبة تملكهم (39,4%)، وهي نسبة مرتفعة إذا قورنت مع الولايات المتحدة الأميركية، التي تبلغ فيها نسبة التملك للفئة العمرية ذاتها 35,6%. أما الفئة العمرية (35 إلى 44 سنة) الذين يشكلون 13,8% من نسبة سكان المملكة، فتبلغ نسبة تملكهم المساكن 50,1%، وهي مقارنة لما هي عليه بالولايات المتحدة 59,3%، فيما تشكل

الفئة العمرية من (45 إلى 54 سنة) 9.4% من السكان، وتبلغ نسبة تملكهم 65.9%، وهي مقارنة لما هي عليه بأميركا 69.1%.

وعن رابع الفئات (55 إلى 64 سنة) الذين يشكلون 5.6% من السكان، فتبلغ نسبة تملكهم 81.9%، أعلى مما هي عليه في الولايات المتحدة (75%)، وأخيراً الفئة العمرية التي تفوق أعمارها 65 عاماً، التي تشكل 4.2% من السكان، فنسبة تملكها تصل إلى 87.3% مقابل 78.9% في أميركا.

وتبلغ نسبة التملك لمختلف الفئات العمرية الخمس بالسعودية 59.9% مقابل 63.7% بالولايات المتحدة، وذلك وفقاً لمكتب الإحصاء الإسكاني في الولايات المتحدة الأميركية كانون الثاني (يناير) 2018.

وتطرقت النشرة إلى أسعار المواد الإنشائية، إذ شهد مؤشر متوسط أسعار 37 مادة إنشائية ذات العلاقة بتشييد وبناء وتحسين المساكن انخفاضاً طفيفاً مقارنة بأذار (مارس) 2018 بلغت 0.6%، كذلك سجل مؤشر متوسط أسعار سبعة أصناف من حديد التسليح الوطني انخفاضاً في نهاية نيسان (أبريل) 2018 بنسبة 1% مقارنة بالشهر السابق من الدراسة، كما شهد مؤشر متوسط أسعار المتر المكعب لأربعة أصناف من الخرسان الجاهزة انخفاضاً بنسبة 0.8% مقارنة بشهر مارس 2018.

وكانت وكالة الشؤون الفنية بوزارة الإسكان أصدرت دراسة تأثير تغير أسعار البناء على المشاريع السكنية للفترة بين عامي 2016 و2018، وذلك من خلال الرصد المستمر للتغيرات الخاصة بسوق قطاع التشييد والبناء وتحديد نسب تأثير ونسبة التغيرات الزمنية لكل عنصر من عناصر تكاليف المشاريع السكنية، وخلصت الدراسة إلى انخفاض بنسبة 15% في كلفة المشاريع السكنية بالمقارنة بين عامي 2016 و2018، وزيادة بنسبة 17% في كلفة المشاريع السكنية مقارنة بين عام 2017 و2018.

كما أظهرت بيانات الهيئة العامة للإحصاء انخفاضاً طفيفاً لتكاليف السكن وتوابعه خلال شهر أبريل 2018 مقارنة بشهر مارس من العام ذاته بنسبة 0.8%، كما سجل مؤشر أداء الصناديق العقارية المتداولة المدرجة في السوق المالية الرئيسية تراجعاً.

يذكر أن نشرة الإسكان تعتمد في مصادرها على بيانات وزارة الإسكان إضافة إلى المصادر الرسمية من الجهات الحكومية الأخرى والقطاعات الخاصة ذات العلاقة.



134 ألف طبيب سعودي مقابل 68 ألف مقيم

«الصحة» تعين 8419 طبيباً العام الماضي.. والسعودية تتجاوز 66%

المصدر: جريدة الحياة الخميس 10 محرم 1440 هـ - 20 سبتمبر 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4603687>

لدمام - رحمة ذياب | منذ 11 ساعة في 19 سبتمبر 2018 - آخر تحديث في 19 سبتمبر 2018 / 19:22

ارتفع عدد الأطباء المعيّنين العام الماضي، إلى 8419 طبيباً، فيما بلغ عددهم في العام الذي سبقه 4344 طبيباً. وكشفت وزارة الصحة عن تراجع أعداد الأطباء المقيمين والتمريض المعيّنين العام الماضي، وتم توظيف 5712 من الكوادر المؤهلة في مختلف التخصصات على وظائف التشغيل الذاتي في العام نفسه، بعد زيادة برامج التشغيل الذاتي من 147 إلى 170 برنامجاً.

فيما تسعى الوزارة لإنشاء موقع توظيف موحد للسعوديين وغيرهم لتمكين المرشحين من التقديم في أي مكان، ويكون الموضع بمثابة بنك معلومات يمكن الرجوع إليه.

وانخفض عدد الأطباء المتعاقدين وفقاً لإحصاءات الوزارة في عام 2017، من 4597 إلى 4075 طبيباً، أما الفئات الفنية الطبية الأخرى فشهدت انخفاضاً ملموساً، إذ كان عدد العاملين 7960 فنياً وممرضاً وانخفض إلى 4344 فنياً العام الماضي، مقارنة مع العام الذي قبله.

وتبلغ نسبة سعادة القوى العاملة الصحية في وزارة الصحة على الخدمة المدنية والتشغيل الذاتي وفقاً لأحداث تقرير صادر من الوزارة، 66.35 في المئة، أما القوى الإدارية العاملة فبلغت 99.8 في المئة، وبلغ إجمالي الأطباء السعوديين 134.529 طبيباً، وغير السعوديين 68.221 طبيباً، فيما تدنت نسبة القوى العاملة الإدارية لغير السعوديين بواقع 67 موظفاً، أما السعوديين فكانوا 53.787 موظفاً.

وحول التغييرات التي شهدتها قطاع الرعاية الصحية الأولية، ذكرت الوزارة أنه في العام الماضي عدد المراكز الصحية الأولية وصل إلى 2393 مركز رعاية صحية أولية، أما في العام الذي قبله فكانت 2381 مركزاً، بزيادة 12 مركزاً، فيما زاد متوسط زيارات الفرد لمراكز الرعاية الصحية الأولية من 2.36 زيارة في عام 2016 إلى 2.69 في 2017، بزيادة 14 في المئة.

وفي مجال الصحة النفسية في المستشفيات العامة والمدن الطبية، عملت الوزارة على تطبيق خطة تنظيمية لتسهيل الحصول على الخدمات بعد أن لوحظ أن هناك «تكديساً للمرضى النفسيين المزمنين في الطائف، إذ عملت على تقليل ذلك بنسبة بلغت 78 في المئة»، مبيّنة أنها قامت بدمج الخدمات الصحية النفسية في المستشفيات والمدن الطبية، فيما تم تنفيذ برامج ودورات تتضمن التأكد من توحيد إجراءات الممارسة الكلينيكية ومهارات إدارة مشاريع تحسين الأداء في الصحة النفسية والاجتماعية والإدمان، وتنمية مهارات التدقيق الداخلي في مجال الصحة النفسية والاجتماعية، إضافة إلى التخطيط لمشاريع العلاج بالعمل والتأهيل للمرضى المزمنين.»

وكشفت الوزارة عن التطورات في مجال مراقبة السموم والكيمياء الشرعية، من خلال تشغيل مركز تلقي الاستشارات لحالات التسمم وربطه مع مركز خدمة الطوارئ في وزارة الصحة، وتم تطوير برنامج فحص سائقي حافلات الحجاج، للكشف عن المؤثرات العقلية ليغطي أكبر عدد من السائقين، إذ بلغ العدد الكلي للعينات للسائقين في مكة المكرمة والمدينة المنورة 15.138 عينة خلال حج العام الماضي.

فيما بلغ مجموع القضايا والعينات والاختبارات لمراكز السموم للعام الماضي الأعلى في مدينتي الرياض ومكة المكرمة، وتليهما المدينة المنورة إضافة إلى مناطق أخرى، إلا أن مدينة الدمام لم تردّها أية قضية أو اختبار أو عينة.



الضمان الصحي: تأجيل تطبيق المراجعة المجانية خلال 14 يوماً

التعويضات النقدية للحالات الطارئة حسب الأسعار السائدة

المصدر: جريدة المدينة الخميس 10 محرم 1440هـ - 20 سبتمبر 2018م

<https://www.al-madina.com/article/589963>

أمين رزق - جدة

أكد مجلس الضمان الصحي أنه تم تأجيل تطبيق المراجعة المجانية للمريض خلال 14 يوماً بدلاً من 7 أيام، جاء ذلك ردّاً على شكوى تلقاها المجلس من مراجع بشأن رفض مستشفى المراجعة خلال أسبوعين وفقاً للتعميم الذي تم توزيعه على جميع شركات التأمين الصحي ومقدمي خدمات الرعاية الصحية المعتمدين في الشهر الماضي، والذي أكد أن مراجعة المريض خلال 14 يوماً على الأقل لذات الحالة التي تم تشخيصها من الكشف الأول تعتبر مجانية.

وألححت مصادر مطلعة لـ «المدينة» أن تأخير التطبيق ربما يعود إلى تأجيل العمل مؤخراً باللائحة التنفيذية لنظام المؤسسات الصحية الخاصة لمدة 6 شهور. وأوضح المجلس أن التعويضات النقدية تكون للحالات الطارئة فقط حسب الأسعار السائدة، موضحاً أن مقدم الخدمة يحق له طلب الهوية للتحقق من بيانات المؤمن له.



80 مليون ريال شهريا تكلفه فواتير المياه لمستفيدي الضمان

المصدر: جريدة المدينة الخميس 10 محرم 1440 هـ - 20 سبتمبر 2018م

<https://www.al-madina.com/article/589960>

داوود الكثيري - جدة

توقع مصدر مسؤول بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية لـ«المدينة» أن يبلغ إجمالي المبالغ المخصصة لفواتير المياه لمستفيدي الضمان الاجتماعي حوالى 80 مليون ريال شهريا، ستودع في حسابات المستفيدين والمستفيدات. وأوضح المصدر الذي تحفظ على ذكر اسمه: «سيكون الصرف شهريا بحسب الإجراء المتبع لصرف فواتير الكهرباء، والمعتمد على عدد أفراد الأسرة الواحد إضافة إلى التوزيع الجغرافي للمناطق، لافتا إلى أن جدول الاستحقاقات يبدأ بـ(79) ريالا للفرد الواحد، وينتهي بـ(526) ريالا للأسرة المكونة من 15 فردا. وأضاف: «تأتي موافقة مجلس الوزراء على صرف جزء من فاتورة المياه لمستفيدي الضمان الاجتماعي تنويعا للاتفاقية المبرمة بين وزارتي العمل والتنمية الاجتماعية ووزارة البيئة والمياه والزراعة، المتضمنة تنسيق الآلية والأطر المشتركة لبرنامج دعم مستفيدي الضمان الاجتماعي عن طريق دفع جزء من فاتورة المياه بما يعادل (150) لترا للفرد يوميا، كما تشتمل على آلية مناسبة لحساب تقديرات الدعم السنوي المطلوب المخصص لبرنامج دعم المياه لمستفيدي الضمان على أن يصرف هذا المبلغ بشكل نقدي لمستفيدي الضمان الاجتماعي لدعم فواتير المياه.» وأشار المصدر أن عدد المستفيدين والمستفيدات من الضمان يبلغ نحو 860 ألف حالة، تستحوذ شريحة النساء على النصيب الأكبر منهم لوجود مطلقات وأرامل. جدول استحقاقات برنامج سداد جزء من فواتير المياه لمستفيدي ومستفيدات الضمان الاجتماعي.



133 سعودية يعززن بيئة العمل داخل مجلس الشورى في إطار دعم خادم الحرمين لعمل المرأة في مختلف المجالات

المصدر: جريدة المدينة الخميس 10 محرم 1440 هـ - 20 سبتمبر 2018م

<https://www.al-madina.com/article/589945>

المدينة - الرياض

تدير 133 سيدة سعودية دفة النشاط النسائي في مجلس الشورى، في إطار دعم خادم الحرمين الشريفين لعمل المرأة في مختلف المجالات. وتسارعت بعد تعيين عضوات مجلس الشورى الخطوات لتهيئة بيئة العمل الداعمة لعمل العضوات ومجموعات العمل معهن، فانطلقت خلية نشطة بإنشاء القسم النسائي بطاقات مؤهلة بلغت 103 كفاءات علمية وعملية في مجال الدراسات والقانون والبحوث والإدارة. في هذا الإطار تقول صاحبة السمو الملكي الأميرة ريم بنت سيف الإسلام بن سعود بن عبدالعزيز مديرة العلاقات العامة والإعلام في الإدارة النسائية بالمجلس إنه تم تعيين أول موظفة في مجلس الشورى وهي رشا بنت عبدالرحمن الشبيلي، ثم استمر الوضع حتى تم تنظيم وتنسيق حفل الخطاب الملكي السنوي في منتصف الدورة الخامسة بحضور الملك عبدالله بن عبدالعزيز -رحمه الله- الذي أعلن خلاله عن تعيين 30 امرأة سعودية في عضوية المجلس.

وأفادت بأن العمل النسائي بالمجلس تشكل من خلال الإدارات الرئيسية للمجلس بثلاث إدارات (شؤون الأعضاء والجلسات واللجان، والشؤون الإدارية، والعلاقات العامة) فيما تندرج تحت كل إدارة شعب متفرعة، حيث تم وضع أهداف ومهام وخطط كل إدارة وعمل دليل إجرائي (لكل إدارة تقدم شرح لعملها بالصور والشرح والنماذج)، مع ترتيب آلية عمل مرنة بحيث أن تغيب أي موظفة لا يعيق العمل بكفاءته المعتادة، فيما تستطيع زميلتها أن تنوب عنها في إنجاز العمل، والله الحمد أثبتن الموظفات عملهن بجدارة واستحقاق.

وسردت مراحل تطور العمل في القسم النسائي، حيث تم بعد ذلك توظيف 30 سكرتيرة تنفيذية من خريجات معهد الإدارة العامة بكفاءة واقتدار لكل عضوات المجلس، وتم التركيز على الكفاءات الشابة المقتدرة، وكان تحدياً كبيراً لكن القسم استطاع تحقيق النجاح في حصوله على جائزة التوظيف من معهد الإدارة.

وتابعت: في المرحلة الثالثة تحتم مع زيادة حجم العمل توظيف طاقات سعودية أكثر تخصصية في القسم النسائي، حيث تم توظيف 25 كفاءة تقوم بالأعمال الإدارية المساندة للأعضاء ومتخصصات في الدراسات والبحوث والإدارة ومتخصصات في التنسيق للجان العمل الشورى، وصولاً للدورة السابعة حيث بلغ عددهن الإجمالي 103 موظفات. شابات من جميع التخصصات في القانون وإدارة أعمال واللغات والترجمة والاقتصاد والمالية وتقنية المعلومات وعلم النفس والاجتماع.

رؤية القسم النسائي

- النهوض بالعمل ونمذجة الإدارة بتفعيل العمل بها بشكل مختلف يتميز بالحدثة
- عكس الصورة الإيجابية للتواجد النسائي في العمل البرلماني الإداري المبني
- تأسيس هوية إدارية متكاملة للموظفات ولمرافق الإدارة تصل إلى أدق التفاصيل
- السعي لتقديم الإدارة العامة كنموذج متميز يبرز مبادئ الإدارات الحديثة بالمملكة
- تصميم الإجراءات والآليات واللوائح الداخلية في مجلس الشورى
- نشر الثقافة وغرس المبادئ الإيجابية والرفع من الوعي السلوكي والمعرفي



"العدل" : 42 ألف طلب تنفيذ خلال شهر بزيادة 89%

97 % منها مرتبطة بـ "مبالغ مالية"

المصدر: جريدة المدينة الخميس 10 محرم 1440 هـ - 20 سبتمبر 2018م

<https://www.al-madina.com/article/589879>

واس - الرياض

كشف التقرير البياني الشهري أن عدد طلبات التنفيذ الواردة إلى محاكم ودوائر التنفيذ خلال شهر ذي الحجة 1439 هـ، بلغ أكثر من 42 ألف طلب، بزيادة قدرها 89% عن عدد طلبات التنفيذ الواردة في الشهر نفسه من العام 1438 هـ. وبحسب التقرير البياني الذي يصدر عن وزارة العدل شهرياً، شكلت طلبات التنفيذ بمبالغ مالية نحو 97% من إجمالي عدد طلبات التنفيذ، كما استحوذت مناطق الرياض ومكة المكرمة والمنطقة الشرقية على 71%، من إجمالي طلبات التنفيذ الواردة والمبالغ المالية المطالب بتنفيذها، فيما بلغ إجمالي المبالغ المالية التي تضمنتها طلبات التنفيذ في شهر ذي الحجة الماضي أكثر من 6 مليارات ريال.

وتراوح العدد اليومي لطلبات التنفيذ الواردة بين 1337 و4096 طلباً، كما تراوح عدد طلبات التنفيذ الشهرية خلال فترة 12 شهراً بين 42 ألفاً و72 ألف طلب تنفيذ.

وفيما يتعلق بإجمالي الأحكام الصادرة من محاكم الدرجة الأولى (عامة، أحوال شخصية، جزائية) لشهر ذي الحجة لعام 1439 هـ، فقد بلغت أكثر من 27 ألف حكم، بزيادة 23% عن الأحكام الصادرة في الشهر نفسه من العام 1438 هـ.

وبحسب التقرير البياني الشهري لوزارة العدل، تراوح عدد أحكام القضايا الصادرة يوميًا بين 710 و2644 حكمًا في اليوم الواحد بمتوسط 2105 أحكام في اليوم. وشكلت الأحكام في قضايا الأحوال الشخصية 49% من أحكام محاكم الدرجة الأولى، تلتها الأحكام في القضايا العامة بنسبة 30%، ثم الأحكام في القضايا الجزائية بنسبة 21%. وصدرت 63% من إجمالي الأحكام من محاكم ثلاث مناطق هي مكة المكرمة، الرياض، والشرقية، واستمرت المناطق الثلاث في تصدر ترتيب المناطق على مستوى التصنيفات المختلفة (عامة، أحوال شخصية، جزائية)، فيما عدا أحكام الإنهاء العامة، حيث احتلت المراتب الأولى كل من منطقة عسير تلتها منطقة مكة المكرمة ثم منطقة نجران. وفيما يتعلق بحجم التوثيق في كتابات العدل خلال ذي الحجة 1439 هـ، فقد بلغت أكثر من 142 ألف طلب توثيق بزيادة قدرها 22% عن عمليات التوثيق في الشهر نفسه من العام 1438 هـ. وشكلت طلبات التوثيق للوكالات والإقرارات نحو 67% من إجمالي عمليات التوثيق، بينما شكلت طلبات التوثيق على العقار 30% منها. واستحوذت مناطق الرياض ومكة المكرمة والمنطقة الشرقية على 63% من طلبات التوثيق المنجزة، وتراوح عدد طلبات التوثيق الشهري لفترة 12 شهرًا في جميع مناطق المملكة، بين 130 ألف و258 ألف طلب توثيق.



«التعليم»: لا للتحرش.. وهذه هي الطرق لإيقافه

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 10 محرم 1440 هـ - 20 سبتمبر 2018م

<https://www.okaz.com.sa/article/1672855>

عبدالله الغامدي (الرياض@aalghamdi) نظمت وزارة التعليم ورشة عمل «جرائم الخطف والتحرش» عبر شبكة «لقاء». وأكد مدير عام الإرشاد (بنين) الدكتور يحيى خبراني أن الورشة ناقشت عدة أهداف متعلقة بمكافحة التحرش للحيلولة من وقوعها، وتطبيق العقوبة على مرتكبيها، وحماية المجني عليه، وصيانة خصوصية الفرد وكرامته وحريته الشخصية المكفولة له من الشريعة والأنظمة. وأوضح أن النظام أوجب على الجهات المعنية بالقطاع الحكومي والأهلي، وضع التدابير اللازمة للوقاية من التحرش ومكافحته في إطار بيئة العمل، على أن يشمل آلية تلقي الشكوى داخل الجهة، والإجراءات اللازمة للتأكد من صحة الشكوى وجديتها بما يحافظ على سريتها، ونشر التدابير اللازمة وتعريف منسوبي الجهات بها، إذ يجب على كل الجهات المعنية في القطاعين الحكومي والأهلي مساءلة أي من منسوبيها تأديبيا في حالة مخالفته أيًا من الأحكام المنصوص عليها في نظام التحرش، ولا تخلو المساءلة التأديبية بحق المجني عليه في تقديم شكوى أمام الجهات المختصة. من جانبها، أكدت مدير عام الإرشاد (بنات) موضي المقيطب أن الورشة قسمت إلى جلستين، الأولى: لعرض تدابير وزارة التعليم للوقاية من التحرش ومكافحته في عدة جوانب؛ التعريفي، التوعوي، الوقائي، والرقابي، الجلسة الثانية: عرض آلية النشر والتعريف بالتدابير اللازمة للتعامل مع حالات التحرش من خلال الإعلام، الطفولة المبكرة، التربية الخاصة.

3 أنظمة تجرم استغلال أولياء الأمور لأبنائهم

المصدر: جريدة الوطن الخميس 10 محرم 1440 هـ - 20 سبتمبر 2018م

http://alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=348030&CategoryID=3

الدمام: ليلي الزبيدي 19-09-2018 7:47 PM

كشف المستشار القانوني، المحامي محمد التميّاط لـ«الوطن» أن أنظمة الحماية من الإيذاء، وحماية الطفل، ومكافحة جرائم الإتجار بالأشخاص، تجرم نشر أولياء الأمور مقاطع لأبنائهم وبناتهم من أجل الشهرة في مواقع التواصل الاجتماعي، وتجرم استغلال الشركات للأطفال، وجعلهم وجها إعلانيا لمنتجاتها، ووسيلة لكسب المال بالنسبة لأولياء أمورهم. وأضاف أن «استغلال ولي الأمر لسلطته على الطفل من أجل التكسب المادي عن طريقه يدرج ضمن نظام مكافحة جرائم الإتجار بالأشخاص في مادته الثانية (يحظر الإتجار بأي شخص بأي شكل من الأشكال بما في ذلك إكراهه أو تهديده أو الاحتيايل عليه أو خداعه أو خطفه أو استغلال الوظيفة أو النفوذ أو إساءة استعمال سلطة ما عليه)، لافتا إلى أن النظام يؤكد أن ولي الأمر يعاقب حتى لو كان الطفل موافقا على هذا الفعل.

عقوبات

قال التميّاط إنه توجد عدة عقوبات في هذا النظام نذكر منها على سبيل المثال المادة الثالثة (يعاقب كل من ارتكب جريمة الإتجار بالأشخاص بالسجن مدة لا تزيد عن 15 سنة أو بغرامة لا تزيد عن مليون ريال أو بهما معاً)، مشيراً إلى أنه تنص المادة الـ11 على أنه يجوز للمحكمة المختصة في جميع الأحوال مصادرة الأموال الخاصة والأمتعة والأدوات وغيرها، مما يكون قد استعمل أو أعد للاستعمال في ارتكاب جريمة الإتجار بالأشخاص أو تحصل منها.». الاستغلال

أوضح أن الاستغلال هو قيام أي شخص باستخدام الطفل في أعمال مشروعة أو غير مشروعة مستغلاً صغره سنه أو طيشه أو هواه أو عدم خبرته أو عدم إيقاع العقوبة عليه، مبيّناً أن التكسب المادي من الأبناء يمنع بتاتا وفق المادة الثامنة المتعلقة بالمحظورات المتصلة بحماية الطفل «دون الإخلال بما ورد في نظام العمل: يحظر تشغيل الطفل قبل بلوغه سن الخامسة عشرة، كما يحظر تكليفه بأعمال قد تضر بسلامته أو بصحته البدنية أو النفسية.». العقوبات

01 السجن مدة لا تزيد عن 15 سنة.

02 غرامة لا تزيد عن مليون ريال.

03 بهما

معاً أنظمة تحمي الطفل

مكافحة جرائم الإتجار بالأشخاص

حماية الطفل

الحماية من الإيذاء

338 ألف متقاعد دون سن الستين

المصدر: جريدة الوطن الخميس 10 محرم 1440 هـ - 20 سبتمبر 2018م

http://alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=348065&CategoryID=5

الرياض: سليمان العنزي 20-09-2018 12:00 AM
وضح تقرير للهيئة العامة للإحصاء أن عدد المحالين للتقاعد العام الماضي 835744 متقاعداً، منهم 388063 أعمارهم تحت سن الـ60، يشكلون نسبة تتجاوز الـ46%.
وأضاف أن «إجمالي المتقاعدين شهد زيادة 6.4 % مقارنة بعام 2016 الذي شهد تقاعد 781795 موظفاً وموظفة». إجمالي عدد المتقاعدين عام 2017
ذكور 746.645
إناث 89.099
المتقاعدون بسن أقل من 60 سنة



مدرسة تبوك لتعليم القيادة تدرب أول سيدة من ذوي الاحتياجات

الخاصة.. ماذا قالت؟

قالت: تجربة مثيرة ومغامرة ممتعة تجتمع فيها البساطة

والرقي والمتعة

المصدر: جريدة سبق الخميس 10 محرم 1440 هـ - 20 سبتمبر 2018م

<https://sabq.org/jfdMTk>

بدر الجبل -تبوك

تحت شعار "لا عوائق أمام أصحاب الهمم"، بدأت مدرسة تبوك لتعليم قيادة المركبات بتقديم خدمة التدريب لقيادة المركبات لذوي الاحتياجات الخاصة، كأول مدرسة بالمملكة توفر ذلك النوع من التدريب في ميدان مجهز وفقاً لأعلى المقاييس العالمية، بالإضافة لتقديم كافة التسهيلات الملائمة لضمان جودة التدريب النظري والعملي.
وذكرت نائبة المدير التنفيذي للمدرسة الدكتورة ماجدة العتيبي أنه تم التنسيق مع إدارة المرور بهذا الشأن، وجميع كادر المدرجات على درجه عالية من الخبرة والمؤهلات التدريبية بحيث تشمل تدريب جميع فئات المجتمع، ومن ضمنها ذوي الاحتياجات الخاصة بنوعها الحركية والصم والبكم.
وأشارت إلى أنه يحق لمن حصل على رخصة القيادة بعد تقديم تقرير طبي معتمد يثبت قدرة المتدربة على القيادة وعليهم تجهيز سياراتهم بوسائل خاصة ملائمة لحالاتهم وسيتم تدريبهم عليها.

وقالت المستفيدة من تلك الخدمة، وهي الدكتورة حنان محمد العبد، من قسم اللغات والترجمة في جامعة تبوك عن تجربتها في المدرسة: "تجربتي مع مدرسة تبوك للقيادة هي بلا شك تجربة مثيرة، ومغامرة ممتعة تجتمع فيها البساطة والرقى والمتعة".

وأضافت: "يعد يوم ١٠ / ١٠ / ١٤٣٩ هـ التاريخ المميز لسيدات السعودية بالسماح لهن بالقيادة، حيث تواصلت مع مدرسة تبوك للقيادة للاستفسار عن إمكانية تدريب ذوي الاحتياجات الخاصة ممن لا يستطيعون استخدام القدم بشكل كلي أو جزئي في قيادة المركبات، وعما تقدمه المدرسة من تجهيزات خاصة بهذا الشأن".

وتابعت: "من خلال تنسيق المدرسة مع إدارة المرور، تم الاتفاق على أن يكون التدريب بسيارتي الخاصة، على أن تكون مجهزة بالشكل الذي يسمح للمتدربة بقيادة المركبة باليد من حيث استخدام البنزين والفرامل".

وأردفت: "منذ اللحظة الأولى لانضمامي للمدرسة كمتدربة بداية من الدورة التدريبية النظرية إلى الدورة العملية، وأنا أجد كافة الدعم والتسهيلات والاهتمام، إضافة إلى حفاوة الترحيب والاستقبال، وفعلاً مدرسة القيادة بتبوك هي منظومة رائعة ومتكاملة، والشكر لله أولاً وأخيراً، ثم لقيادتنا الحكيمة لما تقدمه من دعم وتمكين لجميع المواطنين دون تمييز".



الأمان الوظيفي للموظف والمؤسسات

المصدر: جريدة الرياض الأحد 6 محرم 1440 هـ - 16 سبتمبر 2018م

<http://www.alriyadh.com/1704608>

راشد بن محمد الفوزان

حق الموظف في القطاع الخاص أن يبحث عن الأمان الوظيفي، ومفهوم الأمان الوظيفي لدى موظف القطاع الخاص هو في جانبين الأول عدم الفصل من العمل وعائد مادي مجز، وهذا أيضاً حقه لاشك، حتى أن الجدل والنقاش حول المادة 77 ما زال محل نقاش، وهي تنص على «ما لم يتضمن العقد تعويضاً محدداً مقابل إنهائه من أحد الطرفين لسبب غير مشروع، يستحق الطرف المتضرر من إنهاء العقد تعويضاً على النحو الآتي: أجر خمسة عشر يوماً عن كل سنة من سنوات خدمة العامل، إذا كان العقد غير محدد المدة. أجر المدة الباقية من العقد إذا كان العقد محدد المدة. يجب أن لا يقل التعويض المشار إليه في الفقرتين (1) و (2) من هذه المادة عن أجر العامل لمدة شهرين. من خلال هذه المادة التي أخذت جدلاً طويلاً بما يتعلق عن «الفصل» من العمل وهي محل النقاش، وكيف للشركات أو المؤسسات «تفصل» الموظف، وبتقديري الشخصي، أن الشركات والمؤسسات لا تلجأ للفصل من العمل من دون سبب جوهري وأساسي، فهي تحتاج الموظف والعاملين لماذا تفصل؟ ما لم يكن لديها تراجع في الأداء المالي أو تراجع أداء الموظف وعدم الالتزام والانضباط، ولست بصدد هنا الدفاع عن الشركات والمؤسسات، لأنني أعيد السؤال لماذا تفصل وهي بحاجة للأيدي العاملة؟ خاصة مع مرحلة التوطين التي هو مجبر عليها، حين نلغي فكرة أن العامل الأجنبي سيحل محله؟ وهذا ما يجب أن ننوه له، ولا يعني أن بعض الشركات أو المؤسسات لا تفصل تعسفياً ومن دون سبب لأي سبب، وهذا ما يجب أن تتحمل الشركة تبعاته بتعويضات مجزية ليس راتبين بل ضعفها في حال عدم وجود أسباب جهرية.

لكن ما أود التركيز عليه اليوم هو حين توظف وتوطن الشركات والمؤسسات من شبابنا أو الشابات، ما هو الضابط لعقد العمل بين صاحب العمل والموظف حين نجد العامل المواطن «وبعضهم وهو يحدث» يترك العمل من دون التزام بالعقد الموقع الذي قد يكون محدد المدة سنة أو سنتين؟ أو يترك العمل من دون مقدمات؟ ويتنقل خلال سنة بين الشركات؟ ما هو الضابط لهذا اليوم في عقود العمل؟ قد يقول البعض إنه وجد فرصة أفضل أو عائد مالي أفضل، وهذا حقه لاشك، ولكن ماذا عن العقد الموقع؟ ماذا عن الالتزام الموقع؟ والذي قد تكون الشركات أو المؤسسات بنت خطط عمل وبرامج وفجأة انسحب؟ ما الذي يحمي حقوق الشركات والمؤسسات وعقودها؟ وماذا عن دوران العمل «للبعض» والتنقل بين الشركات بسرعة عالية خلال مدة وجيزة؟ هل تم النظر بحقوق الشركات والمؤسسات بهذا الجانب أيضاً وما الذي يحمي سوق العمل من ذلك، فهو يجعلها غير مستقرة وغير آمنة للشركات والمؤسسات أيضاً.. المطلوب حفظ حقوق الطرفين.

تحديات تواجه قطاع التأمين في المملكة

المصدر: جريدة الاقتصادية الأحد 6 محرم 1440هـ - 16 سبتمبر 2018م

http://www.aleqt.com/2018/09/15/article_1454291.html

د. صلاح بن فهد الشلهوب

الاستثمار في التأمين يعد غالباً استثماراً في المنطقة الآمنة، حيث تتم عمليات الدراسة للتأمين لتصل احتمالات الخسارة إلى ما يقارب الصفرية على غرار ما يكون في المصارف، إلا أن هذه النظرية قد لا تكون دقيقة إذا حصل اختلال في بعض العوامل التي يمكن أن تكون كارثية لقطاع التأمين. في تقرير لصحيفة "الاقتصادية" تحدث عن أن بعض الشركات أعادت هيكلة رساميلها لإطفاء الخسائر. وكما جاء في التقرير: "أعادت تسع شركات تأمين مدرجة في سوق الأسهم السعودية منذ مطلع العام الجاري 2018، هيكلة رؤوس أموالها عن طريق رفع رأس المال أو خفضه، وذلك لتحسين مستوى الملاءة المالية وإطفاء بعض الخسائر المتركمة. وبحسب تحليل لوحدة التقارير الاقتصادية استند إلى البيانات المالية لشركات التأمين المدرجة، فإن إجمالي هيكلة رؤوس الأموال لشركات التأمين التي تمت منذ مطلع العام الجاري بلغ 1.12 مليار ريال، إذ تمت على تسع شركات منها خمس رفعت رؤوس أموالها بنحو 740 مليون ريال، سواء عن طريق منح أسهم مجانية أو عن طريق حقوق الأولوية، فيما خفضت أربع شركات من رؤوس أموالها بمقدار 382 مليون ريال". فالدراسة يمكن أن يستشف منها معاناة بعض شركات التأمين التي أدت إلى اتخاذ إجراءات لمعالجة وضعها الحالي، لكن السؤال هنا: هل قطاع التأمين اليوم في المملكة لم يعد ذلك القطاع الجذاب الذي يمكن أن يحقق نتائج جيدة ويمكن أن يكون مجالاً آمناً للاستثمار كالمصارف؟ الاستثمار في شركات التأمين يفترض ألا يختلف كثيراً عن المصارف من جهة المخاطرة، إذ إن كلا نوعي الاستثمار يعتمد على دراسات أكتوارية تحدد سعر الفائدة وسعر التأمين، كما أن بينهما علاقة جيدة، إذ إن القطاع المصرفي يعتمد على قطاع التأمين في تأمين القروض أو التمويل بصورة عامة، كما أن قطاع التأمين يعتمد على المصارف في استثمار حصيلة الاشتراكات إلى أن توجد الحاجة إلى استخدام تلك الأموال في تغطية الحوادث والكوارث. رغم أن المملكة - بحمد الله - لا تعاني كثيراً الكوارث الطبيعية، مثل الزلازل والبراكين والأعاصير وغيرها مما هو موجود وشائع في كثير من الدول، إلا أن هناك مجموعة من التحديات التي تواجه قطاع التأمين، منها: ضعف الوعي في الحاجة إلى التأمين في كثير من الأنشطة، ما جعل التنوع في الخدمات التي تقدمها شركات التأمين محدودة والخيارات غير مشجعة وجعل الشركات الكبرى تتأثر بالفرص المحدودة، وواقع الشركات الأقل شهرة أنها غير قادرة على تقديم خدمات في تلك المجالات لمخاطرها العالية عليها. إن المعلومات إلى حد ما شحيحة في بعض القطاعات، وحالياً قد يكون هناك معلومات جيدة في قطاعات محددة مثل المركبات والتأمين الصحي، لكن في قطاعات أخرى قد تكون المعلومات أقل، وهنا تأتي أهمية دعم مراكز الدراسات المتخصصة أو القيام بتلك الدراسات من قبل الجهات ذات العلاقة، وهذا يخدم القطاع بشكل جيد. من الأمور المهمة، مسألة اتخاذ إجراءات لتحفيز الأفراد للانضمام بالتأمين، خصوصاً المركبات، حيث إن هذا الإجراء سيخدم سائقي المركبات، كما أنه يجعل الدراسات في هذا المجال أكثر دقة ويحد من المخاطر على شركات التأمين. وبحسب النظام، فإن التأمين إلزامي على كل مركبة، لكن الواقع أنه حتى مع وقوع حوادث يتبين خلالها أن أحد المتسببين فيه لا يملك وثيقة تأمين، إلا أن ذلك لا يترتب عليه عقوبة. من الأمور التي يمكن النظر فيها، مسألة العقوبات على شركات التأمين التي غالباً ما تكون بإيقاف الشركة عن إصدار الوثائق، وهذا إجراء لازم لبعض المخالفات، لكن هناك مخالفات أخرى لا تتطلب ذلك، بل إن إيقاف إصدار الوثائق يؤثر في الشركة على المدى المتوسط، حيث إنه قد يفوت عليها فرص الحصول على عقود من عملاء قد يستمرون معها لعقود قد تكون طويلة، والغرامات أو العقوبات الأخرى يمكن أن تكون مناسبة ولا تؤثر كثيراً في الشركة. فالخلاصة، إن قطاع التأمين ما زال يواجه تحديات في المملكة، رغم أن هذا القطاع غالباً يعد مستقراً ومنخفض المخاطر، إلا أن الأمر يختلف في القطاع في المملكة لبعض الشركات، ومن هنا تأتي أهمية دعم هذا القطاع لما له من أهمية في السوق، وذلك من خلال بعض الإجراءات التنظيمية والنظامية، إضافة إلى الدراسات الكافية عن السوق وزيادة الوعي عنه في المجتمع.

خريجو الجامعات السعودية في 2030

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 7 محرم 1440 هـ - 17 سبتمبر 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4603286>

جمال بنون |

الطلاب الذين دخلوا المدارس لأول مرة بعد إعلان رؤية السعودية 2030 في 2017 سيتخرجون من الجامعة عام 2032، أي بعد عامين من العام المستهدف لإنجاز الرؤية في مرحلتها الأولى، بينما الذين سيتخرجون من الثانوية العامة عام 2026 سيصادف تخرجهم في 2030 وسيكون عددهم بحدود 130 إلى 150 ألف طالب وطالبة جامعي، هؤلاء الخريجون والخريجات يقودنا الفضول عن كيفية تعيينهم أو كيف سيبحثون عن وظائفهم، سواء في القطاع الحكومي أم الخاص، هذا بالنسبة لما بعد 2030، بينما نحن بحاجة الآن إلى جيش من الموظفين المؤهلين المدربين القادرين على تولي المسؤولية وإسناد المهمة للوظائف النوعية والجديدة التي يحتاجها سوق العمل، والذين سينطلقون بنا إلى تحقيق الرؤية، السؤال: هل ستكون الشهادة الجامعية هي الطريق إلى تحقيق الحلم الوظيفي، وبخاصة أن سوق العمل عالمياً يتغير مع التقدم التقني والتكنولوجي، وكل عام يقل الطلب على خريجي الجامعات وعلى التخصصات التي لا تغني ولا تسمن من جوع؟

في السعودية حالياً أكثر من 45 جامعة ما بين حكومية وأهلية، وأمام هذا التمدد في افتتاح الجامعات نحن بحاجة إلى جامعات مختصة وفي علوم محددة، وبخاصة أيضاً إلى التحول لمجالات أخرى من التعليم مثل المعاهد والكليات المهنية والدراسات المختصة خارج إطار الجامعة، والتي تغذي العديد من الوظائف المطروحة ويحتاجها سوق العمل. قبل أشهر أعلنت نحو 15 شركة عالمية عدم اشتراطها شهادة جامعية للعمل إنما تعتمد على المهارة، من بين هذه الشركات على سبيل المثال، غوغل، وأبل، وارنست أند يونغ، وستار بكس، وهيلتون، وبنك أوف أميركا، وأي بي إم، وغيرها، ويمكن الرجوع لقائمة الشركات من موقع غوغل، وتقول هذه الشركات أن الشهادة الجامعية لا تعني بالضرورة أن تكون ملائماً للوظيفة المطلوبة لديهم، ولكن اختيار الوظيفة داخل تلك الشركات يعتمد على المهارة أكثر من الشهادة التي يحملها الموظف وعدد الشركات قابل للزيادة التي لن تشترط حصول الشهادة الجامعية في الكثير من وظائفها. ربما نحن بحاجة لمثل هذه التجارب، إلغاء شرط الحصول على الشهادة الجامعية، وهو الأمر الذي دفع الكثير من الطلاب لإنهاء دراسته الجامعية فيما هم يلتحقون في وظائف لا تحتاج إلى شهاداتهم الجامعية، وبالتالي فإننا بهذه الطريقة فوتنا على الكثير من الشباب فرصة الالتحاق بعمل في أقل فرصة دراسة بدلاً من إبطالها، والأمر الآخر الذي سيواجهه الشباب في المستقبل، وهي أهم التحديات الوظيفية بالنسبة للجامعيين، وهو إن لم يكن تخصصه علمياً وتقنياً وفي مجالات دقيقة سيجد صعوبة في الحصول على وظيفة، وهي تأثير الأتمتة على سوق العمل، وبالتالي يتوقع أن يفقد الكثيرون وظائفهم بسبب تقنيات الأتمتة وربما تصل إلى أعلى مستوياتها خلال السنوات المقبلة، وأكثر الأشخاص المهددين بفقدان وظائفهم أولئك الذين ليست لديهم مهارات أو خبرة مهنية، ونسبة تصل إلى 50 في المئة، لأنه سيتم استعاضتها عن طريق الأتمتة، أما الأشخاص المحظوظون بوظائف مستقرة ومن دون تنغيص فهم أولئك المختصين في مجالات علمية وطبية وهندسية وغيرها من المجالات النادرة وأصحاب المهارات.

العالم الاقتصادي أندرو مكافي توقع في 2013 أن الحدود التقنية للأنشطة التي يمكن للآلات أدائها بشكل أفضل من البشر ستشهد توسعاً سريعاً، وستؤثر على جميع أماكن العمل، مؤكداً تطور الذكاء الاصطناعي وسيطرة الروبوتات الشبيهة بالبشر لسرعة أدائها وإنجازها، ويقول أندرو أن هناك قلقاً لدى الكثير من الدول وهو القلق الناتج عن الأتمتة، وهناك حالة من المتفانين بالتكنولوجيا والمتشائمين منها، وبخاصة أن الأتمتة الفنية سيوفر الكثير من الأموال والالتزامات المادية من بينها التأمينات ومعاشات التقاعد وغيرها من النفقات، وبالتالي فإن التخطيط للمستقبل خاصة في ما يتعلق بالوظائف وطريقة الحصول عليها يفترض أن نكون قد بدأنا بها قبل سنوات ماضية، وليس أن نعد الخطط الآن ليتم تنفيذها في ما بعد، إذ نكون قد تأخرنا، وربما لا سمح الله تتسبب في تأخير تنفيذ مخططات الرؤية وبرامجها، وزارة التعليم العالي

وزارة التخطيط ووزارة العمل معنيون بتعميق الدراسات وأيضاً إعادة النظر في شروط الالتحاق في الكثير من المهن، وتعلن بوضوح إلغاء شرط الشهادة الجامعية، وبالتالي نحفز الشباب للانخراط في مجالات تكسيهم مهارات مهنية ويمكنهم الانخراط في سوق العمل في سن مبكرة. تخيلوا بعض الوظائف التي تعلنها الجهات الحكومية وأيضاً القطاع الخاص، تلزم الشباب بضرورة أن يكونوا من حملة الشهادة الجامعية لمهن أو أنشطة لا تحتاج لشهادة جامعية بقدر ما يحتاجون إلى شهادة مهارة مهنية، وبهذه الطريقة فوتت فرصة الحصول على عمل للكثير من الشباب الذين ليست لديهم شهادة جامعية، إنما يستطيعون ممارسة العمل المعلن عنه بخبرتهم ومهارتهم، وحتى نسير في الطريق الصحيح من الضروري أن تراجع وزارة العمل ووزارة التجارة وجهات التوظيف الرسمية بالنسبة للوظائف الحكومية شروط الالتحاق بالوظائف التي لا تحتاج فيها إلى شهادة جامعية، وتعديلها بوضع شروط تتلاءم مع احتياج العمل، وهذا يتطلب حزم وصرامة، ولو فتشتم في عقود العمل ستجدون أن الكثير من الجامعيين يعملون في وظائف لا تتطلب إلى شهادتهم، وستجدون أيضاً أن الكثير من لديهم مهارة ومهنة لم يلتحقوا بوظائف، فقط لأن الشرط المطلوب شهادة جامعية وليس مهارات مهنية. لست من المطالبين أو الداعين إلى عدم اكمال الدراسة الجامعية، إنما أطالب بضرورة تقنين وتصحيح مسار التعليم للشباب، بحيث لا تذهب سنوات تعليمه سدى من غير منفعة، ونضيق جهدنا في الاهتمام بشباب لن يضيفوا للتنمية، فيما نهمل مهارات مهنية يمكن أن تسهم بشكل فعال متطلبات سوق العمل واحتياجاته. لست من المطالبين أو الداعين إلى عدم اكمال الدراسة الجامعية إنما أطالب بضرورة تقنين وتصحيح مسار التعليم للشباب بحيث لا تذهب سنوات تعليمه سدى من غير منفعة ونضيق جهدنا في الاهتمام بشباب لن يضيفوا للتنمية فيما نهمل مهارات مهنية يمكن أن تسهم بشكل فعال متطلبات سوق العمل واحتياجاته



عام على مطالبة «الشورى»

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 7 محرم 1439 هـ - 17 سبتمبر 2018م

<https://www.al-madina.com/article/589534>

خالد مساعد الزهراني

منذ ما يزيد على العام، صدرت عن مجلس الشورى مطالبة موجّهة لوزارتي الخدمة والتعليم؛ بشأن معاملة خريجي وخريجات كليات المجتمع وكليات التربية؛ معاملة خريجي الكليات المتوسطة. هذه المطالبة في وقتها، جاءت كبارقة أمل جديد، أنعش الأمل في بدن الانتظار الطويل، من أن بطالة خريجي وخريجات كليات المجتمع، والتربية، تقترب من أن تصبح شيئاً من الماضي، إلا أن الذي حدث، وتلك المطالبة تطوي عامها الأول، لم يكن بحجم تطلعات الخريجين والخريجات، حيث لا جديد في وضع بطالتهم، ولا تجاوب يُذكر تجاه تلك المطالبة ممّن وُجهت لهم.

ففي شأن خريجي وخريجات كليات التربية، خرجت وزارة الخدمة من موضوعهم بمبرّر أنه شأن مُتعلّق بوزارة التعليم، وما تُوجّه به تعتمده، إلا أن وزارة التعليم حتى الآن لم تتجاوب بإجراء ذي بال تجاههم، علماً بأن كل المعطيات تُؤكّد على

أن وزارة التعليم هي المعنية بالأمر، فكلليات التربية كانت تحت مظلتها، وهي من أعدتهم معلمين ومعلمات، لا مجال عمل آخر لهم غير ذلك، إلا أن الذي حدث، أن تخلّت عما تبقّى من الخريجين والخريجات، الذين هم اليوم على رصيف البطالة منذ ما يزيد عن عشر سنوات، وكل منهم يقف تحت لافتة: «معلم مع وقف التنفيذ»، فمتى يا ترى يكون التنفيذ؟! وفي شأن خريجي وخريجات كليات المجتمع، فبالعودة إلى الهدف الأول لافتتاح تلك الكليات، نجد أنه يُؤكّد على توفير برامج شاملة ومنتوّعة، لوظائف يحتاجها سوق العمل، إلا أن الذي حدث أن الخريجين والخريجات اليوم، يتساءلون عن تلك الوظائف التي يحملون مؤهلاتها، ومع ذلك لم يجدوا لها باباً، سوى باب بطالة هي هدر لأعمارهم، كما هي هدر لمُقدّرات وطن أعدهم.

لنصل إلى أن مطالبة مجلس الشورى بشأنهم، وهي تطوي عامها الأول، تنتظر من ذات المجلس المطالبة بها، وبما يجعل الخريجين والخريجات، يعيشون فرحتها واقعاً وظيفياً يجيب على تساؤل وطن أعد أبناءه، وفي ميدان العمل عندما سأل عنهم احتاج إلى مترجم، وعلمي وسلامتكم.



شفافية وعدالة هيئات الحقوق الإنسانية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 8 محرم 1440هـ - 18 سبتمبر 2018م

<http://www.alriyadh.com/1705047>

د. شاهر النهاري

ما أن تم تعيين المفوضة السامية للأمم المتحدة، ميشيل باشلييت، إلا وأصدرت تقريراً سريعاً جاهزاً يشمل نظرة الهيئة حيال أجزاء بعينها من العالم، مع إهمال أجزاء أخرى.

وقد أتت على ذكر الحلف العربي بقيادة المملكة، والذي تم تكليفه من قبل هيئة الأمم المتحدة لمحاربة ميليشيات الحوثى المنقلبة على شرعية الدولة اليمنية، والمدعومة من قبل نظام الملالي الإيراني، بالفكر والتدريب والخبراء والتسليح، والساعي للدمار والدموية وتصدير الثورة الخمينية، لكل الأماكن، التي تبلغها أياديها الشيطانية، وبتأييد وموازرة من الأموال والإعلام القطري.

وقد ركز تقرير الممثلة على إدانة استهداف الحلف لحافلة، مع أنها كانت هدفاً عسكرياً مشروعاً باعتبار أنها تقل قياديين حوثيين، ولكن التأخير في التوقيت أسقط بعض الضحايا.

وهذا أمر مؤسف اعترف به الحلف في حينه، وقام على الفور بتكليف الفريق المشترك لتقييم الحوادث في اليمن، لدراسة الحثيات، ومعاقبة المخطئ، وتعويض جميع من أصابته أضرار غير مقصودة.

المملكة كانت وستظل تبحث عن حقوق الإنسان، لمعرفة حقوقها وواجباتها، ولكن التقرير المتحامل تجاهل ما يفعله الحوثى، الخارج عن السيطرة بميليشياته الدموية المنقلبة على السلطة الشرعية، من قتل وعنصرية، وتفجيرات، واغتيالات، واستخدام المواطنين دروعاً بشرية، وتجنيب الأطفال بالإكراه، وسرقة ميزانيات المؤسسات اليمنية، وقطع الطرق البرية والبحرية، ونهب المعونات الإنسانية، وسرقة الدواء، والهجوم على مستودعات البونسيف عنوة، ورمي الصواريخ على المدن السعودية، وزرع الألغام في معظم أرجاء اليمن، مما يسقط ضحايا بريئة بأعداد هائلة لم يتناولها التقرير!

فهل من يكتبون التقارير بعيدون كلياً عن أرض الحدث، أم أنهم مؤدلجون، باعتبار أغليبيتهم من الناشطين المعارضين لنهج دول التحالف، مع ثبوت توجيههم بالأموال القطرية والحيل الإيرانية، وأن بعضهم يتعمد الضغط على الدول الغنية، كنوع من الاستحلاب الفج.

مفهوم حقوق الإنسان العالمي الحالي، لم يعد ينظر للأمور الإنسانية بحيادية، فنجدته يقف مع الميليشيات المعتدية، ضد قوات اليمن الشرعية، وضد حلف شرعي مكون بقرار دولي من قبل هيئة الأمم المتحدة لاستعادة الحق والأرض!

تناقض يثير الشك في نيات من يقومون على مراقبة أعمال الحلف، والأمر لا يعود يستقيم، بل يسبب تعثر مسار التحرير، أو إيقاف الحرب قبل بلوغ نتيجة عادلة؟

وهناك تغير خطير في النهج الإنساني، وتباين عظيم ملحوظ في تناول منظمات حقوق الإنسان لقضايا عالمية معينة دون غيرها من القضايا الأخرى، فنرى الكلام حذراً مخففاً عند الحديث عما يحدث للشعب السوري البائس، والذي أبيد منه مئات الآلاف، وهجر الملايين، بينما تكون كلمات التقارير كالرصاصة إذا ما تناولت قضية قبض ومحاكمة لمتهم بالإرهاب أو الحكم على خائن خارج عن السلطة!

حقوق الإنسان مفهوم عدالة ومساواة، فإذا حدث التشكيك في نتائجه، أصبح من الصعب احترام قراراته، بانحراف التناول، وسرقة كفة الميزان.

المملكة والحلف ليسوا ضد المفاهيم الإنسانية، ولكن الفرق واضح للعيان في التطبيق، بانحياز واضح، وكان من المفترض على المفوضة الجديدة التآني، وتغيير مصادرها، وتنويعها، واستساقها للحقائق من أرض الحدث، وليس بالاتكال على تقارير جاهزة، منحازة عن روح حقوق الإنسان، تثبت وجود الضغوط الخارجية الملتوية، والتي ينتج عنها طمس الحقائق وتغيير النتائج وتلوين الجهود، والوقوف مع الأشرار.



كيف نرفع دخل الفرد؟

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 8 محرم 1439 هـ - 18 سبتمبر 2018م

http://www.aleqt.com/2018/09/17/article_1455161.html

د. صالح السلطان

نعرف أن الأجور لم تزد بما يوازي معدلات التضخم. ونعرف وجود مطالبات بزيادة الرواتب مقابل التضخم. هذه مشكلة عالمية وليست لدينا فقط. ولكن الرفع ليس بسيطاً. لنأخذ الدولة. سيسأل وزير المالية من أين آتي بالمال الكافي للزيادة، والميزانية أصلاً فيها عجز؟ الكلام السابق يجر إلى الحديث عن كيفية رفع دخل الفرد. وهذا بدوره يجر إلى حديث عن الإصلاحات الاقتصادية، ومعروف أن بلادنا تمر بإصلاحات في الجهاز الحكومي وفي الاقتصاد عامة، بقيادة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان - وفقه الله لما فيه خير العباد والبلاد. قضايا الإصلاحات الاقتصادية كانت وما زالت موضع نقاشات ودراسات وندوات ومنتديات. وسبل رفع معدل دخل الفرد هي أهم أو جوهر ما يناقش. الجواب المختصر، هو عبر التحسين الدائم للنتائج المحلي الإجمالي. لكن هذا يجر إلى سؤال: كيف؟ من خلال رفع إنتاجية المؤسسات الوطنية في القطاعين الحكومي والخاص وإنتاجية الفرد العامل. ويأتي السؤال: كيف؟ أي كيف نحقق إصلاحاً يرفع الإنتاجية. تدور المناقشات فيما يخص بلادنا على عدة أمور إصلاحية، أجمل ما أراه أهمها - العمل على الاستثمار في قطاعات صناعية وإنتاجية متعددة غير قطاع الطاقة - بناء ثقافة إنتاجية، ورفع إنتاجية وتدريب السعوديين. وهناك قناعة بوجود ضعف في الإنتاجية والتدريب - أن تعطى الفرصة للقطاع الخاص للقيام بدوره في العملية الإنتاجية الوطنية، بعد أن تقوم الحكومة بتوفير الأرضية المناسبة والظروف الخصبة المساعدة على تحقيق هذا الأمر - تحسين مستوى المشاركة والمساءلة على مبدأ الغرم بالغرم - أهمية البنية التحتية، واستخدام الابتكارات لمصلحة البلاد والحكومة - تحسين التعاون فيما بين الأطراف - تطوير أو تحسين فاعلية وأداء المنشآت الصغيرة والمتوسطة. العمل قد بدأ على تحقيق ما سبق. قد نختلف وقد نتفق على بعض التفاصيل. لكن من المهم أن يعرف أنه لم يكن له أن يبدأ دون أن نغير مسارنا الذي اتخذناه طوال العقود الماضية إلى مسار آخر نطمح فيه أن نكون ضمن أقوى وأكبر اقتصادات العالم، وأفضلها في مجال التنافسية العالمية. هذه العبارة قلت كثيراً عبر سنين. على سبيل المثال، أقرأوا مناقشات منتدى الرياض الاقتصادي وتوصيات ندوات حكومية اقتصادية رفيعة المستوى، وغيرهما. كما أود أن أؤكد هنا ثانية إلى أهمية رفع إنتاجية المواطنين الموظفين مع الأخذ في الحسبان معالجة أوضاع الباقين. ومن المهم أن يعرف عن قناعة تامة أن الطرق القديمة للمعالجة لم تعد صالحة. وأن اعتماد المالية العامة على مورد ناضب ومتقلب في أسعاره ليس في مصلحة الأجيال المقبلة. وخلاف كون النفط مورداً ناضباً، فقد يتدنّى الدخل النفطي لأي سبب، مثل تطوير مصادر طاقة أخرى والاستغناء عن النفط

بصورة كبيرة، دون تنويع اقتصادي وبدائل قوية للمالية العامة. كما أنه مهم استمرارنا بلا هوادة في محاربة المحسوبية والإهمال والتسيب في الأداء. ومن جهة أخرى، معروف أن معظم موظفي الشركات الصغيرة والمتوسطة متدنية دخولهم، وهم أكبر عددا من موظفي الحكومة، واعتمادنا على الوافدين زاد على حده. وما يسمى "المناطق النائية" لم تنل حظها من التطوير. وكل هذه نقاط للمعالجة. علينا جميعا بذل الجهد والاهتمام البالغ برفع الإنتاجية لنتنتج لنا زيادة دخول وتحسينا في معيشة عامة الناس. علينا أن نوزع التنمية بين المناطق والمحافظات، وأن نحارب كل ما من شأنه إعاقة رفع مستوى الأداء والإنتاجية. باختصار، لا يمكن لنا أن نحسن من الدخل، كالرواتب، ونتجاهل شدة اعتمادنا على دخل النفط. لا يمكن مناقشة ارتفاع الأجور بمعزل عن ارتفاع الإنتاجية، وما كان ممكنا أن ترتفع الأجور في الدول الصناعية لو لم ترتفع الإنتاجية. زيادة الدخل تأتي تبعا لزيادة الإنتاجية. وهذا ليس بأمر جديد، بل يدركه جيدا ليس فقط المتخصصون في مجالات التنمية والاقتصاد والإنتاجية والسياسات العامة، بل يدركه كل من أعطاه الله وعيا وفهما واهتماما بكيفية تطور الاقتصادات ونموها، وعلى أساسه قيل "لا تطعمني سمكة، لكن علمني كيف أصطاد". وبالله التوفيق.



بين اللجان القضائية أو المحاكم النوعية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 9 محرم 1440 هـ - 19 سبتمبر 2018م

<http://www.alriyadh.com/1705282>

د. محمد بن سعود الجدلاني

من المعلوم بدهاء الفارق الكبير في طبيعة اللجان القضائية والمحاكم العادية من حيث تبعيتها للجهة القضائية وهي وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء، ومن جهة خضوع أحكامها لمراجعة المحكمة العليا، وخضوع قضائتها لرقابة التفيتش القضائي، وآلية اختيار وتعيين هؤلاء القضاة..

حين صدر نظام القضاء الحالي العام 1428 هـ كان من الواضح في نصوصه أنه يؤسس لمرحلة قضائية جديدة في المملكة، تقوم على عدة أسس كان أهمها وأبرزها استحداث المحكمة العليا كمرحلة قضاء نقض وفق المعايير القانونية الحديثة، وإنشاء محاكم نوعية متخصصة لعدة أنواع من النزاعات تدخل تحت مظلة القضاء العام، ليكون القضاء في المملكة على نوعين: أحدهما القضاء العام، والآخر القضاء الإداري.

وكانت الغاية من استحداث المحاكم النوعية المتخصصة هي توفير كوادر قضائية مؤهلة تأهيلاً خاصاً في هذه الأنواع من المنازعات، تعمل في ظل محاكم وقضاء متكامل من كل جوانب القضاء وضماناته المعروفة، وذلك لمعالجة مشكلة كبرى ظلت مصاحبة للواقع القضائي في المملكة منذ تأسيس الدولة وهي مشكلة اللجان القضائية.

ولهذا فقد تناولت الآلية التنفيذية لنظام القضاء في البند «تاسعاً» من القسم الأول كيفية معالجة وضع اللجان القضائية القائمة وقت إصدار النظام، وقررت أن تنتقل إلى القضاء العام اللجان شبه القضائية كافة القائمة حينها، وذلك بعد تعديل نظام المرافعات الشرعية ونظام الإجراءات الجزائية وصدر نظام المرافعات أمام ديوان المظالم، إلا أنه تم استثناء ثلاث لجان فقط هي «اللجنة المصرفية ولجنة السوق المالية واللجان الجمركية» فقد كلف النظام المجلس الأعلى للقضاء بإجراء دراسة شاملة لوضع هذه اللجان الثلاث.

ومن مجموع ما سبق يتضح بجلاء التوجه القوي للمنظم السعودي نحو تقليص وإلغاء هذه اللجان ومعالجة وضعها - على اعتبار أنها استثناء من الوضع العادي للقضاء الطبيعي - وإحلال محاكم نوعية تابعة للقضاء العام مكان هذه اللجان، تتولى نظر أنواع المنازعات كافة وفق الإجراءات القضائية المتبعة في كل العالم وفي المملكة، على غرار ما استحدثت من المحاكم العمالية والجزائية والتجارية.

إلا أنه منذ ذلك الحين يلاحظ المتابع أن اللجان الثلاث المستثناءة ما تزال قائمة رغم مرور أكثر من عشر سنوات على النظام، بل أضيف إلى تلك اللجان عدد كبير من اللجان القضائية التي صارت تتزايد يوماً بعد يوم، وأصبحت تنفرد

بالفصل في منازعات متنوعة المجالات، ولكل لجنة إجراءاتها ومبادئها وطريقة تشكيل لأعضائها، ولعل آخر ما صدر في ذلك الأمر الملكي الكريم مؤخراً بتشكيل اللجان الابتدائية والاستئنافية للمنازعات الضريبية. ومن المعلوم بدهاء الفارق الكبير في طبيعة اللجان القضائية والمحاكم العادية من حيث تبعيتها للجهة القضائية وهي وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء، ومن جهة خضوع أحكامها لمراجعة المحكمة العليا، وخضوع قضائهم لرقابة التفتيش القضائي، وآلية اختيار وتعيين هؤلاء القضاة، إلى غير ذلك من فروقات جوهرية تؤثر بشكل كبير على مخرجات هذه اللجان من أحكام، ومن دلائل ذلك أن قراراتها تواجه صعوبة في الاعتراف بها وتنفيذها في الدول الأخرى التي لا ترى هذه القرارات أحكاماً قضائية تخضع لإجراءات تنفيذ الأحكام القضائية لديها. وهذا الموضوع متشعب لا يتسع هذا المقال للإلمام بجوانبه كافة؛ إلا أن هناك مسألتين لهما أهمية خاصة أود التنويه عليهما وهما:

أولاً: أعتقد أن السبب الذي اضطر المنظم السعودي للاستمرار في تشكيل وزيادة هذه اللجان القضائية بعد أن أفصح في نظام القضاء وآليته التنفيذية عن التوجه نحو إلغائها وهو ما يعتبر تأكيداً لعدم صحة وضعها؛ أن السبب في ذلك هو كون هذه اللجان تقوم على الفصل في منازعات ذات طابع قانوني بحث يتعلق بأنظمة دقيقة، لا يمكن أن يقوم على القضاء بها متخصصون في الشريعة حتى في حال تم إعطاؤهم دورات تدريبية في هذه الموضوعات؛ إذ لا تكفي الدورات التدريبية لتأهيل كوادر قضائية ضليعة في هذه المجالات المتخصصة، وبالتالي فإنه مع استمرار نظام القضاء في اشتراط كون القاضي من خريجي كليات الشريعة حصراً، فلا سبيل لقيام محاكم تحت مظلة القضاء ومرجعيتها، تنتظر هذه النزاعات المتخصصة، مما يجعل من الضروري المبادرة لإزالة هذه العقبة في وجه التطبيق القضائي الصحيح، وفتح المجال لتعيين خريجي القانون قضاءً وسد احتياج هذه المجالات المتخصصة بهم، من خلال محاكم نوعية كمحاكم القضاء التجاري والعمالي ونحوها.

وهنا لابد من التأكيد على أن المعالجة الأسلم والأشمل تكمن في المبادرة لإنهاء الفصل بين اختصاصي الشريعة والقانون في الدراسة الجامعية، وتوحيد التخصص ليدرس الطلاب الشريعة والقانون جنباً إلى جنب، وهذا هو الحل الأوضح والصحيح.

ثانياً: من أبرز إشكالات هذه اللجان القضائية ما لاحظته من تكرار أسماء بعض أعضائها في عدة لجان، فيكون العضو الواحد مكلفاً بالعمل في أكثر من لجنة قضائية، مع ما تشهده اللجان من كمية عمل كبيرة جداً قد يجعل من المتعذر على العضو الواحد القيام بأعباء لجنتين في وقت واحد، فضلاً عن أن بعضهم قد يكون عضواً في أكثر من لجنتين، وهذه مشكلة كبيرة تؤثر على جودة وسلامة مخرجات هذه اللجان من القرارات والأحكام. وبذلك فلعل من الضروري تفرغ أعضاء هذه اللجان ليكون لكل لجنة أعضاء مفرغون لها وحدها، وعسى أن يكونوا قادرين على مواجهة الكم الهائل من الأعمال المنوطة بتلك اللجنة.



بدائل عن أسر حرية الإنسان!

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء 9 محرم 1440 هـ - 19 سبتمبر 2018م

<https://www.al-madina.com/article/589790>

عبدالله الجميلي

*وزير الداخلية رئيس المجلس الأعلى للسجون الأمير عبدالعزيز بن سعود أطلق قبل أيام الخطة الإستراتيجية العامة للسجون التي جاءت لتعزيز مفهوم الأمن، وبناء منظومة إصلاح للنزلاء، كما دشّن مبادرات وبرامج واتفاقيات لتسهيل إجراءات النزلاء، ومنها: برنامج «ثقة» المصمم لتأهيل النزلاء الذين تبقى على محكوميتهم ستة أشهر، وكذا مبادرة مراكز الأعمال الخاصة بمرونة إجراءات سُجناء حقوق المطالبات المالية، أيضاً هناك إقامة دورات تدريبية للعاملين في المديرية العامة للسجون، أما الاتفاقيات فحملت البشري بتأسيس كراس بحثية للوقاية من الجريمة، ومذكرة تفاهم مع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، لتتيح الدراسة للنزلاء.

*فشكراً لـ(وزارة الداخلية) على تلك الخطوات الرائدة، وما فيها من برامج ومبادرات رائعة تقدم الرعاية والعناية بالسجناء، وفي الوقت نفسه تُعزّز من الدور الإصلاحي للسجون.

*ولكن ما أنا مؤمن به تماماً أن المجرمين لابد أن يعاقبوا، ولكن الجرائم تتفاوت؛ فتقييد حرية الإنسان في كلّ التجاوزات قد لا تكون عقوبة مثالية!! ثم إنّ جَمْعُ الجُنَاة على اختلاف درجات جناباتهم داخل سُور واحد ممارسة قد يكون لها سلباتها الخطيرة!!

*فبيدو لي أن قِلة هم مَنْ كَانَ (السَّجَن) دَرْساً وتهذيباً لهم، وما أكثر مَنْ كَرَسَ (السجن) في نفوسهم (الجريمة)، والحفْد على المجتمع، والسعي للانتقام منه، أيضاً طائفة من السجناء دخلوا الخُبْس لِشبهة أو جُنْحَةٍ بسيطة -ولا سيما من الشباب والأحداث- وفيه تعلموا فنون (الجريمة) الكبيرة المنظمة؛ ثم أليس تَشْيِيدُ السجون والصَّرَف عليها، وعلى حراستها، ومعيشة قاطنيها عقوبة للمجتمع البريء؛ لأنَّ الصَّرَف من ميزانيته؟!

* ولذا ما أرجوه من وزارة الداخلية -وهي الحريصة على أمن المجتمع وخدمته وإصلاحه- وقضائنا العادل والمتطور، التوسع في الأحكام البديلة، وهي الخطوة التي نفذتها العديد من الدول حيث لجأت للأحكام والعقوبات ذات النفع العام للمجتمع كالخدمة في المستشفيات ودور الرعاية الاجتماعية، والتعاون مع الجمعيات الخيرية... إلى غير ذلك من الأحكام التي تصنع للمعاقب بيئة صالحة تدعوه للتوبة وهجر الجريمة إلى غير رجعة.



يوم وطني مجيد وإنجازات برامج الرؤية

المصدر: جريدة الرياض الخميس 10 محرم 1440 هـ - 20 سبتمبر 2018 *

<http://www.alriyadh.com/1705533>

طلعت حافظ

يصادف الأول من برج الميزان الموافق للثالث والعشرين من شهر سبتمبر (أيلول) من كل عام، إشرافة يوم مجيد على المملكة العربية السعودية حكومة وشعباً، يستذكر فيه الشعب السعودي مناسبة وطنية عظيمة، وهي مناسبة اليوم الوطني المجيد لتوحيد المملكة العربية السعودية على يد مؤسسها وموحدها الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود (طيب الله ثراه).

وفي كل يوم وطني مجيد يطل على المملكة، وبلادنا الحبيبة تشهد إنجازات حضارية نوعية في شتى مجالات ومناحي الحياة، التعليمية والصحية منها، بما في ذلك الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، والتي وضعت المملكة على مدى العقود الماضية بين مصاف الدول المتقدمة على مستوى العالم، حيث أصبحت المملكة عضواً مؤثراً وفاعلاً بالعديد من المنظمات الدولية الهامة من بينها على سبيل المثال لا الحصر، مجموعة دول العشرين G20، ومنظمة التجارة العالمية WTO وغيرها من المنظمات الأممية الهامة.

وبحكم التخصص سوف استعرض في هذا المقال على عجالة أبرز الانجازات الاقتصادية والتنموية التي شهدتها البلاد خلال عام من أعوام المملكة المجيدة، وهو العام (88) بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وعضده وساعده الأمين والأمير محمد بن سلمان، ولي العهد (حفظهما الله). فقد شهد هذا العام المجيد حراكاً اقتصادياً غير مسبوق بتفعيل برامج رؤية المملكة 2030 العشرة الاستراتيجية، وهي: 1. الإسكان، 2. خدمة ضيوف الرحمن، 3. وتحسين نمط الحياة، 4. وتعزيز الشخصية السعودية، 5. وريادة الشركات الوطنية، 6. وتطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، 7. وصندوق الاستثمارات العامة، 8. والشراكات الاستراتيجية، 9. وتطوير القطاع المالي، 10. والتخصيص، والتي تأتي استكمالاً للبرنامجين اللذين تم إقرارهما سابقاً، وهما: «برنامج التحول الوطني 2020» و«برنامج التوازن المالي 2020».

فعلى سبيل المثال بعد قرار ربط صندوق الاستثمارات العامة PIF بمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية وإعادة تشكيل مجلس إدارته ليصبح برئاسة الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود (حفظه الله)، حدثت نقلة نوعية في مسيرة الصندوق، حيث يعمل الصندوق إلى رفع قيمة أصوله إلى 1.5 تريليون ريال (400 مليار دولار أمريكي) بحلول عام 2020، هذا وتتضمن برامج الصندوق 30 مبادرة ستعمل على توليد 20,000 وظيفة محلية، إضافة إلى زيادة مساهمته في الناتج المحلي من 4.4 في المئة إلى 6.3 في المئة والمساهمة كذلك في المحتوى المحلي بنحو 50 مليار ريال. وكمثال آخر على تفعيل برامج الرؤية، تمكنت وزارة الإسكان من خلال برنامج «سكني» تنفيذ 282 ألف منتج سكني وتمويلي خلال العام الماضي، وتستهدف هذا العام تنفيذ 300 ألف منتج مماثل، مما ساهم رفع نسبة تملك المواطنين للمساكن.



عمل المرأة مرة أخرى: قبل الزواج.. وبعده!!

المصدر: جريدة المدينة الخميس 20 محرم 1440 هـ - 10 سبتمبر 2018

<https://www.al-madina.com/article/589897>

عادل خميس الزهراني

أثارت دعوتي في مقالي السابق أن يصبح العمل أولوية في برنامج المستقبل لكل فتاة، ردّات فعل متباينة بين متفق معي وشاغبٍ ألمعي...!! وهذا بالضبط ما توقعته وما أنتظره دوماً؛ فما دمنا نحوم حول حمى النقاش المتحضر، فلا بأس لديّ ممن يختلف أو يناقش في التفاصيل، وفي تفاصيل التفاصيل (تلك التي اعتاد أن يكمن الشيطان فيها). أبدى بعض المعارضين تحفظهم على الفكرة، معتبرين أنها لا تعطي اعتباراً للظروف الشخصية التي تتحكم في اختيارات كل أسرة وفي مصيرها؛ وقد ألمحت -في المقال- وصرحتُ في أكثر من لقاء، أن فكرتي ترتكز على أن يصبح (عمل المرأة) في المملكة النموذج (والأصل)، ويصبح (عدم) عمل المرأة استثناءً، يعتمد على الظروف الفردية. ولن يكون الوضع كذلك، إذا لم يحدث تغيير في الذهنية الاجتماعية عموماً، بحيث يصبح عمل الفتاة بقدر أهمية عمل الشاب. لاحظوا أن هذا النموذج يبطل حتماً بعض المقولات المعششة في الأذهان من مثل: (الشباب له مستقبله المهني والبنيت لها بيت زوجها)، كما يبطل هذا النموذج السيناريو المتكرر في كثير من حالات التقدم للزواج (فيُسأل المتقدم للزواج عن عمله، بينما تُسأل الفتاة المخطوبة عن مهارتها في الطبخ..!!).

ما أقوله: إن هذه الطريقة في التفكير وفي تفسير النظام الاجتماعي لا تتناسب وروح العصر، مع احترامي وتقديري لدور الرجل ودور المرأة، (طبخاً كان أو نفخاً).

بعض المعارضين الشاغبين أبدى امتعاضه من أن كلامي يتضمن دعوة ضد الزواج، وهذا بالطبع غير صحيح: فقد ذكرت أن عمل المرأة يسهم في تكريس حس المسؤولية وفهم مؤسسة الزواج المبنية على الشراكة واحترام الحقوق والواجبات المبنية عليه؛ يجب أن يقود عمل المرأة والرجل إلى تقدير كل منهما لعمل الآخر (ينطبق هذا على الزوجين وعلى الإخوة والزملاء أيضاً)، كما يسهم عمل الزوجين في احترام وتقدير كل منهما لخصوصية الآخر (واحترام ملكيته الخاصة)، ولتقديس المشتركات بينهما. وفي مجتمعنا أرى أن عمل المرأة ضروري لتخفيف حدة الفصل بين الجنسين، وهو ما يقود إلى تخفيف التوجُّس بينهما، وإلى فهم أكثر لطبيعة كل جنس.

هناك ظاهرة لا يمكن نكرانها تتلخص في أن عدداً من الشباب والشابات يريدون أن يعيشوا عصر ما بعد الحداثة بعقلية ما قبل الحداثة. أي أن بعض الأزواج (من الذكور والإناث) يريدون أن يعيشوا هذا العصر بظروفه، ويستغلوا مميزاته الحسية والمعنوية، لكن بقيم ما قبل الحداثة. (وهذا تناقض تسبب في كثير من المشاكل منها ارتفاع نسبة الطلاق).

يريد الزوج أن يسافر ويسهر ويقضي ما يشاء من وقت في المقاهي (يريد أن يعيش حياة منفتحة) لكنه يريد لزوجته أن تظل في البيت بلا طموحات ولا سهر أو سفر (أو أي انفتاح)، وفي المقابل تريد الزوجة أن تعمل، وتكون حرة في تفسير يومها، وفي صرف راتبها، لكنها -في الوقت نفسه- تريد من زوجها أن يصرف على البيت وعليها، دون مشاركة في الأعباء!!

عمل المرأة ضرورة.. وليس ترفاً.. لتصبح شريكة حقيقية لـ«شريكةا».. شريكة بالنصف تماماً!!

حقوق الإنسان في العالم

وتحقيق المصالحة بين إثيوبيا وإريتريا... رئيس البرلمان العربي: إحلال السلام وإنهاء حالة العداء وإرساء دعائم الاستقرار نابع من المكانة الكبيرة التي تتمتع بها المملكة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 7 محرم 1440 هـ - 17 سبتمبر 2018م

<http://www.alriyadh.com/1704890>

القاهرة - واس

ثمن رئيس البرلمان العربي الدكتور مشعل بن فهم السلمي، عالياً الجهود المقدرة لخدام الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود "حفظه الله" في رعاية عملية السلام، واستضافة القمة التاريخية التي جمعت زعمي إثيوبيا وإريتريا بحضور الأمين العام للأمم المتحدة لتوقيع اتفاق سلام ينهي حالة الحرب والعداء بين دولتي أثيوبيا وإريتريا. وقال الدكتور السلمي، في بيان اليوم، إن نجاح جهود خادم الحرمين الشريفين في إحلال السلام وإنهاء حالة العداء وإرساء دعائم الاستقرار بين الدولتين الجارتين أثيوبيا وإريتريا، والدور الكبير الذي قامت به المملكة العربية السعودية للتوصل إلى هذا الاتفاق التاريخي بين البلدين، نابع من المكانة الكبيرة التي تتمتع بها المملكة والثقة العالية التي تحظى بها عربياً وإقليمياً ودولياً، وتؤكد الدور الكبير والمحوري الذي تؤديه المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين في حفظ الأمن والسلام وتعزيز الاستقرار في المنطقة والعالم. وأكد أن نجاح هذه الجهود المقدرة لخدام الحرمين الشريفين تأتي انسجاماً مع سياسة المملكة العربية السعودية الحكيمة وإيمانها العميق بأهمية تغليب نهج التعاون والسلام بين الأمم والشعوب، وترسيخ مفاهيم التسامح والحوار والتعايش وإقامة علاقات وثيقة قائمة على الاحترام المتبادل وحسن الجوار والمصالح المشتركة وفتح آفاق جديدة للتعاون والتنسيق المشترك بين بلدان وشعوب المنطقة، وإسهاماً من المملكة في دعم وتعزيز علاقات التعاون والتنسيق المشترك بين دول المنطقة وتحقيق طموحات شعوبها في الأمن والسلام والتنمية والازدهار.



تمكين المرأة يتناقض مع إهمال صحتها الإنجابية!

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 8 محرم 1440 هـ - 18 سبتمبر 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4603337>

في الأونة الأخيرة، ترسخ مفهوم تمكين المرأة في المجتمعات المختلفة، بما فيها العربية، كجزء من مكاسب الحركة النسوية عالمياً. فيما تتحدث مجموعة تقارير موثقة عن خسائر تُمنى بها النساء، خصوصاً نصيبها من الرعاية الصحية. وأخيراً، صدر «التقرير العالمي عن صحة المرأة» الذي تولّى صوغه «الاتحاد العالمي لأمراض النساء والتوليد» (اختصاراً «فيغو») بالتعاون مع «صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية». ومنذ عام 1994، يصدر التقرير دورياً كل

ثلاث سنوات. وصدر تقرير عام 2018 متزامناً مع انعقاد «المؤتمر العالمي لأمراض النساء والتوليد» في مدينة «كيب تاون» بجنوب أفريقيا.

وخلال المؤتمر، أوضح رئيس «فيغو» الدكتور جمال أبو السرور أنّ التقرير يؤكد وجود ما يزيد على نصف مليون سيدة يقضين سنوياً منذ عام 1990 بسبب الحمل والولادة. وكذلك تتعرض 20 مليون سيدة لأمراض فقر الدم الشديد، وأمراض في الحوض، ومرض سقوط المهبل، إضافة إلى تدهور وظائف الجهازين البولي والتناسلي. وبلغت التقرير أيضاً إلى أن الإجهاض بطرائق غير آمنة مسؤول عن 13 في المئة من وفيات الأمهات عالمياً.

وأوضح أبو السرور أن نقص عدد الوفيات في الأمهات بسبب الحمل والولادة، لا تزيد نسبته على واحد في المئة، في حين أن الهدف الخامس المتضمن في «إعلان حقوق الإنسان» دعا إلى وصول تلك النسبة إلى 75 في المئة بحلول عام 2015!

وذكر أبو السرور أيضاً أنه وفقاً للتقرير نفسه، ما زال ختان البنات من أبرز أنواع العنف الذي تتعرض له الإناث، إذ يؤكد أن هناك ثلاثة ملايين طفلة تجرى لها عملية ختان سنوياً، غالبية في قارة أفريقيا والشرق الأوسط.

ووفقاً للتقرير عينه، يُنظر إلى إجبار الأنثى على الحمل في عمر يتراوح بين 15 و18 سنة. وكذلك أبرز التقرير مشكلة العقم التي يعانيها 80 مليون شخص عالمياً، باعتبارها مشكلة طبية واجتماعية، خصوصاً في البلدان النامية.

تقصير واضح

في السياق عينه، أكد أبو السرور أهمية أن ينهض أطباء النساء والتوليد بدورهم في تثقيف المرأة وتوعيتها بحقوقها الصحية والإنجابية، إضافة إلى توفير سبل الحمل الآمن عبر توفير رعاية طبية مستمرة، إضافة إلى الاهتمام بتدريب الكوادر البشرية بهدف الارتقاء بالخدمات الصحية إلى مستوى يحقق الأهداف المستهدفة عالمياً في التنمية.

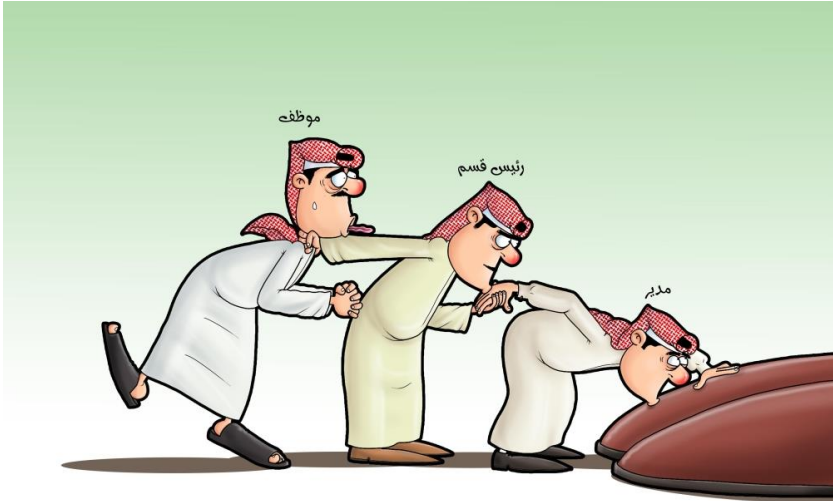
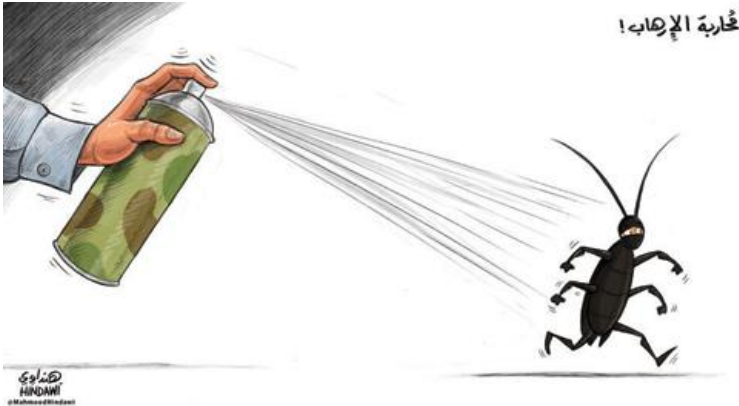
وقدّم الندوة الدكتور حافظ شقير من تونس، وهو مدير صندوق الأمم المتحدة للسكان عن المنطقة العربية والشرق الأوسط. وأوضح أن الصندوق يهدف عبر برامجه المختلفة إلى تكوين المرأة الواعية بحقوقها وصولاً إلى صحة إنجابية متكاملة وشاملة. تضاف إلى ذلك مساعدة الحكومات ومنظمات المجتمع المدني على وضع برامج تضمن تقوية النظم الصحية وتوفير أقصى حماية للمرأة أثناء الحمل ووقت الولادة وما بعدها، إضافة إلى رعاية المولود وتوفير اللقاحات الخاصة به.

واعترف شقير بوجود نقص شديد في الرعاية الصحية تعاني منه المرأة في كثير من الدول. وقال: «يكفي أن نعرف أن جنوب السودان بالكامل لا يوجد فيه سوى ثلاث قابلات مُدربات... ويساهم ذلك النقص بقسط وافر في حدوث وفيات في الأمهات تصل إلى 2000 حالة وفاة لكل 100 ألف ولادة... ويصل الرقم ذاته إلى 43 في مصر و130 في المغرب.

وبيّن شقير أيضاً أن الصندوق يعمل على جذب اهتمام صانعي القرار بهدف تحفيزهم على رصد أموال لدعم صحة المرأة الإنجابية ورعايتها صحياً، وتغيير القوانين التي تمنع المرأة من الحصول على حقوقها، خصوصاً في مجال خدمات الصحة الإنجابية. وخلص إلى التشديد على أهمية إرساء نظم متكاملة تدعم البرامج الوطنية وتجعلها مستدامة لأن عدم الاستدامة يعرض المرأة لأخطار متنوعة.



كاريكاتير

	الحياة المصدر: جريدة الحياة الاحد 6 محرم 1440 هـ - 16 سبتمبر 2018م http://www.alhayat.com/article/4603166
	الوطن al-watan المصدر: جريدة الوطن الاحد 6 محرم 1440 هـ - 16 سبتمبر 2018م http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=8615



الحياة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 7
محرم 1440 هـ - 17 سبتمبر
2018م

<http://www.alhayat.com>



المدينة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 7
محرم 1439 هـ - 17 سبتمبر
2018م

<https://www.al-madina.com/article/58954>
2



الرياض
@abdulaziz_rabea
www.alriyadh.com

الرياض
www.alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء
8 محرم 1440 هـ - 18 سبتمبر
2018م

<http://www.alriyadh.com/1705085>



الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية
الثلاثاء 8 محرم 1439 هـ - 18
سبتمبر 2018م

<http://www.aleqt.com>



AL HAYAT
الحياة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 9
محرم 1439 هـ - 19 سبتمبر
2018م

[http://www.alhayat.com/a
rticle/4603525](http://www.alhayat.com/article/4603525)



المدينة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء
9 محرم 1439 هـ - 19 سبتمبر
2018م

[https://www.al-
madina.com/article/58980
0](https://www.al-madina.com/article/589800)



الرياض
www.alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض
الخميس 10 محرم 1440 هـ -
20 سبتمبر 2018م

<http://www.alriyadh.com/1705561>



الرياض

المصدر: جريدة المدينة الخميس
10 محرم 1440 هـ - 20 سبتمبر
2018م

<https://www.al-madina.com/article/58990>
2